رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع التيه

بشرح ونقد وترتيب
كتاب
"من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه"

للحافظ الكبير

أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين

تأليف

عمرو عبد المنعم سليم

دار الضياء
للنشر والتوزيع

مكتبة دار الأمة
لوكالة المطبوعات
كانو - نيجيريا
هاتف: 0064648486
جوال: 08029536333

رضا غانم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع التيه

الطبعة الأولى
١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية	١٤٦٦٤ / ٢٠٠٦

جميع حقوق الطبع و النشر والتوزيع محفوظة لدار الضياء للنشر والتوزيع - مصر ، عضو اتحاد الناشرين المصري رقم (٣٧٨) لصاحبها : عمرو عبد المنعم سليم ، ولا يجوز لأي جهة من الجهات نشر أو توزيع أو الاقتباس أو تخزين هذا المؤلف على اسطوانات مدمجة أو أي طريقة من طرق التخزين أو تصويره إلا بإذن خطي موثق من الناشر ، وإلا يُعرض نفسه للمساءلة القانونية.

للاتصال بالدار : تليفاكس : 002040-3290288

بريديًا : جمهورية مصر العربية - طنطا

دار الضياء للنشر والتوزيع

آخر شارع بطرس مع شارع محمد فريد برج محمد فريد

البريد الإليكتروني : e-mail :
3amro@mooga.com
dar_el dia_eg@yahoo.com

موقعنا على الإنترنت : our site : diatanta.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع التيه

بشرح ونقد وترتيب

كتاب

"من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه"

للحافظ الكبير

أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين

تأليف

عمرو عبد المنعم سليم

دار الضياء
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، إنه من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه، وعلى آله وصحبه، وسلم.

أما بعد:

۞ فإن تحرير أحوال الرواة - لا سيما من اختلفت فيهم كلمة النقاد والأئمة من الحفاظ جرحًا وتعديلًا - ضرورة شرعية، أوجبها وجوب التنكب عن الاحتجاج بالأحاديث الضعيفة والواهية، وبذل قصارى الجهد في التماس الحق في مسائل الدين.

۞ ولا يتم ذلك كله إلا بالوقوف على الصحيح الثابت من الأحاديث النبوية والآثار السلفية والاحتجاج بها، والعزوف عما لم يثبت سنده منها.

۞ ولا مجال لتحقيق ذلك إلا بدراسة أحوال رواة السنن والآثار في ضوء ما ورد عن الأئمة الحفاظ والعلماء النقاد في جرحهم وتعديلهم.

۞ و«الرواة المختلف فيهم» محط اهتمام المشتغلين بالسنة النبوية الشريفة ونقاد الحديث والرجال، ذلك لورود الجرح والتعديل فيهم؛ بخلاف من اتفقت كلمة النقاد على جرحهم فقط، أو على تعديلهم.

۞ ومن أول من صنَّف في هذا النوع من الرواة والبحث في أحوالهم

الحافظ أبي حفص بن شاهين في كتابه «**ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه**» الذي هو أصل هذا المختصر(*)، وبقي التصنيف في هذا المضمار عزيزًا حتى خرج الذهبي بكتابه المختصر اللطيف «**من تُكُلم فيه وهو موثق**».

۞ وكنت قد شرحت هذا الكتاب الأخير منذ عامين على الأقرب في مجلد كبير باسم «**تحرير الرواة المختلف فيهم بما لا يوجب الرد**»، وقد تلقاه طلاب العلم وأهله بالقبول الحسن، وكنت آنذاك أُحضِّر للتعليق على هذا المختصر اللطيف لأهميته من جهته، ومن جهة أخرى لمواضع تساهل وقعت لمؤلفه فيه وجب التنبه عليها.

۞ فشمَّرت ساعد الجد والاجتهاد في تحقيق ما أردت اتجاه هذه القطعة التراثية المهمة، إتمامًا لما كنت قد ابتدأته في شرح كتاب الحافظ الذهبي.

۞ فأسأل الله العظيم أن يوفقني فيما قصدته، وتصديت له، وأن يعينني عليه، وأن ينفعني به في الدنيا والآخرة، وأن ينفع به إخواني من طلاب العلم وأهل الحديث والأثر، إنه سبحانه ولي ذلك والقادر عليه.

وكتب: أبو عبد الرحمن

عمرو عبد المنعم سليم

❁ ❁ ❁

(*) وانظر حول ذلك دراسة الشيخ عبد الباري بن حماد الأنصاري في مقدمة تحقيق والده رَحِمَهُ اللَّهُ للكتاب.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

■ هذا الكتاب ■

❋ طُبع هذا الكتاب تامًا على هذا الوجه طبعة واحدة بعناية فضيلة الشيخ المحدِّث حماد بن محمد الأنصاري رحمه الله، وبتعليق ابنه الشيخ عبد الباري بن حماد الأنصاري.

❋ وطُبع من قبل طبعة ناقصة تأتي تقريبًا على ربع الكتاب بتحقيق وعناية فضيلة الشيخ المُحدِّث العلَّامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، وأُلحق بمطبوعة كتاب «**تاريخ جرجان**» للسهمي.

❋ وقد أعاد التعليق على هذه القطعة الناقصة أخونا الفاضل الشيخ طارق بن عوض الله - حفظه الله - وصدرت عن مكتبة التربية الإسلامية قديمًا.

❋ وهذا الكتاب على هذا النحو لا مجال للشك في أنه مختصر من الأصل الذي وضعه الحافظ ابن شاهين رحمه الله، ذلك لإسقاط المُخْتَصِر أسانيد ابن شاهين فيه من جهة، ومن جهة أخرى لما وقع في تراجم الكتاب من عدم الترتيب وفق منهج معين، بل قد يُخل المختصر بترتيب التراجم وفق حروف المعجم، وهي أشهر الطرق التي التزمها المصنفون في هذه الأبواب.

❋ وعلى أي حال فهذه القطعة المختصرة من مهمات ما أُلِّف في الجرح والتعديل، لاسيما وقد نقل ابن شاهين فيها بسنده بعض ما يعزُّ في النقل عن جماعة من الأئمة في الكلام على الرواة جرحًا وتعديلًا واختلافًا بين الأقوال.

❋ وقد روى غير واحد - لاسيما الخطيب البغدادي في «تاريخه» - عن

ابن شاهين بعض ما ورد في هذا المصنف، وكذا نقل عنه الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»، وفي «اللسان» بعض ما تفرَّد بنقله المصنف في هذا الكتاب، مما يؤيد ويثبت صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفة، والله أعلم.

■ **المآخذ على هذا الكتاب:**

ومما يؤخذ على هذا الكتاب:

١- أن مؤلفه قد يعني بنقل ما اختُلف فيه من الروايات على ناقدٍ في حال راوٍ جرحًا وتعديلًا، ثم يتوقف في حاله تبعًا لما ظهره له من التعارض، هذا مع إمكانية الجمع والتوفيق بين القولين، كما سوف تراه مبسوطًا في أكثر من موضع.

٢- قد ينقل في الراوي قولًا بالجرح عن أحد النقاد، وقولًا آخر بالتعديل عن ناقدٍ آخر، ثم يتوقف في حال الراوي للتعارض بينهما مع إمكانية الترجيح لاسيما إن كان الجرح مُفسَّرًا.

٣- يكتفي المؤلف في تراجم عديدة بذكر قولٍ واحدٍ في الجرح، وقولٍ آخرٍ في التعديل، ثم التوقف للتعارض دون أن يذكر ويستوعب باقي الأقوال والأحكام الواردة في الراوي جرحًا أو تعديلًا، والتي تُشكِّل أداة للترجيح بين ما تعارض.

٤- قد يُقدِّم المؤلف القول بالتعديل ويرجحه، مع أن الجرح الوارد في الراوي يكون مفسرًا، وهذا مخالف لقواعد الجرح والتعديل.

٥- يسير المؤلف على طريقة الفقهاء والأصوليين في الشهادة عند الترجيح بين الأقوال المتعارضة في الراوي، أو على طريقة الترجيح بين اختلاف الرواة بالعدد والكثرة، دون الالتفات إلى ما روي مفسَّرًا في

الجرح، مبهمًا في التعديل.

٦- الإخلال بترتيب الكتاب، وذكر تراجم في غير مواضعها.

من ذلك:

- أنه ذكر حميد بن زياد، ثم خالد بن يزيد، ثم الخليل بن مرة، ثم عاد فذكر الحارث الأعور، ثم زكريا بن منظور، فزائدة بن أبي الرقاد، ثم عاد فذكر داود بن فراهيج...
- وذكر بعد قابوس بن أبي ظبيان سهيل بن صالح، ثم سعد بن سعيد...
- وقد يكون هذا الإخلال من الناسخ، فقد أشار الشيخ عبد الباري الأنصاري أنه وقعت بعض الفوضى في ترتيب أوراق هذا الجزء اللطيف.

■ **طريقتي في هذا الكتاب:**

سرت في هذا الكتاب على نهج علمي من ثلاث مناحٍ:

الأول: الترتيب:

فأعدت ترتيب جميع تراجم الكتاب وفق طريقة «التهذيب» على نسق حروف المعجم.

الثاني: الشرح:

ثم قمت بشرح تراجم الرواة المذكورين بإيراد ما أغفله المصنف من أقوال النقاد فيهم، ودراستها وفق قواعد الجرح والتعديل، ونقد ما يحتاج إلى النقد منها، والترجيح بين ما تعارض منها.

وقد ذيلت كل ترجمة بتخريج واف لمواضع وجودها في كتب

الرجال(*).

الثالث: النقد:

نقد ما ورد في ترجمة الراوي من أقوال جرح إما لا تصح، وإما أنها تخرج مخرجًا لا يضر بعدالة الراوي أو بتوثيقه، وكذلك نقد أقوال تعديل إما أنها لا يُقصد بها التوثيق مطلقًا عدالة وضبطًا، وإما أنها لا تثبت أصلًا.

وكذلك نقد جملة من ترجيحات المؤلف التي خالف بها بعض - أو أحد - قواعد الجرح والتعديل.

وبعد:

فهذا هو جهدي المقل أحتسبه عند الله تعالى، سائلًا المولى أن يجعله في ميزان أعمالي يوم القيامة، وأن ينفع به إخواني من طلاب العلم وأهل الحديث والأثر.

والنفس تحتاج إلى نصح الناصحين حاجتها إلى الأنفاس والزاد بعيدًا عن منغصات الحسد والغل، فمن رأى في عملي هذا خللًا فلا يبخل إليَّ بنصيحة مشفق مصلح، والله الموفق إلى ما يحبه ويرضاه.

وكتب: أبو عبد الرحمن

عمرو عبد المنعم سليم

(*) وقد قام بصناعة هذه التخاريج في الهامش أخونا أنس صبحي - وفقه الله - فجزاه الله خيرًا عن العلم وأهله.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

ربِّ يَسِّر بِرَحْمَتِكَ

قال: وحدَّث القاضي الشريف أبو الحسن محمد بن علي بن محمد ابن المهتدي بالله إجازة، وغيره عن أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان ابن شاهين رحمه الله قال:

ذِكر من اختلف العلماءُ ونقادُ الحديث فيه، فمنهم من وثَّقه، ومنهم من ضعَّفه، ومن قيل فيه قولان، بينت ذلك بالتراجم ليُعرف إن شاء الله تعالى.

١- ذِكر أبان بن أبي عياش والخلاف فيه:

روى ابن شاهين بإسناده عن شعبة قال: لولا الحياءُ من الناس ما صليتُ على أبان بن أبي عياش.

روى النضر بن شُميل عنه أيضًا أنه قال: لأن أقطع الطريق أحب إليَّ من أن أروي عن أبان.

---

(١) انظر ترجمته في «التاريخ الكبير» للبخاري (١/ ٤٥٤)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٢/ ٢٩٥)، «تهذيب الكمال» للمزي (٢/ ١٩)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١/ ٩٧)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (١/ ١٦٧)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ١٤٢)، «الضعفاء الصغير للبخاري» (رقم: ٣٢)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٢١)، «أحوال الرجال» للجوزجاني (رقم: ١٥٧)، «المجروحين» لابن حبان (١/ ٨٩)، «الكامل» لابن عدي (٢/ ٥٧)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (١/ ١٠).

وعن علي بن مُسهر قال: سمعت أنا وحمزة الزيات من أبان بن أبي عياش نحوًا من ألف حديث، قال: فأخبرني حمزة أنه رأى النبي ﷺ في المنام فعرضها عليه، فما عرف منها إلا اليسير - خمسةً أو أقل أو أكثر - قال: فتركت الحديث عنه.

وعن أحمد بن حنبل أنه قرأ عليه ابنه عبد الله حديث عباد بن عباد، فلما انتهى إلى حديث أبان بن أبي عياش قال: اضرب عليها.

وعن يحيى بن معين قال: أبان بن أبي عياش متروك الحديث.

وعن ابن عائشة قال: قال رجل لحماد بن سلمة: يا أبا سلمة تروي عن أبان بن أبي عياش؟ قال: وما شأنه؟ قال: إن شُعبة لا يرضاه، قال: فأبان خيرٌ من شعبة.

قال أبو حفص: وهذا الكلام من حماد بن سلمة في تفضيل أبان على شعبة فيه إسرافٌ شديدٌ، وليس هذا الكلام بمقبول، شعبة أفضل وأنقل وأعلم، وقد روى عن أبان نبلاء الرجال فما نفعه ذلك، ولا يُعتمد على شيء من روايته إلا ما وافقه عليه غيره، وما تفرد به من حديث فليس عليه عمل.

ممن روى عنه من الثقات:

سفيان الثوري، وحماد بن سلمة، والفضيل بن عياض، وطالب بن حُجير، ومهدي بن هلال الراسبي، والماضي بن محمد، والخليل بن مُرَّة، ومُطرِّف بن طَريف، وحمزة بن حبيب الزيات، وسابق بن عبد الله البربري، وأبو حنيفة، وأبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي، ومحمد ابن جُحادة، وموسى بن خلف، وسعيد بن بشير، ونافع بن يزيد، وزياد ابن سعد، ومُغيرة السرَّاج، وداود بن الزِّبْرِقان، وإسماعيل بن عياش،

ومصاد بن عقبة، وهشام بن الغاز، وأبو إسحاق الفزاري، وهيَّاج بن بِسْطام، وزُفَر بن الهُذَيل، وجعفر الأحمر، وأبو عُبيدة مُجَّاعة بن الزُّبير.

❁ ❁ ❁

١- أبان بن أبي عياش:

قلت: أبان بن أبي عياش غير مختلف - على الأرجح - فيه لأن أكثر العلماء - إن لم يكن جميعهم - على جرحه، بل منهم من غلَّظ في جرحه.

وقد روى الخليلي في «الإرشاد» (١/ ١٧٨): قال أحمد بن حنبل ليحيى بن معين - وهما بصنعاء - ويحيى يكتب عن عبد الرزاق، عن معمر، عن أبان بن أبي عياش: **تكتب نسخة أبان بن أبي عياش وتعلم أنه كذَّاب يضع الحديث**؟ فقال: يرحمك الله يا أبا عبد الله أكتبه حتى لو جاء كذاب يرويه عن معمر، عن ثابت، عن أنس أقول له: كذبت، ليس هذا من حديث ثابت، إنما هو من حديث أبان.

قال الحافظ ابن حجر «التهذيب» (١/ ٨٧): **سنده صحيح**.

قلت: وهذا يؤيد تكذيب شعبة له، فقد روى عنه يزيد بن هارون أنه قال: «ردائي وخماري في المساكين صدقة إن لم يكن ابن أبي عياش يكذب في الحديث».

وقول أحمد المتقدِّم: «كذَّاب يضع الحديث» يدل على أن المراد بـ«الكذب» هنا الكذب بمعناه الحقيقي في الراوية، فلا يتوهم متوهم أنه بمعنى «الخطأ».

وقد وهَّاه في الرواية أكثر أهل العلم، وإنما اختلفوا في تعمده الكذب.

فقال أبو حاتم: «كان رجلًا صالحًا، ولكنه بُليَ بسوء الحفظ».

وسئل أبو زرعة عنه فترك حديثه ولم يقرأه، فقيل له: كان يتعمد الكذب؟

.....

قال: «لا، كان يسمع الحديث من أنس ومن شهر ومن الحسن فلا يميِّز بينهم».

وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا يتعمد الكذب، إلا أنه يُشبه عليه ويغلط».

قلت: شعبة أعلم به من غيره، فهو عصريه، وشدته عليه تدل على أنه خبر من أمره ما لم يخبره غيره، ولعل ما ظهر لشعبة ظهر لأحمد، فنسبه إلى الكذب والوضع؛ وأما المصنف فقد أورده في كتابه لما حكاه ابن عائشة عن حماد بن سلمة أنه قال: أبان خير من شعبة.

ومن تأمل هذا القول من حماد يجد أنه خرج على غير مخرج التعديل في الرواية، فلا يظن ظان أن حماد بن سلمة يُقدِّم ويفضِّل أبانًا على من هو في حفظه شعبة وإمامته وعلمه، وإنما أراد بذلك الرد على ما كان يقع من شعبة من كلام في أبان، فإنه كان شديد الحمل عليه، وروجع أكثر من مرة ليكف عنه، إلا أنه ظل يتكلم فيه بكلام شديد، حتى كان يقول: «لأن أشرب من بول حمار حتى أروي أحب إليَّ من أن أقول: حدثنا أبان بن أبي عياش»، وكان يقول: «لأن أزني سبعين مرة أحب إليَّ من أن أُحدِّث عن أبان بن أبي عياش».

فكأنما أراد حماد بقوله هذا تقدمه في العبادة والصلاح، والذب عن أبان بمقابل كلام شعبة الشديد، فخرجت هذه الكلمة منه على وجه المبالغة والزجر، ولو صحت تعديلًا لقابلها ما ورد عن الأئمة من جرح مفسر في أبان بن أبي عياش، والجرح المفسر مقدَّم على التعديل، لاسيما وإن كان مخرج التعديل محتمل المعان، وكان الجرح إجماعة أهل العلم من النقاد المتقنين المعتمدين.

❁ ❁ ❁

٢- أسد بن عمرو البجلي قاضي واسط والخلاف فيه:

روى ابن شاهين بإسناده عن يزيد بن هارون أنه قال: لا تحلُّ الرواية عنه.

وعن عثمان بن أبي شيبة أنه قال: هو والريح سواء، لا شيء في الحديث، إنما كان يُبصر الرأي.

وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: أسد بن عمرو البجلي صاحب رأي، لا بأس به.

٢- أسد بن عمرو البجلي:

قلت: ما سلكه المؤلف في رد تعديل ابن عمار بمقابلته بجرح يزيد بن هارون فيه قصور شديد، فقد كان حريٌّ به النظر في مخرج قول ابن عمار هذا، فقد ورد عنه في رواية أخرى ذكرها الحافظ ابن حجر في «اللسان» (١/ ٤٢٨) أنه قال: «أسد بن عمرو صاحب رأي ضعيف الحديث».

قال الحافظ: **«فيمكن الجمع بين كلاميه، بأنه أراد بقوله لا بأس به أنه يتعمد وأنه تغيَّر لما ضعف بصره، فضعف حفظه»**.

---

(٢) انظر ترجمته في «التاريخ الكبير» للبخاري (٢/ ٤٩)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٢/ ٣٣٧)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ١٠٥)، «الضعفاء الصغير» للبخاري (رقم: ٣٣)، «أحوال الرجال» للجوزجاني (رقم: ٩٦)، «المجروحين» لابن حبان (١/ ٢٠٣)، «الكامل» لابن عدي (٢/ ٨٣)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (١/ ٢٠٦)، «لسان الميزان» لابن حجر (١/ ٤٢٧).

قال أبو حفص: وليس كلام محمد بن عبد الله بن عمار بتزكيته حُجَّة على قول يزيد بن هارون؛ لأن يزيد بن هارون وعثمان بن أبي شيبة أعلم بأسد بن عمرو من ابن عمار؛ لأن ابن عمار موصلي، ويزيد بن هارون واسطي، وعثمان بن أبي شيبة كوفي، فهما أعلم به، ويزيد بن هارون في الطبقة العليا على ابن عمار، وقوله: لا بأس به، ليس مثل قول يزيد: لا تحل الرواية عنه.

❁ ❁ ❁

قلت: وهذا هو الإنصاف، فإن كثيرًا من النقاد قد يطلقون وصف التعديل والتوثيق يُريدون به العدالة أو أن الراوي كان ممن لا يتعمد الكذب، فإذا ورد في الراوي عن نفس الناقد جرح وتعديل فيجمع على هذا النحو الذي ذكرناه.

وانظر ما علقناه على هذه المسألة في تعليقنا على رسالة العلَّامة المعلمي «**كيف البحث عن أحوال الرواة**» (ص٧٩).

ومما يُستدرك على الحافظ ابن شاهين هنا أنه أتى بكلام ابن عمار مع أن له في أسد بن عمرو قولين، وكان الأولى به أن يأتي أيضًا بقول من عدله، ولم يجرحه كأبي داود، وابن سعد.

فأما ابن سعد فقال فيه: «وكان عنده حديث كثير، وهو ثقة إن شاء الله».

وأما أبو داود فقال: «صاحب رأي، ليس به بأس».

بل ورد عن أحمد بن حنبل أنه قال فيه: «صدوق»، وقال مرة: «صالح الحديث، كان من أصحاب الرأي».

والظاهر أن من أطلق فيه التعديل إنما أراد بذلك معنىً آخر غير الضبط، كأن يقال: لم يكن يتعمد الكذب، أو أنه صدوق من جهة العدالة، لا من جهة

.....

الضبط، وأما من جهة الضبط فالظاهر أنه ضعيف الحديث، إلا أنه لم يستحق الترك، وهو ما يدل عليه قول أحمد.

وقال البخاري: «ليس بذاك عندهم».

وقال الساجي: «عنده مناكير».

وقال ابن المديني: «ضعيف»، وكذا قال أبو حاتم الرازي.

وأما ابن معين؛ فاختلفت الروايات عنه، فروى عنه أحمد بن سعد بن أبي مريم أنه قال: «كذوب ليس بشيء، ولا يُكتب حديثه».

وروى الدوري عنه، قال: «كان أسد بن عمرو قد سمع من يزيد بن أبي زياد، ومن مطرِّف، ومن ربيعة الرأي، ولم يكن به بأس، فلما أنكروا بصره ترك القضاء»، ورُوي عنه أنه قال فيه: «ثقة».

فالظاهر أن أحمد بن سعد قد وهم في هذه الرواية عن ابن معين، ولعله أجابه بحال «أسيد الجمال»، فظنه أسد بن عمرو، وقد كذَّب ابن معين أسيد الجمال وكلامه فيه مشهور.

وخلاصة الأمر: أن أسد بن عمرو صدوق في نفسه، صالح في الاعتبار، يُكتب حديثه ولا يحتج به.

وأما ابن حبان فقد أسرف كعادته وقصَّبه بقوله: «كان يسوي الحديث على مذهب أبي حنيفة»، ولا يقبل منه هذا القول بمقابل ما ورد عن النقاد والأئمة المعتبرين.

❁ ❁ ❁

٣- جابر الجعفي والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن عبد الرحمن بن مهدي قال: سمعت سفيان الثوري يقول: ما رأيت أحدًا أورع في الحديث من جابر ولا منصور.

وعن سلام بن أبي مطيع أنه قال: قال لي جابر الجعفي: عندي خمسون ألف حديث من العلم ما حدَّثت به أحدًا، فذكرت ذلك لأيوب فقال: أما الآن فهو كاذب.

وعن زائدة أنه قال: كان جابر الجعفي كذَّابًا، يُؤمن بالرَّجعة.

وعن أبي حنيفة أنه قال: ما رأيت أحدًا أكذب من جابر، ولا أفضل من عطاء.

وعن يحيى بن معين أنه قال: جابرٌ الجعفي لا يُكتب حديثه ولا كرامة.

وقال يحيى مرة أخرى: جابر الجعفي ليس بشيء.

قال أبو حفص: وهذه الروايات في جابر مختلفة جدًّا:

---

(٣) **انظر ترجمته في:** «التاريخ الكبير» للبخاري (٢/ ٢١٠)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٢/ ٤٩٧)، «تهذيب الكمال» للمزي (٤/ ٤٦٥)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٢/ ٤٦)، «إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي» (٣/ ١٣٩)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٨٧٨)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ١٧٠)، «الضعفاء الصغير» للبخاري (رقم: ٤٩)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٩٨)، «أحوال الرجال» للجوزجاني (رقم: ٢٨)، «المجروحين» لابن حبان (١/ ٢٤٥)، «الكامل» لابن عدي (٢/ ٣٢٧)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (١/ ٣٧٩).

يقول الثوري: لم أرَ أورع منه في الحديث.

ويقول أيوب السَّختياني: هو كذَّاب.

ويقول زائدة وأبو حنيفة: هو كذَّاب.

ويقول يحيى بن معين كذلك.

٣- جابر ابن يزيد الجعفي:

قلت: ما ورد عن شعبة في تعديله، فذلك كان أولًا، ثم لما ظهر له أمر، وبان، تكلَّم فيه، حتى كان يُراجعه فيه الثوري ويقول له: «إن تكلَّمت في جابر الجعفي لأتكلمن فيك»، والظاهر أن هذا كان على سبيل الممازحة، فالثوري أورع من أن يفعل ذلك.

وأما رواية شعبة عنه، فقد أبان عن وجهها لما سُئل: لم طرحت فلانًا وفلانًا ورويت عن جابر؟

قال: «لأنه جاء بأحاديث لم نصبر عنها».

فالظاهر أن ظاهر أمره أولًا كان الاستقامة، ثم بان بعد كذبه وإفساده الحديث فتركه من تركه من الأئمة الرواية عنه، وكذبه من كذَّبه من النقاد، وجرحه من جرَّحه من العلماء والحفاظ.

وقد روى عمرو بن علي الفلَّاس قال: «كان يحيى وعبد الرحمن لا يُحدِّثان عن جابر الجعفي، وكان عبد الرحمن يُحدِّثنا عنه قبل ذلك، ثم تركه».

ولا يمكن إغفال ما ورد فيه من الجرح الشديد المفسَّر بمقابل تعديل الثوري له، والذي يظهر منه أن جابرًا ربما كان يستقبله بأحاديث مستقيمة فيوثقه استنادًا عليها.

والراجح في أمره أنه رافضي خبيث كذَّبه غير واحد من أهل العلم

وأقلُّ ما في أمر هذا الرجل أن يكون حديثه لا يُحتج به، إلا أن يروي حديثًا يُشاركه فيه الثقات، فإذا انفرد هو بحديث لم يُعمل به؛ لتفضيل سفيان له.

❁ ❁ ❁

المعتبرين، وكأن الحافظ لما قال فيه في «التقريب» : «ضعيف رافضي» توقف في قول من كذَّبه، وهذا غير مقبول منه، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

٤- أبو الأشهب جعفر بن الحارث:

روى ابن شاهين أن أحمد بن حنبل **قال**: أبو الأشهب واسمه جعفر من الثقات.

وعن ابن معين أنه قال: أبو الأشهب جعفر بن الحارث الكوفي يروي عنه محمد بن يزيد وغيره، ليس حديثه بشيء.

٤- جعفر بن الحارث:

قلت: قول المصنف: «وهذا الخلاف في جعفر بن الحارث من أحمد ويحيى وهما إماما هذا الشأن يوجب الوقوف فيه حتى تجيء شهادة أخرى لثالث مثلهما فيُنسب إلى ما قاله الثالث».

فيه نظر، وهو أقرب بطريقة الترجيح بين الطرق المختلفة في الحديث إذا تكافأت الرواة، وليس ذلك كذلك هنا، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فإن ما عزاه المؤلف إلى أحمد وهمٌ بيِّنٌ، فإن أحمد لا يُروى عنه توثيق أبي الأشهب جعفر بن الحارث، وإنما يروى ذلك عنه في أبي الأشهب جعفر بن حيان، وكأن المؤلف استدرك ذلك، فذكر الأخير في «ثقاته»

---

(٤) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٢/ ١٨٩)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٢/ ٤٧٦)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٢/ ٨٨)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٣/ ٢٠٩)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٩٣٦)، «الثقات» لابن حبان (٦/ ١٣٩)، «الضعفاء الصغير» للبخاري (رقم: ٤٨)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ١٠٩)، «المجروحين» لابن حبان (١/ ١٨٢)، «الكامل» لابن عدي (٢/ ٣٦٧)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (١/ ٤٠٤)، «لسان الميزان» لابن حجر (٢/ ١٤٢).

قال أبو حفص: وهذا الخلاف في جعفر بن الحارث من أحمد ويحيى، وهما إماما هذا الشأن يُوجب الوقوف فيه، حتى تجيء شهادة أخرى لثالث مثلهما، فيُنسب إلى ما قاله الثالث، والله أعلم.

---

(١٦٨) ونقل توثيق أحمد له.

والصواب أن جعفرًا هذا قد جرحه غير واحد.

قال البخاري: «منكر الحديث»، وهو من قبيل الجرح الشديد عنده.

وقال ابن معين: «لا شيء»، وفي رواية قال - هو والنسائي - : «ضعيف».

وقال ابن الجارود: «ليس بثقة»، ونحوه عن الدولابي، وزاد: «منكر الحديث».

وعدَّله آخرون، فقال أبو زرعة: «لا بأس به عندي».

وقال أبو حاتم: «شيخ ليس بحديثه بأس»، وروى أبو داود عن يزيد بن هارون أنه قال: «ثقة صدوق».

وقال الحاكم: «من ثقات أئمة المسلمين».

قلت: من جرحه فعن معرفة وخبرة، ومن قال: «لا بأس»، أو «ثقة» فما بين أنه كان ممن لا يتعمد الكذب وما بين أنه لا بأس به في المتابعات والاعتبار بحديثه ولحديثه كما يدل عليه قول أبي حاتم الرازي، فمثله: يُكتب حديثه للاعتبار، ولا يُحتج به انفرادًا، والله أعلم.

٥- ذِكر جعفر بن سليمان الضُّبعي:

روى ابن شاهين أن يحيى قال في رواية يزيد بن الهيثم عنه: جعفر بن سليمان الضبعي ثقة يتشيع، وليس به بأس.

وفي رواية العباس بن محمد عنه أنه قال: ثقة، وأن يحيى بن سعيد كان لا يكتب حديثه.

وقال محمد بن عبد الله بن عمار: هو ضعيف.

٥- **جعفر بن سليمان الضبعي:**

قلت: إنما عابوا عليه أمرين:

أولهما: مذهبه، فإنه نُسب إلى التشيع.

ثانيهما: مناكير رواها عن ثابت، وأحاديث في فضل علي.

فأما التشيع فهو من المذاهب المحتملة في الرواية، إذا برء المنسوب إليها من رواية ما يعضد بدعته ومذهبه.

وأما المناكير فقد قال ابن المديني: «أكثر عن ثابت، وكتب مراسيل، وفيها

---

(٥) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٢/ ١٩٢)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٢/ ٤٨١)، «تهذيب الكمال» للمزي (٥/ ٤٣)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٢/ ٩٥)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٣/ ٢١٨)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٩٤٢)، «الثقات» لابن حبان (٦/ ١٤٠)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ١٦٦)، «أحوال الرجال» للجوزجاني (رقم: ١٧٣)، «الكامل» لابن عدي (٢/ ٣٧٩)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (١/ ٤٠٨).

قال أبو حفص: وهذا الخلاف في جعفر من ابن عمار في ضعفه، ومن يحيى بن سعيد في تركه لعلة المذهب؛ لأنه يُروى عنه أنه قيل له: تشتم أبا بكر وعُمر؟

قال: شتمًا لا، ولكن بُغضًا ما شئت، وهو أستاذ عبد الرزاق.

وقيل لعبد الرزاق: ممن أخذت التشيع؟

فقال: من جعفر بن سليمان.

أحاديث مناكير عن ثابت، عن النبي ﷺ»، ثم عاد ابن المديني فوثقه، فدلَّ هذا على أنه إما أن الحمل في هذه المناكير على غير جعفر، أو أنه ثقة في عموم حاله، إلا فيما يرويه عن ثابت، فهو موضع توقف وسبر ونظر، وكذلك ما يرويه في فضل علي، إن تجاوز به الحد، أو تفرَّد بما لا يُحتمل منه، فلا يُقبل منه، والظاهر أن القطان قد ضعَّفه لأجل هذه العلة، وأما أحمد فلم يجعلها سببًا في إطلاق القول بتجريحه، فقد سُئل عنه فقال: «لا بأس به»، فقيل له: إن سليمان ابن حرب يقول: «لا يُكتب حديثه»، فقال: «إنما كان يتشيع، وكان يُحدِّث بأحاديث في فضل علي، وأهل البصرة يغلون في علي».

قلت: وهو في الجملة صدوق لا بأس به إذا لم يرو ما يؤيد بدعته، وإذا لم ينفرد بما لا يُحتمل منه.

بقي ما نُسب إليه من شتم الصدِّيقين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فيرده ما رواه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٣٨٠) عن الساجي قال: «وأما الحكاية التي رويت عنه إنما عنى به جارين كانا له، وقد تأذى بهما، يكنى أحدهما أبا بكر، ويُسمى الآخر عمر، فسُئل عنهما، فقال: السب لا، ولكن بغضًا لك ولم يعن به الشيخين».

قال الحافظ الذهبي معلقًا على قول الساجي في «الميزان» (١/ ٤١٠):

وما رأيت مَنْ طعن في حديثه إلا محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي.

❁ ❁ ❁

«ما هذا ببعيد، فإن جعفرًا قد روى أحاديث من مناقب الشيخين رضي الله عنهما، وهو صدوق في نفسه، وينفرد بأحاديث عُدَّت مما يُنكر، واختلف في الاحتجاج بها».

❁ ❁ ❁

٦- ذكر الحارث الأعور والاختلاف فيه:

ذكر ابن شاهين بإسناده عن مغيرة، وجرير بن حازم عن الشعبي أنه قال: الحارث الأعور أحد الكذَّابين.

قال أبو حفص: وفي هذا الكلام - من الشعبي في الحارث - نظر؛ لأنه قد روى هو أنه رأى الحسن والحسين يسألان الحارث عن حديث علي، وهذا يدل على أن الحارث صحيح الرواية عن علي، ولولا ذلك لما كان الحسن والحسين - مع علمهما وفضلهما - يسألان الحارث؛ لأنه كان وقت الحارث من هو أرفع من الحارث من أصحاب علي، فدلَّ سؤالهما للحارث على صحة روايته.

ومع ذلك فقد قال يحيى بن معين: ما زال المُحدِّثون يقبلون حديثه.

وهذا من قول يحيى بن معين الإمام في هذا الشأن زيادة لقبول حديث الحارث وثقته.

وقد وثَّقه أحمد بن صالح المصري إمام أهل مِصرَ في الحديث، فقيل لأحمد بن صالح: قول الشعبي: حدثنا الحارث، وكان كذَّابًا؟ قال أحمد

---

(٦) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٢/ ٢٧٣)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣/ ٧٨)، «تهذيب الكمال» للمزي (٥/ ٢٤٤)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٢/ ١٤٥)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٣/ ٢٩٨)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ١٠٢٩)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ٢٨٢)، «الضعفاء الصغير للبخاري» (رقم: ٣٢)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ١١٤)، «أحوال الرجال» للجوزجاني (رقم: ١٠)، «المجروحين» لابن حبان (١/ ٢٦٤)، «الكامل» لابن عدي (٢/ ٤٤٩)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (١/ ٤٣٥).

ابن صالح: لم يكن بكذَّاب، إنما كذَّبه في رأيه.

١٢- الحارث بن عبد الله الأعور:

قلت: الرواية التي احتج بها المصنف على أن تكذيب الشعبي له فيه نظر، والتي أوردها عن الشعبي نفسه أنه قال: رأيت الحسن والحسين يسألان الحارث الأعور عن حديث علي، لا تصح ألبتة لسقوط سندها، **وتفصيل ذلك**:

• أن هذه الحكاية أخرجها ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ١١٦) قال: أخبرنا الفضل بن دكين، قال: حدثنا شريك، عن جابر، عن عامر به.

• ورواها ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٢/ ٧٩): حدثنا أبي، حدثنا أبو نعيم، حدثنا شريك، عن جابر، عن عامر به.

• ورواها عبد الله بن الإمام أحمد في «العلل» (١٩٩): حدثني أبي، حدثنا أسود بن عامر قال: حدثنا شريك، عن جابر، عن عامر: فذكره.

• ورواها ابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» (ص٦٩): حدثنا عبد الله بن سليمان، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، فذكره بإسناده ومتنه.

قلت: شريك سيئ الحفظ، وشيخه هو جابر بن يزيد الجعفي الرافضي الخبيث، وهو كذاب متهم في روايته، فلا يستبعد أن يكون هذا الخبر موضوعًا.

• وقد ورد عن جماعة من أهل العلم توثيقهم للحارث الأعور، فأنا أذكر ذلك كله، وأبيِّن وجهه بإذن الله تعالى.

• قال الدوري عن ابن معين: «الحارث قد سمع من ابن مسعود، وليس به

.....

بأس».

وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: «ثقة».

وقال النسائي في رواية عنه: «ليس به بأس».

وقال علي بن مجاهد، عن أبي جناب الكلبي، عن الشعبي: «شهد عندي ثمانية من التابعين الخير، فالخير منهم، سويد بن غفلة، والحارث الهمداني، حتى عد ثمانية».

وقال ابن أبي داود: «كان الحارث أفقه الناس، وأحسب الناس، وأفرض الناس، تعلم الفرائض من علي».

وفي «مسند أحمد» عن وكيع، عن أبيه، قال حبيب بن أبي ثابت لأبي إسحاق حين حدَّث عن الحارث، عن علي في الوتر، يا أبا إسحاق، يساوي حديثك هذا ملء مسجدك ذهبًا.

ورُوي عن ابن سيرين أنه قال: «أدركت الكوفة وهم يقدِّمون خمسة، من بدأ بالحارث ثنَّى بعبيدة، ومن بدأ بعبيدة ثنَّى بالحارث، ثم علقمة الثالث لا شك فيه، ثم مسروق، قال ابن سيرين: إن قومًا آخرهم شريح لقوم لهم شأن».

وقال ابن أبي خيثمة: قيل ليحيى: يُحْتَجُّ بالحارث، فقال: ما زال المحدِّثون يتقبلون حديثه.

وقال أحمد بن صالح المصري: «الحارث الأعور ثقة، ما أحفظه، وما أحسن ما روى عن علي وأثنى عليه».

❁ ❁ ❁

الجواب عن أقوال من عدَّله:

قلت: أما ما ورد عن ابن معين من توثيقه:

.....

فقد ورد عنه أيضًا أنه ضعَّفه - كما سوف يأتي ذكره في أقوال مجرحيه - زد إلى هذا أن ابن معين قد يطلق لفظ «ثقة» لا يريد به إلا إثبات صفة الصدق والعدالة للراوي، ومن تتبع أقواله في الجرح والتعديل ظهر له ذلك، فإذا أطلق التوثيق تارة، والتجريح تارة أخرى بحيث يكون القولان ثابتين عنه فهذا يحتمل ثلاثة أمور:

الأول: أنه عنى بالتوثيق مجرد العدالة، وبالجرح الضبط، أي أنه ضعيف من قبل حفظه.

الثاني: أنه وثقه أولًا ثم تبين له ما يلزم تجريحه، فأطلق القول بتضعيفه، إذ التجريح فيه زيادة علم عن التعديل.

الثالث: أنه أطلق وصف التوثيق عند المقارنة بينه وبين راوٍ آخر أشد ضعفًا منه، يريد بذلك أنه أفضل حالًا من المُقارن به، فإذا سُئِلَ عنه على حدة، ذكره بما يقتضيه حاله، وهو الضعف.

وقد نبَّه على ذلك غير واحد من أهل العلم، منهم أبو الوليد الباجي في «الجرح والتعديل»، والحافظ في «اللسان» قال: «ينبغي أن يُتأمل أيضًا أقوال المركزين ومخارجها، فقد يقول المعدِّل: فلان ثقة، ولا يريد به أنه ممن يُحتج بحديثه، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه، ووجه السؤال، فقد يُسأل عن الرجل الفاضل المتوسط في حديثه، فيُقرن بالضعفاء، فيقال: ما تقول في فلان، وفلان، وفلان؟ فيقول: فلان ثقة، يريد أنه ليس من نمط من قُرن به، فإذا سئل عنه بمفرده، بيَّن حاله في التوسط، فمن ذلك:

أن الدوري قال عن ابن معين أنه سُئل عن ابن إسحاق وموسى بن عبيدة الربذي، أيهما أحب إليك؟ فقال: ابن إسحاق ثقة، وسئل عن محمد بن إسحاق بمفرده، فقال: صدوق، وليس بحجة».

.....

ولو سلَّمنا أنه قد أطلق هذا الوصف يقصد به العدالة والضبط جميعًا لرده قول عثمان الدارمي «**ليس يتابع ابن معين على هذا**»؛ لأن أكثر أهل العلم على ضعفه بل ووهائه، كما سوف يأتي إثباته من ذكر أقوالهم - إن شاء الله تعالى -.

وأما ما رُوي عن أبي جناب الكلبي عن الشعبي، قال: «شهد عندي ثمانية».

فمردود بضعف أبي جناب الكلبي، وعلي بن مجاهد - راويه عن أبي جناب - متروك كما في «التقريب» (٤٧٩٠ تحقيق: عوامة)، بل هو موصوف بالكذب والوضع.

وأما قول ابن أبي داود: «كان الحارث أفقه الناس...» فلا يقتضي تعديلًا وتوثيقًا؛ فكم من رجل نسب إلى الفقه وهو تالف الحال أو ضعيف.

وأما قول النسائي - في رواية عنه -: «ليس به بأس».

فهذا مختص بالعدالة لا بالضبط؛ لأنه وصفه في كتابه «المتروكين» بـ: «ليس بالقوي»، وهذا الوصف متعلق بالضبط.

وإلا فالقول بتضعيفه متأخر عن القول بتوثيقه؛ لأن القول بتضعيفه فيه زيادة علم لا تتأتى إلا بالوقوف على جديد من حاله، أو بسبر روايات أخرى معلولة لم يقف عليها عند تعديله، ويكون الحمل فيها عليه.

وأما ما ذكر أن الحارث كان أعلم الناس بحديث علي رضي الله عنه فلا يصح.

وقد رواه المزي في «تهذيب الكمال» (٥/ ٢٥٠) من طريق: بكر بن خنيس، عن محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن بكير الطائي، قال: لما أصيب علي رضي الله عنه فشت أحاديث، ففزع لها من شاء الله من الناس، فقالوا: من أعلم الناس بحديث علي؟ فقالوا: الحارث الأعور، فوجدوا الحارث قد مات، فقالوا: من أعلم الناس بحديث الحارث؟ قالوا: ابن أخيه، فأتوه، فقالوا: هل سمعت

.....

الحارث يذكر في هذا شيئا، وأخبروه بما سمعوا؟ فقال: نعم، سمعت الحارث يقول: فشت أحاديث في زمن علي رضي الله عنه، ففزعت فأتيت عليًّا فقال: ما جاء بك يا أعور؟ فقلت: فشت أحاديث فجئت لها، أنا من بعضها على يقين، ومن بعضها في شك، فقال: أمَّا ما كنت منه على يقين فدعه، وأمَّا ما كنت منه في شك فهات، فأخبرته بما يقولون في الإفراط... الخبر.

قلت: وهذا لا يدل على أن الحارث قد حاز علم علي بن أبي طالب وهو لم يحدِّثه إلا بأربعة أحاديث كما يدل عليه ما عند ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٢٢)، ولو حدَّثه فلا تعلُّق لهذا بضبط الحارث أو عدالته.

ثم إن هذا الخبر ضعيف، فإن فيه بكر بن خنيس وهو ضعيف الحديث.

وأما ما رُوي عن ابن سيرين في تقديم الحارث الأعور: فمعلول بضعف الإسناد إلى ابن سيرين.

فقد رواه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٦٠٥) من طريق نجيح بن إبراهيم، حدثنا علي بن حكيم، حدثنا حفص، عن أشعث، عن ابن سيرين به.

ورواه يعقوب بن سفيان الفسوي في «تاريخه» (٢/ ٥٥٧): حدثنا ابن نمير، حدثنا حفص، عن أشعث، عن محمد بن سيرين به.

وأشعث هذا هو ابن سوار وهو ضعيف كما في «التقريب» (١/ ٧٩).

ووهم د. أكرم ضياء العمري فقال: «أحسبه أشعث بن عبد الملك»، والصحيح: ابن سوار؛ فقد ورد في «تهذيب الكمال» التصريح باسمه أشعث بن سوار.

ونجيح بن إبراهيم له ترجمة في «اللسان» (٦/ ١٧٨) وفيها: «ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يغرب، وقال مسلمة بن قاسم: أخبرنا عنه الأعرابي، وكان

بالكوفة قاضيًا، وهو ضعيف».

وأما قول أحمد بن صالح: «الحارث الأعور ثقة، وما أحفظه، وما أحسن ما روى عن علي وأثنى عليه». فتمام لفظه كما نقله ابن شاهين في «تاريخ أسماء الثقات» (ص٧١ رقم: ٢٨٢): «الحارث الأعور ثقة ما أحفظه، وأحسن ما روى عن علي، وأثنى عليه، سمع عليًا رضي الله عنه يقول: من يشتري علمي بدرهم؟ فذهب الحارث فاشترى صحيفة فجاء بها إلى علي فأملى عليه».

قلت: إنما بنى توثيقه له على ما روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه أملى عليه، وأنه قال: «يا أهل الكوفة غلبكم نصف رجل - أي الحارث -».

وهذه الرواية مرسلة؛ لأنها من رواية علباء بن أحمر، عن علي، وهو لم يلحق بعلي، فروايته عنه مرسلة فعلى هذا: لا يُقبل مثل هذا التعديل منه لضعف مستند التعديل.

وأما ما ورد في «مسند أحمد» عن حبيب بن أبي ثابت أنه قال لأبي إسحاق حين حدَّث عن الحارث عن علي في الوتر: يا أبا إسحاق يساوي حديثك هذا ملء مسجدك ذهبًا.

فليس فيه ما يدل على توثيق الحارث الأعور بحال، فضلًا عن أن في الإسناد إلى حبيب بن أبي ثابت: الجراح بن مليح والد وكيع، وفيه ضعف ولين.

■ **وأما أقوال من جرحه فهي كثيرة جدًّا:**

قال الشعبي: «حدَّثني الحارث الأعور الهمداني وكان كذَّابًا».

وعن إبراهيم النخعي: «أن الحارث اتهم».

وعن أبي إسحاق: «زعم الحارث الأعور وكان كذابًا».

وعن جرير: «كان الحارث الأعور زيفًا».

.....

وقال أبو بكر بن عياش : «لم يكن الحارث بأرضاهم، كان غيره أرضى منه، وكانوا يقولون: إنه صاحب كتب كذَّاب».

وقال سفيان: «كنا نعرف فضل حديث عاصم بن ضمرة على حديث الحارث».

وقال عمرو بن علي: «كان يحيى وعبد الرحمن لا يُحدِّثان عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، . . . . وكان يحيى يُحدِّث عن الحارث من حديث أبي إسحاق، عن عبد الله بن مرة، عن الحارث، ومن حديث الشعبي».

وقال بندار: «أخذ يحيى وعبد الرحمن العلم من يدي فضربا على نحو أربعين حديثًا من حديث الحارث عن علي».

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: «سألت علي بن المديني عن عاصم والحارث، فقال: يا أبا إسحاق، مثلك يسأل عن ذا، الحارث كذَّاب».

وقال أبو خيثمة: «الحارث الأعور كذَّاب».

وقال ابن معين: «ضعيف».

وقال أبو زرعة : «لا يُحْتَجُّ بحديثه».

وقال أبو حاتم: «ليس بقوي، ولا ممن يحتج بحديثه».

وقال النسائي: «ليس بالقوي».

وقال ابن سعد: «كان له قول سوء، وهو ضعيف في روايته».

وهذا الأقوال شاهدة على ضعفه في الرواية، وعدم الاحتجاج به، وسقوطه، نعم لا تصل إلى حد نسبته إلى الكذب، أو اتهامه به، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

٧- ذكر الحجاج بن أرطاة والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن حماد بن زيد قال: قَدِمَ علينا جرير بن حازم من المدينة فأتيناه، فقال جرير: حدثنا قيس بن سعد، عن حجاج بن أرطاة قال: فلبثنا ما شاء الله، ثم قدم علينا حجاج ابن ثلاثين أو إحدى وثلاثين - يعني: سنة - فرأيت عليه من الزِّحام شيئًا لم أره على حماد بن أبي سليمان، ورأيت مطرًا الوراق، وداود بن أبي هند، ويونس بن عُبيد جُثاة على رُكبهم يقولون: يا أبا أرطاة، ما تقول في كذا؟ ما تقول في كذا؟

وعن يحيى بن معين أنه قال: الحجاج بن أرطاة كوفي صدوق وليس بالقوي.

٧- **الحجاج بن أرطاة:**

قلت: قول زائدة بن قدامة وإن وافقه قول ابن معين الثاني فلا يقتضي بحال الضرب على توثيق من وثَّقه كما هي الرواية الأولى عن ابن معين، بل هو قول أبي حاتم الرازي وأحمد، وإنما عابوا عليه ما يقع في بعض رواياته من النكارة، ومرد ذلك إلى كثرة تدليسه وإرساله، وربما دلَّس عن غير ثقة، وإلا فهو في نفسه صدوق حسن الحديث فيما يُصرِّح فيه بالسماع، وفيما لا يدلسه.

---

(٧) **انظر ترجمته في:** «التاريخ الكبير» للبخاري (٢/ ٣٧٨)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣/ ١٥٤)، «تهذيب الكمال» للمزي (٥/ ٤٢٠)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٢/ ١٩٦)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٣/ ٣٨٦)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ١١١٩) «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ٢٥٠)، «الضعفاء الصغير للبخاري» (رقم: ٧٥)، «أحوال الرجال» للجوزجاني (رقم: ١٠٠)، «المجروحين» لابن حبان (١/ ٢٦٩)، «الكامل» لابن عدي (٢/ ٥١٨)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (١/ ٤٥٨).

وعنه أنه سُئل مرة أخرى عنه فقال: ضعيف.

وعن زائدة أنه قال: اطرحوا حديث أربعة: حجاج بن أرطاة، وجابر، وحميد، والكلبي.

قال أبو حفص: وهذا الكلام في حجاج بن أرطاة من قبل زائدة بن قدامة عظيم.

وقد وافقه على ذلك يحيى بن معين في أحد قوليه.

وأما ما ذكره حماد بن زيد في حجاج، ونبه على ما رأى عليه من العلماء يسألونه، فليس بداخل في الروايات؛ لأنه حكى أنه سمعهم يقولون: ما تقول في كذا؟ يريد الفقه، وأبو حنيفة فقد كان من الفقه على ما لا يُدفع من علمه وفيه، ولم يكن في الحديث بالمرضي؛ لأن للأسانيد نُقَّادًا، فإذا لم يعرف الإنسان ما يكتب وما يُحدِّث به نُسب إلى الضعف، والله أعلم بذلك.

❁ ❁ ❁

قال أبو حاتم الرازي: «صدوق يدلس عن الضعفاء، يُكتب حديثه، وأما إذا قال: حدثنا فهو صالح، لا يُرتاب في صدقه وحفظه إذا بيَّن السماع».

وكان ابن المبارك يقول: «كان الحجاج يُدلِّس، فكان يُحدثنا بالحديث عن عمرو بن شعيب مما يُحدِّثه العرزمي - متروك - ».

وروى أبو طالب عن الإمام أحمد: كان من الحُفَّاظ، قيل: فلم هو ليس عند الناس بذاك؟ قال: «لأن في حديثه زيادة على حديث الناس، ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة».

قلت: ما انفرد به مما لا يُحتمل منه غير مقبول، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

٨- ذِكر الحكم بن ظُهير والخلاف فيه:

ذكر أبو حفص بن شاهين أن يحيى بن معين سُئل عن الحكم بن ظُهير قال: ليس حديثه بشيء.

وقال يحيى مرة أخرى: يروي عنه مروان يقول: الحكم بن أبي خالد.

وعن عثمان بن أبي شيبة أنه قال: الحكم بن ظُهير عندي صدوق، وليس ممن يُحتج به، وكان فيه اضطراب، وجفا الناس حتى استُقصي.

٨- الحكم بن ظهير:

قلت: قول عثمان بن أبي شيبة هذا لم أقف عليه؛ وهو في مجمله لا يخالف قول من جرحه، اللهم إلا إن قيل: خالف قول من كذَّبه، وهو منقول عن ابن معين عند ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٤٩٠).

ألا ترى إلى قول عثمان: «صدوق؛ وليس ممن يُحتج به، وكان فيه اضطراب».

فإنه ذكره بالصدق، ثم عَرَّج على جرحه من جهة ضبطه، فكأنه يقول: لم

---

(٨) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٢/ ٣٤٥)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣/ ١١٨)، «تهذيب الكمال» للمزي (٧/ ٩٩)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٢/ ٤٢٧)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٤/ ٩٢)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ١٤٤٥)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ٢٢٢)، «الضعفاء الصغير» للبخاري (رقم: ٧٠)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ١٢٧)، «أحوال الرجال» للجوزجاني (رقم: ٣٣/ ١٣٩)، «المجروحين» لابن حبان (١/ ٣٠٤)، «الكامل» لابن عدي (٢/ ٤٨٩)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (١/ ٥٧١).

قال أبو حفص: وهذا الكلام في الحكم بن ظُهير قد اجتمع عليه قول من مدحه ومن ذمَّه، وإذا قال من مدحه: إنه لا يُحتج به، وإن في حديثه اضطرابًا، فقد وافق قول يحيى بن معين، وبالجملة في أمره أنه لا يُدخل في الصحيح.

يكن يتعمد الكذب، إلا أنه لا يضبط، ويضطرب في حديثه، وهذا في مجمله يوافق قول من جرحه.

وقد روى الدوري عن ابن معين قوله: «قد سمعت منه وليس بثقة»، فهو ولا شك أعلم وأخبر به من غيره.

وروى ابن عدي: سمعت محمد بن نوح بمصر يقول: سمعت أبا داود السجستاني يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: «الحكم بن ظهير كذاب»، وسنده صحيح، وشيخ ابن عدي هو الجنديسابوري.

ويشهد له قول صالح جزرة: «كان يضع الحديث».

وقال النسائي: «متروك الحديث»، وقال ابن عدي: «عامة أحاديثه غير محفوظة».

فمن هذه الجهة يخالف حكم عثمان عليه حكم الجمهور، فتليينه له من جهة حفظه لا يتناسب مع قول الجمهور بشدة ضعفه ووهائه، ونسبته إلى الكذب والوضع.

٩- ذكر حماد بن نجيح والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن أحمد بن حنبل قال: حماد بن نجيح ثقة، مقارب في الحديث، روى عنه وكيع وأبو عبيدة الحداد.

وعن يحيى بن معين أنه قال: ثقة.

وعن عثمان بن أبي شيبة أنه قال: حماد بن نجيح ضعيف، ليس يروي عنه أحد.

٩- **حماد بن نجيح:**

قلت: ما ذكره المصنف من مستند قبول التعديل؛ لأنه قول الأكثر قد يُقبل كما في هذه الحالة إذا ورد الجرح مبهمًا، وما ورد عن عثمان بن أبي شيبة في جرحه ورد مُبهمًا غير مفسَّر، والتوثيق المعتبر من ناقد عالم بأسباب الجرح والتعديل معتدل مُقدَّم على الجرح المبهم كما هو مقرر في قواعد الجرح والتعديل وعلم أحوال الرواة والرجال.

قلت: وما نقله المؤلف من جرح عثمان بن أبي شيبة لحماد لم أقف عليه فيما بين يدي من كتاب «التراجم»، فيراجع موضعه، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

---

(٩) **انظر ترجمته في:** «التاريخ الكبير» للبخاري (٣/ ٢٤)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣/ ١٤٩)، «تهذيب الكمال» للمزي (٧/ ٢٨٥)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٣/ ٢٠)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ١٥٠٦)، «الثقات» لابن حبان (٦/ ٢٢٠)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ٢٤٢)، «الكامل» لابن عدي (٣/ ٣٠)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (١/ ٦٠٠).

قال أبو حفص: وهذا الكلام والخلاف في حماد بن نجيح مقبول من أحمد ويحيى؛ لأنهما إذا اجتمعا في الرجل بقول واحد فالقول قولهما، وهو في عدد الثقات، ولا يُرجع إلى قول أحدٍ معهما.

١٠- ذِكر حُميد بن زيادٍ أبي صخر والخلاف فيه:

ذكر ابن شاهين أن أحمد بن حنبل سُئل عنه فقال: ليس به باس.

وأن يحيى بن معين قال: هو ضعيف.

١٠- حميد بن زياد:

قلت: قد اختلفت فيه الروايات عن ابن معين، ففي رواية الدوري عنه، قال: «ثقة ليس به بأس»، وفي رواية الكوسج وابن أبي مريم: «ضعيف»، وفي الجرح زيادة علم عن التعديل لورودها عن ناقد واحد، ووافقه النسائي فقال: «ضعيف»، وخرَّج له ابن عدي ثلاثة أحاديث استنكر منها اثنان، فهو بمثابة الجرح المفسَّر.

وقول أحمد: «ليس به بأس»، قد ترد على التوثيق والاحتجاج، وقد ترد بمعنى أنه صالح للاعتبار وأنه لا يتعمد الكذب أو الخطأ.

وعلى أي حال: محمد بن زياد لا ينفك عن ضعف ينزل بحديثه عن درجة الصحة، وقد يُحسَّن إذا دلَّت القرائن والروايات على ضبطه واستقامته، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

---

(١٠) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٢/ ٣٥٠)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣/ ٢٢٢)، «تهذيب الكمال» للمزي (٧/ ٣٦٦)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٣/ ٤١)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ١٥٤٦)، «الثقات» لابن حبان (٦/ ١٨٨)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ٢٦٧)، «الكامل» لابن عدي (٣/ ٦٨)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (١/ ٦١٢).

قال أبو حفص: وهذا الخلاف في حُميد من أحمد ويحيى يُوجب التوقف فيه، وكان حُميد بن زياد صاحب علم بالتفسير، وليس له حديثٌ كثير، ولعل يحيى وقف من روايته على شيء أوجب هذا القول فيه، والله أعلم.

١١- ذكر خالد بن يزيد بن أبي مالك والخلاف فيه:

روى ابن شاهين: أن أحمد بن صالح وَثَّقه.

قيل لأحمد: فخالد بن يزيد بن صبيح كأنه أرفع من هؤلاء وأنبل؟ فشد أحمد يده وقال: نعم.

وعن أحمد بن حنبل أنه قال: خالد بن يزيد ثقة.

١١- خالد بن يزيد بن أبي مالك:

قلت: قد ورد توثيقه أيضًا عن أبي زرعة الدمشقي.

وقال ابن عدي: «لم أر في أحاديث خالد هذا إلا كل ما يُحتمل في الرواية، أو يرويه ضعيف عنه، فيكون البلاء من الضعيف لا منه».

وقال ابن حبان: «كان صدوقًا في الرواية، ولكنه كان يُخطئ كثيرًا، وفي حديثه مناكير، لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد عن أبيه وما أقربه في نفسه من التعديل».

ووثقه العجلي، ووهَّاه الكبار بجروح شديدة.

---

(١١) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٣/ ١٨٤)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣/ ٣٥٩)، «تهذيب الكمال» للمزي (٨/ ١٩٦)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٣/ ١٢٦)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٤/ ١٦٠)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ١٦٨٨)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ١٧٠)، «المجروحين» لابن حبان (١/ ٣٤٥)، «الكامل» لابن عدي (٣/ . . .)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (١/ ٦٤٥).

قال أبو حفص: ولا أدري أراد أحمد بن حنبل خالد بن يزيد بن أبي مالك، أو خالد بن يزيد بن صبيح؟

وعن يحيى بن معين أنه قال: خالد بن يزيد بن أبي مالك ليس بشيء،

فقال أحمد: «ليس بشيء»، وأما ما نقله ابن شاهين عن أحمد أنه قال: «خالد ابن يزيد ثقة»، فإنما ورد مهملًا دون نسبة «خالد بن يزيد» في «العلل» برواية عبد الله (٣١٦٣، وقد ورد توثيق أحمد لروايان باسم «خالد بن يزيد» الأول: خالد ابن يزيد بن سماك، والثاني: خالد بن يزيد أبو عبد الله الزيات، وقد قال فيه (٣١٢٩): «ما أرى به بأس».

ويبعد أن يكون قد وثَّق خالد بن يزيد بن أبي مالك لاسيما وقد ورد عنه جرحه بجرحٍ شديد، ومع أن ابن شاهين قد توقَّف في هذا التوثيق نسبة إلى هذا الراوي، إلا أنه أورده على الحكاية عن الإمام أحمد في «الثقات» (٣٢١) دون تمييز أو تعليق.

وقال ابن معين: «بالشام كتاب ينبغي أن يُدفن... كتاب «الديات» لخالد بن يزيد بن أبي مالك، لم يرض أن يكذب على أبيه حتى كذب على أصحاب رسول الله ﷺ».

وقال مرة: «ليس بشيء»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وضعفه أبو داود، والدارقطني، وابن الجارود، والساجي، والعقيلي، وقال أبو داود: «متروك الحديث».

فمثله شديد الضعف، فإن سلم من الكذب - على أقل تقدير - فلن يسلم من سوء الحفظ وفحش الخطأ وكثرة المناكير التي توجب تركه، والتنكب عن الاحتجاج بحديثه، وهذا يدفع بقوة ما خلص إليه المؤلف في آخر الترجمة.

❁ ❁ ❁

كذا قال في رواية العباس بن محمد عنه.

وقال في رواية المفضَّل بن غسَّان عنه: خالد بن يزيد بن عبد الرحمن ابن أبي مالك يحدِّث عن أبيه عن جده هانئ أبي مالك الهمداني، فضعَّف يحيى هذا الشيخ.

قال أبو حفص: وهذا الكلام في خالد بن أبي مالك يُوجب التوقف فيه؛ لأن أحمد بن حنبل وأحمد بن صالح إذا اجتمعا على مدح رجل لم يَجُز» أن يُذمَّ بضعفٍ، والله أعلم.

١٢- ذكر الخليل بن مُرَّة والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن أحمد بن حنبل سئل عن الخليل بن مُرَّة فقال: ثقة ما رأيت أحدًا يتكلم فيه، ورأيت حديثه عن قتادة ويحيى بن أبي كثير صحاحًا، وإنما استغنى عنه البصريون؛ لأنه كان خاملًا، ولم أر أحدًا تركه.

١١- الخليل بن مرة:

قلت: وقد وهم المصنف في عزو التعديل في هذه الترجمة إلى أحمد بن حنبل، وإنما هو أحمد بن صالح المصري كما في «الثقات» للمصنف (٣٣٢)، وكما في «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٤٦).

وأما أساطين النقاد وجمهورهم الغالب فعلى جرحه قال البخاري: «منكر الحديث»، وفي موضع آخر: «لا يصح حديثه»، وقال: «فيه نظر».

وقال أبو حاتم: «ليس بقوي، بابه بكر بن خنيس وإسماعيل بن رافع»، وضعفه أبو داود، والنسائي، والساجي، والعقيلي، وابن الجارود.

وقال ابن حبان: «يروي عن جماعة من البصريين والمدنيين من المجاهيل».

---

(١٢) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٣/ ١٩٩)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣/ ٣٧٩)، «تهذيب الكمال» للمزي (٨/ ٣٤٢)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٣/ ١٦٩)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٤/ ٢٢٥)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ١٧٥٧)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ٣٣٢)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ١٧٨)، «المجروحين» لابن حبان (١/ ٣٤٨)، «الكامل» لابن عدي (٣/ ٥٠٤)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (١/ ٦٦٧).

وعن يحيى بن معين أنه ذمَّ الخليل بن مرة.

قال أبو حفص: وهذا الخلاف في الخليل بن مُرَّة يوجب التوقف فيه؛ لأن الخليل بن مُرَّة قد روى أحاديث صحاحًا، وروى أحاديث مُنكرةً، وهو عندي إلى الثقة أقرب.

وأما أبو زرعة فقال: «شيخ صالح»، وتبعه ابن عدي فقال: «لم أر في حديثه حديثًا منكرًا، قد جاوز الحد، وهو في جملة من يُكتب حديثه، وليس هو متروك الحديث».

وخلص الحافظ في «التقريب» إلى أنه «ضعيف»، وهو الراجح - وإن كان كلام البخاري فيه يُسقطه - فلا بد من اعتبار حديثه، والظاهر أن ضعفه من قبل سوء الحفظ لا التهمة بالكذب، والله أعلم.

وأما ما نقله المصنف من ذم ابن معين له، فبينته رواية ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٣٤٨): سمعت الحنبلي يقول: سمعت أحمد بن زهير يقول: سُئل يحيى بن معين عن الخليل بن مرة؟ فقال: «ضعيف».

١٣- ذكر داود بن فراهيج والخلاف فيه:

ذكر عن يحيى بن سعيد القطان أنه قال: كان شعبة يُضعِّفه.

وعن شعبة أنه ذكر داود بن فراهيج فقصبه - يعني: تكلم فيه -.

وعن يحيى بن معين أنه سئل عنه فقال: ضعيف.

وروى عن يحيى بن معين أنه سُئل عنه فقال: روى عنه شُعبة، ليس به بأس.

١٣- داود بن فراهيج:

قلت: قد رُوي عن ابن المديني، عن يحيى القطان أنه قال: «ثقة»، إلا أن أحمد بن حنبل - وهو تلميذ القطان - ضعفه فيما نقله الساجي، وروى عنه شعبة وضعَّفه، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وضعَّفه ابن الجارود وخرَّج له ابن حبان، وقال العجلي: «لا بأس به»، وكلاهما متساهل.

وهو في نفسه صدوق ليس به بأس يُكتب حديثه للاعتبار، ويُحسَّن حديثه إن عُلِمَ له أصلًا ولم يشذ به، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

---

(١٣) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٣/ ٢٣٠)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣/ ٤٢٢)، «الثقات» لابن حبان (٤/ ٢١٦)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ٣٤٨)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ١٨٣)، «الكامل» لابن عدي (٣/ ٥٤٢)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٢/ ١٩)، «لسان الميزان» لابن حجر (٢/ ٥٢٠).

قال أبو حفص: ليس هو في جملة من رُدَّ حديثه، لاسيما أن ليحيى بن معين فيه قولين: فقوله: «لا بأس به» له موضع، غير أنه لا يُدخل في الصحيح.

١٤- ذكر زائدة بن أبي الرقاد والخلاف فيه:

روى ابن شاهين عن يحيى بن معين أنه قال: زائدة بن أبي الرُّقاد ليس بشيء.

وعن عُبيد الله بن عمر القواريري أنه قال: لم يكن بزائدة بن أبي الرُّقاد بأس، كتبت كل شيء عنده، وأنكر هذا الحديث الذي حدَّث به محمد بن سلام الجُمحي قال: حدثنا زائدة بن أبي الرُّقاد عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ قال لأم عطية: **«يا أم عطية إذا خفضت فأشمي ولا تنهكي، فإنه أسرى للوجه، وأحظى عند الزوج»**.

١٤- زائدة بن أبي الرقاد:

قلت: قد ورد تعديله - أيضًا - عن البزار، فقال: «لا بأس به، وإنما نكتب من حديثه ما لم نجد عنه غيره»، ومن تأمَّل هذا القول تلمَّح فيه أن المراد بـ«لا بأس به» العدالة لا الضبط، يدل عليه ما بعده «وإنما نكتب من حديثه ما لم نجد عند غيره» أي: أنه لا بأس به في الاعتبار، لا الاحتجاج، وإلا لكتب عنه كل شيء.

---

(١٤) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٣/ ٤٣٣)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣/ ٦١٣)، «تهذيب الكمال» للمزي (٩/ ٢٧١)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٣/ ٣٠٥)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٥/ ٢٧)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ١٩٨١)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ٤٠٣)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٢١٩)، «المجروحين» لابن حبان (١/ ٣٨٥)، «الكامل» لابن عدي (٤/ ١٩٥)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٢/ ٦٥)، «لسان الميزان» لابن حجر (٢/ ٥٨٢).

قال أبو حفص: وهذا الكلام في زائدة بن أبي الرُّقاد يُوجب التوقف فيه؛ لأن يحيى بن معين ذمَّه، والقواريري - وإن كان من نبلاء أهل العلم - مدحَهُ، وأنكر أن يكون حدَّث بحديث ثابت عن أنس، هذا الذي حدَّث به محمد بن سلام، والله أعلم بذلك.

❁ ❁ ❁

وقد جرحه أهل العلم بجروح مُفسَّرة تدل على ضعفه من قِبل سوء حفظه لا اتهامه.

قال البخاري: «منكر الحديث».

وقال أبو حاتم: «يُحدِّث عن زياد النميري عن أنس أحاديث مرفوعة منكرة، ولا ندري منه أو من زياد، ولا أعلم روى عن غير زياد، فكنا نعتبر بحديثه».

وقال النسائي: «منكر الحديث»، وقال في «الكُنى»: «ليس بثقة».

وقال ابن عدي: «في بعض أحاديثه ما يُنكر».

فالحاصل: أن ضعفه من قبل حفظه، وأن حديثه يُكتب للاعتبار، فما وافق فيه الثقات دلَّ على أنَّ لحديثه أصلًا يُقبل وإلا كان منكرًا مردودًا.

❁ ❁ ❁

١٥- زكريا بن منظور والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن يحيى بن معين قال: زكريا بن منظور ليس بشيء، وأنه رُوجع مرارًا، فقال: ليس بشيء، قال: وكان طُفيليًّا.

وعن أحمد بن صالح: أنه سُئل عن زكريا بن منظور شيخ روى عنه الجِزَامي، والترجماني، فقال: ليس به بأس، قلت: هو من ولد ثعلبة بن أبي مالك القرظي؟ فلم يحفظ ذلك.

١٥- زكريا بن منظور:

قلت: قد وردت رواية أخرى عن ابن معين بالتعديل، فقد روى عنه الدارمي أنه قال: «ليس به بأس»، وأما معاوية بن صالح، فنقل عنه أنه قال: «ليس بثقة»، وفي رواية ابن محرز عنه: «ضعيف»، وكذا نقل أبو داود السجستاني عنه.

فالظاهر أنه أراد بالتعديل مجرد العدالة، وأنه لم يكن ممن يتعمد، وأما الجرح فأراد به الضبط والدلالة على سوء الحفظ.

والقول بجرحه هو الموافق لقول الجمهور فقد ليَّنه أحمد، وقال: «شيخ».

وقال أبو زرعة: «واهي الحديث، منكر الحديث».

---

(١٥) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٣/ ٤٢٤)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣/ ٥٩٧)، «تهذيب الكمال» للمزي (٩/ ٣٦٩)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٣/ ٣٣٢)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٥/ ٦٨)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٢٠٢٦)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ٤١٠)، «المجروحين» لابن حبان (١/ ٣٩٣)، «الكامل» لابن عدي (٤/ ١٦٨)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٢/ ٧٤).

قال أبو حفص: هو زكريا بن منظور بن عقبة بن ثعلبة بن أبي مالك القرظي.

قال أبو حفص: وهذا الخلاف في زكريا بن منظور يُوجب التوقف فيه؛ لأن يحيى ذمَّه، ورُوجع فيه فذمَّه، وقال: هو طُفيلي، والطفيلي الذي لا يُبالي من حيث كان مطعمه، ومن كانت هذه صورته في المطعم خِفْتُ ألا يكون مأمونًا في العلم، وقد مدحه أحمد بن صالح، فيُوجب التوقف فيه - إن شاء الله -.

❁ ❁ ❁

وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي، ضعيف الحديث، منكر الحديث، يُكتب حديثه».

وقال البخاري: «منكر الحديث»، وضعفه غير واحد من أهل العلم بعبارات تدل على سبرهم لحاله ولحديثه بما يدفع بقوة تعديل أحمد بن صالح له، إلا أنه في عداد من يُكتب حديثهم للاعتبار، فمتى وافق الثقات قُبِلَ حديثه وإلا كان منكرًا مردودًا، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

١٦- ذكر سالم بن نوح العطار والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن أحمد بن حنبل قال: ما أرى به بأسًا، وقد كتبتُ عنه عن عمر بن عامر، وكان عطَّارًا.

وعن يحيى بن معين في رواية العباس بن محمد أنه قال: ليس بحديثه بأس.

ورُوي عن عباس أيضًا أنه قال: ليس بشيء.

١٦- سالم بن نوح العطَّار:

قلت: قد وثقه الكبار، كأحمد، وقد سمع منه، فهو به أعلم من غيره، وقال أبو زرعة: «لا باس به، صدوق، ثقة»، وأما ابن معين فقال: «ليس بحديثه بأس»، وقال مرة: «ليس بشيء»، فالظاهر أن هذا الجرح منه، ومثله ما ورد عن بعض أهل العلم كالنسائي والدارقطني حين قالا: «ليس بالقوي»، وكأبي حاتم حين قال: «يُكتب حديثه ولا يحتج به»، إنما هو بخصوص أحاديث بعينها تفرَّد بها ولم تُحتمل منه، كما يدل عليه قول ابن عدي: «عنده غرائب وأفراد، وأحاديثه محتملة متقاربة».

---

(١٦) انظر ترجمته في: «التاريخ الكبير» للبخاري (٤/ ١٢٠)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤/ ١٨٨)، «تهذيب الكمال» للمزي (١٠/ ١٧٢)، «تهذيب التهذيب لابن حجر (٣/ ٤٤٣)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٢١٨٥)، «الثقات» لابن حبان (٦/ ١١٤)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٢٢٨)، «الكامل» لابن عدي (٤/ ٣٧٨)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٢/ ١١٣).

قال أبو حفص: وهذا الخلاف في سالم عن أحمد ويحيى يُوجب تعديله؛ لأن أحمد ويحيى في أحد قوليه قد قوياه، وهو إلى الثقة أقرب وحديثه مستقيم إن شاء الله تعالى.

❁ ❁ ❁

وقد أنكر الساجي على ابن معين قوله، وقال: «صدوق ثقة، وأهل البصرة أعلم به من ابن معين».

قلت: هو صدوق حسن الحديث، له غرائب وأفراد، وهذه الأفراد دائرة بين القبول والرد بحسب ما يُحتمل منه التفرد به وما لا يُحتمل.

❁ ❁ ❁

١٧- ذكر سعد بن سعيد والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن أحمد بن حنبل **قال**: سعد بن سعيد أخو يحيى بن سعيد الأنصاري ضعيف الحديث.

وقال ابن عمار: هو ثقة.

١٧- سعد بن سعيد:

قلت: المقارنة بين جرح أحمد له، وتوثيق ابن عمار له فيه نظر، فأحمد إليه المنتهى في علم الرجال والنقد، وابن عمار إمام جهبذ، إلا أنه دون أحمد في هذه الصنعة، ولا شك.

وكيف إذا وافق أحمد على الجرح كبار النقاد - الذين أغفل ذكرهم المؤلف - كابن معين، فقد ضعفه في رواية، وقال في أخرى: «صالح»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: «مؤدي»، قال ابن أبي حاتم: «يعني أنه كان لا يحفظ ويؤدي ما سمع»، وقال الترمذي: «تكلموا فيه من قِبَلِ حفظه».

قلت: قد وثقه العجلي، وابن سعد، وقال ابن عدي: «له أحاديث صالحة

---

(١٧) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٤/ ٥٦)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤/ ٨٤)، «تهذيب الكمال» للمزي (١٠/ ٢٦٢)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٣/ ٤٧٠)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٢٢٣٧)، «الثقات» لابن حبان (٤/ ٢٩٨)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ٤٢٣)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٢٨٣)، «الكامل» لابن عدي (٤/ ٣٨٧)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٢/ ١٢٠).

قال أبو حفص: وهذا الخلاف من أحمد وابن عمار يُوجب التوقف فيه، وهو قليل الحديث، ولست أعلم من أي جهةٍ ضُعِّف.

تقرب من الاستقامة، ولا أرى بحديثه بأسًا بمقدار ما يرويه».

قلت: ثلاثتهم منسوبون إلى التساهل، وهو في نفسه صدوق، له أوهام، ويخطئ، يكتب حديثه للاعتبار، ولا يُحتج به إلا إذا وافق الثقات، أو كان لحديثه أصل ولم يشذ.

١٨- ذكر سعيد بن بشير والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن يحيى بن معين قال: ليس بشيء؛ في رواية العباس عنه.

وقال في رواية أحمد بن أبي خيثمة: ليس حديثه بشيء.

١٨- سعيد بن بشير:

قلت: قول شعبة فيه لا يوجب له تعديلًا من جهة الضبط، وإنما هو من جهة العدالة، فكأنما يريد صدوق في اللسان لم يكن يتعمد الكذب، والأقرب أن هذه الكلمة من شعبة وردت لانتقاص الناس لسعيد، وهمزهم له، فكأنما أراد رفع تهمة الكذب عنه، لا تثبيت الضبط.

وإلا فإن ابن معين لم ينفرد بجرحه كما يُشعر كلام المصنف، بل تابعه أكثر النقاد، فقال أبو مسهر: «لم يكن في جندنا أحفظ منه، وهو ضعيف منكر الحديث»، فخالف بين الحفظ والضبط، فأثبت له الأولى، ولم يثبت له الثانية.

وقال ابن نمير: «منكر الحديث، ليس بشيء، ليس بقوي الحديث، يروي عن قتادة المنكرات».

---

(١٨) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٣/ ٤٦٠)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤/ ٦)، «تهذيب الكمال» للمزي (١٠/ ٣٤٨)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٤/ ٨)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٥/ ٢٦٤)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٢٢٧٦)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ٤٣٢)، «الضعفاء الصغير» للبخاري (رقم: ١٣١)، «المجروحين» لابن حبان (١/ ٤٠٠)، «الكامل» لابن عدي (٤/ ٤١٢)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٢/ ١٢٨).

وعن بقية أنه سمع شعبة يذكر سعيد بن بشير فقال: إنه مأمون؛ فخذوا عنه، وأنه قال فيه: ذاك صدوق اللسان.

قال أبو حفص: وهذا الخلاف في سعيد من يحيى وشعبة مُتباعد جدًّا، والقول عندي فيه قول شعبة؛ وذلك لأنهما متقاربان في الوقت، ولو كانت حاله توجب الذم لكان شعبة بذلك أولى وأعلم؛ لأنه كان فارس العلم . . .

ويجوز أن يكون بلغه عنه شيء أنكره، وإلا فحديثه من جهة الثقات عنه جيد من كتاب أصحاب . . .

❁ ❁ ❁

وقال البخاري: «يتكلمون في حفظه، وهو محتمل»، أي غير متروك.

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه وأبو زرعة: «محله الصدق عندنا»، قلت لهما: يُحتج بحديثه؟ قالا: «يُحتج بحديث ابن أبي عروبة والدستوائي، هذا شيخ يُكتب حديثه».

وقال النسائي: «ضعيف»، وقال ابن حبان: «كان رديء الحفظ، فاحش الخطأ، يروي عن قتادة ما لا يُتابع عليه، وعن عمرو بن دينار ما ليس يُعرف من حديثه».

قلت: في غير قتادة محتمل، يُكتب حديثه للاعتبار، ولا يُحتج به عند الانفراد، وفي قتادة أشد ضعفًا، منكر الحديث، روى عنه ما لم يرو أصحابه الثقات الحفاظ الكبار.

❁ ❁ ❁

١٩- ذكر سلم العلوي والخلاف فيه:

روى ابن شاهين بإسناده عن مخلد بن حسين قال: قيل لسلم العلوي: ترى الجوزاء نصف النهار؟ قال: نعم، أمثال القِلَال.

فإن شعبة قال: كان سلم العلوي يرى الهلال قبل الناس بيومين.

وعن يحيى بن معين أنه سُئل عن سلم العلوي فقال: لا بأس به. فقيل: أليس الذي يقول فيه شعبة: ذاك الذي يرى الهلال؟ فقال: ليس به بأس، كان يرى الهلال قبل الناس؛ كان حديد البصر.

١٩- سلم العلوي:

قلت: الوهم في رؤية الهلال ليس كالوهم في الرواية، فكم من ضعيف البصر - بل فاقده - واسع الحفظ، قوي الضبط، وإن لم يُتأوَّل قول شعبة على تأويل ابن معين، فليس هو بمستندٍ لجرحه في ضبطه، والله أعلم.

إلا أن الجرح ثابت فيه بأقوال أخرى معتبرة لجماعة من النقاد، فروى ابن أبي خيثمة عن ابن معين أنه قال: «ضعيف»، وهذا يدل على أن قوله بالتعديل

---

(١٩) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٤/ ١٥٧)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤/ ٢٦٣)، «تهذيب الكمال» للمزي (١١/ ٢٣٦)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٤/ ١١٨)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٥/ ٤٣٣)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٢٤٧٣)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ٤٧٩)، «المجروحين» لابن حبان (١/ ٤٣٦)، «الكامل» لابن عدي (٤/ ٣٥١)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٢/ ١٨٧).

قال أبو حفص: وهذا الكلام نظرٌ فيه؛ لأن شعبة ومخلد بن حسين جميعًا قد تكلما فيه على وجه الذم، والذي مدحه به يحيى فقد أخرج لقول شعبة معاذير، وأرى أن قوله من جهة حدَّة البصر كلام فيه بُعدٌ، ويحيى أستاذ في العلم، والله أعلم.

متعلق بأمر خارج عن الضبط، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال الساجي: «فيه ضعف».

وسلم بن قيس العلوي مُقلٌّ، قال ابن عدي: «له نحو الخمسة»، وحاصل أمره أنه ضعيف، إلا أنه ليس في حد من يُترك حديثه، والله أعلم.

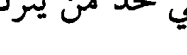

٢٠- ذكر سليمان بن داود الشامي والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن يحيى بن معين قال في رواية يزيد بن الهثيم عنه: سليمان بن داود الشامي روى عن الزهري حديث عمرو بن حزم، ليس بشيء، ولم يتابعه في حديث عمرو بن حزم أحدٌ.

وفي رواية ابن أبي خيثمة عنه: أنه سُئل عن سليمان بن داود الذي يحدث عن الزهري، ويروي عنه يحيى بن حمزة - قال: ليس بشيء -.

عن أحمد بن حنبل من رواية البغوي عنه: أنه سئل عن حديث عمرو ابن حزم في الصدقات صحيح هو؟ قال: أرجو أن يكون صحيحًا.

٢٠- سليمان بن داود الشامي:

مَنْ دَقَّقَ في قول ابن معين تبيَّن له أن قوله: «ليس بشيء» منصرف إلى الحكم على الحديث لا إلى الحكم على سليمان بن داود، وكأنه تبع في ذلك من أعلَّ هذا الحديث كأبي داود السجستاني وغيره، والمعنى هنا هو تحقيق حال سليمان لا تحقيق حال حديثه، وقد استظهر الحافظ ابن حجر هذا الأمر، فقال في «التهذيب» (٤/ ١٦٦): «أما سليمان بن داود الخولاني فلا ريب في أنه صدوق؛ لكن الشبهة دخلت على حديث الصدقات من جهة أن الحكم بن موسى غلط في

---

(٢٠) **انظر ترجمته في:** «التاريخ الكبير» للبخاري (٤/ ١٠)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤/ ١١٠)، «تهذيب الكمال» للمزي (١١/ ٤١٦)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٤/ ١٨٩)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٦/ ٥٧)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٢٥٥٥)، «الثقات» لابن حبان (٦/ ٣٨٧)، «الكامل» لابن عدي (٤/ ٢٦٨)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٢/ ٢٠٠).

قال أبو حفص: وليس الخلاف بين أحمد ويحيى في سليمان بن داود، وإنما الخلاف في الحديث.

قال يحيى بن معين: لم يُتابع سليمان بن داود في هذا الحديث أحدٌ.

وقال أحمد: أرجو أن يكون صحيحًا.

وسليمان بن داود على حاله مع يحيى بن معين، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

اسم والد سليمان فقال: سليمان بن داود وإنما هو سليمان بن أرقم، فمن أخذ بهذا، ضعف الحديث، ولا سيما مع قول من قال: إنه قرأ كذلك في أصل يحيى ابن حمزة، فقد قال صالح جزرة: نظرت في أصل كتاب يحيى بن حمزة حديث عمرو بن حزم في الصدقات فإذا هو عن سليمان بن أرقم».

قلت: سليمان بن داود عدله أبو حاتم، فقال: «لا بأس به»، وقال ابن حبان: «ثقة مأمون»، وقد فرَّق بينه وبين سليمان بن داود اليمامي، فقال في الأخير: «لا شيء»، وكلاهما يروي عن الزهري، فكأن ابن المديني أراد بقوله: «منكر الحديث» هذا اليمامي، وقد نقل البيهقي ثناء أبي زرعة وعثمان بن سعيد وجماعة من الحفاظ على سليمان بن داود، ومنهم من قَوَّى هذا الحديث، منهم الإمام أحمد، وكأنه لأجل ذلك، قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق»، وهو أعدل الأقوال وأنصفها، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

٢١- ذكر سهيل بن أبي صالح وأخيه العلاء، والخلاف فيهما:

روى ابن شاهين أن أحمد بن صالح قال: سهيل بن أبي صالح من المتقنين، وإنما يُؤتى في غلط حديثه ممن يأخذ عنه.

وقال أحمد بن صالح: العلاء وسهيل بن أبي صالح - يعني أنهما نظيران - وسُهيل أروى عن الرجال.

٢١- سهيل بن أبي صالح:

روى الدوري عن ابن معين: «سهيل بن أبي صالح والعلاء بن عبد الرحمن حديثهما قريب من السواء، وليس حديثهما بحجة».

قلت: قد خالفه في ذلك أحمد فقال: «ما أصلح حديثه»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وذكر ابن عدي حجة قوية لتعديله، فقال: «قد روى عنه الأئمة، وحدَّث عن أبيه، وعن جماعة عن أبيه، وهذا يدل على تمييزه، كونه ميَّز ما سمع من أبيه، وما سمع من غير أبيه، وهو عندي ثبت لا بأس به، مقبول الأخبار».

قلت: قد احتج به مسلم، وأخرج له البخاري مقرونًا فعيب عليه ذلك، وقد

---

(٢١) انظر ترجمته في: «التاريخ الكبير» للبخاري (٤/ ١٠٤)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤/ ٢٤٦)، «تهذيب الكمال» للمزي (١٢/ ٢٢٣)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٤/ ٢٦٣)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٢٦٧٥)، «الثقات» لابن حبان (٦/ ٤١٧)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ٥١١)، «الكامل» لابن عدي (٤/ ٥٢٢)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٢/ ٢٤٣).

وقال ابن معين: العلاء وسهيل ضعيفان.

قال أبو حفص: وهذا الكلام في العلاء وسهيل يُوجب النظر وهما عندي على حُكم الثقة والأمانة، وقد حدَّث عن العلاء وسهيل أجلاء العلماء، ولا أعرف لهما كثير حديث مُنكر، إلا حديثًا يرويه عنهما ضعيف، فأما الثقات عنهما فهو عجب من عجبٍ، ولهما فضلٌ في العلم كبيرٌ.

روى السلمي: سألت الدارقطني: لِمَ ترك البخاري حديث سهيل في كتاب «الصحيح»؟ فقال: لا أعرف له فيه عذرًا، فقد كان النسائي إذا مَرَّ بحديث سهيل، قال: سهيل - والله - خير من أبي اليمان، ويحيى بن بكير.

قلت: وقع في أحاديثه بعض المناكير التي لأجلها ليَّنه بعض أهل العلم، إلا أن ذلك لا ينزل من ثقته والاحتجاج به، وقد روى عنه السفيانان وشعبة، وكان ابن عيينة يقول: «كنا نعد سهلًا ثبتًا في الحديث».

ثم حديثه - بعد - دائر مع الاعتبار كما هو السبيل مع جمهور الرواة، فمتى خالف من هو أولى منه، أو انفرد بما لا يُحتمل منه لم يُقبل منه ذلك، والله أعلم.

٢٢- ذكر شريك بن عبد الله النخعي:

روى ابن شاهين أن علي بن المديني قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: قدم شريك مكة فقيل له: ائته، فقلت: لو كان بين يدي ما سألته، وضعَّف حديثه جدًّا.

وعن يحيى بن معين أنه قال: شريك ثقة ثقة.

وهذا الكلام من يحيى بن سعيد القطان في شريك يحتمل حالةً تُوجب تركه؛ لأن يحيى بن سعيد كان شديد الأخذ.

٢٢- شريك بن عبد الله النخعي:

قلت: قد ورد عن ابن معين ما يدل على أنه أراد بالثقة معنىً آخر غير الحفظ والضبط، فقد قال: «ثقة، إلا أنه لا يُتقن، ويغلط»، ووافقه على الجرح والتليين جمهور النقاد، فقال يحيى القطان: «مازال مخلِّطًا»، وقال يعقوب بن شيبة: «صدوق، ثقة، سيئ الحفظ جدًّا»، وقال أبو زرعة: «كان كثير الخطأ، صاحب حديث، وهو يغلط أحيانًا».

وعزا بعض النقاد الأمر في كثرة خطئه إلى التغير والاختلاط، فقال العجلي:

---

(٢٢) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٤/ ٢٣٧)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤/ ٣٦٥)، «تهذيب الكمال» للمزي (١٢/ ٤٦٢)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر» (٤/ ٣٣٣)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٦/ ٢٤٥)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٢٧٨٧)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ٥٥٢)، «أحوال الرجال» للجوزجاني (رقم: ١٣٤)، «الكامل» لابن عدي (٥/ ١٠)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٢/ ٢٧٠).

وأما قول يحيى بن معين في ثقته، فهو كما قال.

وشريك بن عبد الله قد حدَّث عنه الناس: حدَّث عنه أبان بن تغلب، ومات أبان قبل شريك بسبعٍ وثلاثين سنة.

وحدَّث سفيان الثوري عن شريك، ومات الثوري قبله بستَّ عشرة سنة.

«كان صحيح القضاء، ومن سمع منه قديمًا فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعد ما ولي القضاء ففي سماعه بعض الاختلاط»، وقال ابن حبان: «كان في آخر أمره يُخطئ فيما روى، تغيَّر عليه حفظه، فسماع المتقدِّمين منه ليس فيه تخليط، وسماع المتأخرين منه بالكوفة فيه أوهام كثيرة».

وقد خلص الحافظ في «التقريب» إلى أنه: «صدوق يُخطئ كثيرًا، تغيَّر حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة».

قلت: هو ممن يُكتب حديثهم للاعتبار.

٢٣- ذكر صالح المرّي والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن عفَّان قال: حدَّثت حماد بن سلمة عن صالح المرِّي بحديث، فقال: كذب.

وعن يحيى بن معين في رواية جعفر بن أبي عثمان عنه قال: صالح المري كان قاصًّا، وكان كل حديث يُحدِّث به عن ثابت باطلًا.

وقال أيضًا يحيى في رواية محمد بن إسحاق عنه: ليس بشيء.

وفي رواية ابن أبي خيثمة عنه: صالح المري ليس به بأس.

٢٣- صالح بن بشير المري:

قلت: هذا التوفيق من المؤلف بين ما تعارض من الجرح والتعديل عن ابن معين متجه، فإن تعديله متعلِّق بصلاحه وصدقه، وأن ما وقع في رواياته من المناكير فمن جهة قلة ضبطه لا أنه تعمد ذلك خطأً أو كذبًا.

وأهل العلم على ضعفه وجرحه بجروح مفسَّرة، قال الفلاس: «ضعيف الحديث، يُحدِّث بأحاديث مناكير عن قومٍ ثقاتٍ، وكان رجلًا صالحًا، وكان

---

(٢٣) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٤/ ٢٧٣)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤/ ٣٩٥)، «تهذيب الكمال» للمزي (١٣/ ١٦)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٤/ ٣٨٢)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٦/ ٣١٨)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٢٨٤٥)، «الضعفاء الصغير» للبخاري (رقم: ١٦٥)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٣٠٠)، «أحوال الرجال» للجوزجاني (رقم: ١٩٧)، «المجروحين» لابن حبان (١/ ٤٧١)، «الكامل» لابن عدي (٥/ ٩٢)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٢/ ٢٨٩).

قال أبو حفص: هذا الكلام من يحيى بن معين في صالح المري مُحتمل أن يكون وصف صلاحه وديانته ووعظه؛ وذلك أنه كان قاصًّا، ولم يكن يعرف صحيح الحديث من سقيمه، وما رأيت أحدًا مدحه بالثقة، وليحيى فيه قولان، والله أعلم بالحق فيما هو.

يهم في الحديث»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «ضعيف الحديث، له أحاديث مناكير»، وقال مرة: «متروك»، وقال صالح جزرة: «كان يقص، وليس هو شيئًا في الحديث، يروي أحاديث مناكير عن ثابت والجريري، وعن سليمان التيمي أحاديث لا تُعرف»، وقال ابن عدي: «عامة أحاديثه منكرات تنكرها الأئمة عليه، وليس هو بصاحب حديث، وإنما أُتي من قلة معرفته بالأسانيد والمتون وعندي أنه مع هذا لا يتعمد الكذب بل يغلط».

قلت: يكتب حديثه للمعرفة، وأما للاعتبار فأخشى أن يكون متروكًا من جهة حفظه، والله أعلم.

٢٤- ذكر أبي عامر الخزَّار واسمه صالح بن رُستم:

روى ابن شاهين أن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: قال أبي: أبو عامر الخزار اسمه صالح بن رستم، صالح الحديث.

٢٤- صالح بن رستم:

قلت: الخلاف فيه أكبر مما ذكر المصنف.

فقد وثَّقه جماعة منهم: أبو داود الطيالسي، وأبو داود السجستاني، ومحمد ابن وضاح، وقال العجلي: «جائز الحديث»، وقال ابن عدي: «عزيز الحديث»، وروى عنه يحيى القطان مع شدة استقصائه، وهو عندي لا بأس به، ولم أر له حديثًا منكرًا جدًّا».

وبمقابله ضعفه آخرون منهم ابن معين، وقال الدارقطني وأبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي».

وتوسط فيه أحمد فقال: «صالح الحديث»، وأبو حاتم فقال: «شيخ يُكتب حديثه ولا يحتجُّ به»، وهذا هو أعدل الأقوال فيه، والله أعلم.

---

(٢٤) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٤/ ٢٨٠)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤/ ٤٠٣)، «تهذيب الكمال» للمزي (١٣/ ٤٧)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٤/ ٣٩١)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٦/ ٣٣٠)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٢٨٦١)، «الثقات» لابن حبان (٦/ ٤٥٧)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ٥٧٣)، «الكامل» لابن عدي (٥/ ١١١)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٢/ ٢٩٤).

وعن يحيى قال: صالح بن رستم لا شيء.

قال أبو حفص: وهذا الكلام في صالح بن رستم يُوجب التوقُّف؛ لاختلاف أحمد ويحيى فيه، فالله أعلم.

٢٥- ذكر صالح مولى التوأمة والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن مالك بن أنس سُئل عن صالح مولى التوأمة فقال: ليس بشيء.

وعن الأصمعي أنه قال: كان شعبة لا يروي عن صالح مولى التوأمة وينهى عنه.

وعن أحمد بن حنبل أنه قيل له: إن بشر بن عمر زعم أنه سأل مالكًا عن صالح مولى التوأمة فقال: ليس بثقة، فقال أحمد: مالك كان قد أدرك صالحًا وقد اختلط وهو كبير، ما أعلم به بأسًا ممن سمع منه قديمًا، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة.

٢٥- صالح مولى التوأمة:

قلت: ما رجَّحه المصنف في حال صالح مولى التوأمة - وهو ابن نبهان - صحيح، فهو في نفسه صدوق لا بأس به، وإنما تكلم فيه من تكلم لكثرة ما وقع من مناكير في حديثه بعد الاختلاط، وأما من سمع منه قبل الاختلاط فمحتمل منه إن لم يخالف من هو أولى منه، وإن لم ينفرد بما يُستنكر عليه.

---

(٢٥) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٤/ ٢٩١)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤/ ٤١٦)، «تهذيب الكمال» للمزي (١٣/ ٩٩)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٤/ ٤٠٥)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٦/ ٣٤٦)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٢٨٩٢)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ٥٦٣)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٣٠١)، «أحوال الرجال» للجوزجاني (رقم: ٢٥٠)، «المجروحين» لابن حبان (١/ ٤٦٤)، «الكامل» لابن عدي (٥/ ٨٣)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٢/ ٣٠٢).

قال أبو حفص: وهذا الكلام في صالح يدل على أنه كان ثقة، وإنما وقع عنه من مثل مالك وشعبة للاختلاط الذي نزل به، ولم يُبين في النهي عنه لأي علة، فبيَّنها أحمد بن حنبل، فمن سمع منه في أيام صحته فهو على ما قال أحمد بن حنبل إن شاء الله.

والدليل على ذلك: ما حدثنا محمد بن مُجالد قال: حدثنا صالح بن أحمد، نا علي بن المديني، قال: سمعت سفيان - يعني ابن عُيينة - يقول: جلست إلى صالح مولى التوأمة فسألته: كيف سمعت أبا هريرة؟ كيف سمعت ابن عباس؟ فقالوا: إنه قد اختلط، فتركه.

قال: وحدثنا الحسن بن صدقة، نا ابن أبي خيثمة، نا إبراهيم بن عرعرة، قال سفيان بن عيينة: لقينا صالحًا مولى التوأمة وهو مختلط.

قال الجوزجاني: «تغيَّر أخيرًا، فحديث ابن أبي ذئب عنه مقبول لسنِّه وسماعه القديم، وأما الثوري فجالسه بعد التغير».

وقال ابن عدي: «لا بأس به إذا روى عنه القدماء مثل ابن أبي ذئب وابن جريج وزياد بن سعد، ومن سمع منه بأخرة وهو مختلط فهو ضعيف».

٢٦- ذكر صدقة بن عبد الله السمين الدمشقي والخلاف فيه:

ذكر ابن شاهين عن أحمد بن حنبل أنه قال: أبو معاوية صدقة بن عبد الله السمين وهو شاميٌّ، روى عنه الوليد بن مُسلم، ليس بشيء، ضعيف الحديث، أحاديثه مناكير، ليس يسوى حديثه شيئًا.

وأن يحيى بن معين قال: صدقة السمين ضعيف.

وعن أحمد بن محمد بن رشدين قال: سألت أحمد بن صالح عن صدقة بن عبد الله السمين الذي روى عنه عمرو بن أبي سلمة فقال لي: ما به بأس عندي، ورأيته عنده صحيحًا مقبولًا.

وعن سعيد بن عبد العزيز قال: جاءني الأوزاعي في منزلي فقال لي: من حدَّثك بذلك الحديث؟ قال: قلت: الثقة عندي وعندك، صدقة بن عبد الله أبو معاوية السمين.

قال أبو حفص: وهذا الاختلاف في صدقة بن عبد الله، أبي معاوية السمين يوجب الوقوف؛ لأن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين أطلقا عليه

---

(٢٦) **انظر ترجمته في:** «التاريخ الكبير» للبخاري (٤/ ٢٩٦)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤/ ٤٢٩)، «تهذيب الكمال» للمزي (١٣/ ١٣٣)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٤/ ٤١٥)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٦/ ٣٦٢)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٢٩١٣)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ٥٧٧)، «الضعفاء الصغير للبخاري» (رقم: ١٧٤)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٣٠٧)، «أحوال الرجال» للجوزجاني (رقم: ٢٨٠)، «المجروحين» لابن حبان (١/ ٤٧٤)، «الكامل» لابن عدي (٥/ ١١٥)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٢/ ٣١٠).

الضعف، وأحمد بن صالح مدحه.

وسعيد بن عبد العزيز والأوزاعي إماما الشام، وهما بصاحبهما أعرف، وهما عند أحمد ويحيى إمامان صادقان، فهو إلى الثقة أقرب، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

٢٦- صدقة بن عبد الله السمين:

قلت: كعادة المؤلف فقد أغفل أكثر ما ورد في الراوي من جرح، والذي يدل على أنه إلى الجرح أقرب لا إلى التعديل.

وقد جرحه ابن معين بجرح مفسر، وكذا جرحه أحمد بجرح مفسر، فقال: «ما كان من حديثه مرفوعًا فهو منكر، وما كان من حديثه مرسلًا عن مكحول فهو أسهل، وهو ضعيف جدًّا»، ومثل هذا الجرح لا يصدر إلا عن سبرٍ وخبرٍ لحديثه.

وقد ضعفه - كذلك - البخاري، وأبو زرعة، والنسائي، وغير واحد.

والظاهر أن من وثقه من الشاميين أرادوا بالتوثيق العدالة لا الضبط، كما يدل عليه رواية الدارمي، عن دُحيم أنه قال: «ثقة»، وروى أبو زرعة الدمشقي، عن دُحيم أنه قال: «مضطرب الحديث ضعيف»، ولو سلمنا لمن وثقه أنه أراد الضبط، فالتوثيق مردود بمقابل الجرح المفسر، لاسيما إن كان الجرح هو قول الجمهور وحكمه.

وحاصل أمره: أنه ضعيف الحديث، منكر الحديث، يضطرب في رواياته، يكتب حديثه للمعرفة، وقد يُكتب للاعتبار، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

٢٧- ذكر عبد الله بن زيد بن أسلم والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن أحمد بن حنبل قال: عبد الله بن زيد بن أسلم ثقة.

وأنه سُئل عن أوثق ولد زيد بن أسلم فقال: عبد الله بن زيد بن أسلم من أوثقهم.

وعن يحيى بن معين: أن حديثه ليس بشيء.

٢٧- عبد الله بن زيد بن أسلم:

قلت: لم ينفرد ابن معين بجرحه، بل وافقه غيره، فضعَّفه أبو زرعة، والجوزجاني، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، إلا أن هذه الجروح جاءت مبهمة غير مفسرة، وقابلتها تعديلات من أئمة نقاد.

فقال أحمد: «ثقة»، وقال أبو حاتم: «ليس به بأس»، وقال معن بن عيسى القزَّاز: «ثقة»، وقال أبو أحمد الحاكم: «ثبته علي بن المديني»، وقال البخاري: «ضعَّف علي عبد الرحمن بن زيد، وأما أخواه فذكر عنهما صحة».

---

(٢٧) **انظر ترجمته في:** «التاريخ الكبير» للبخاري (٥/ ٩٤)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٥/ ٥٩)، «تهذيب الكمال» للمزي (١٤/ ٥٣٥)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٥/ ٢٢٢)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٧/ ٣٦٢)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٣٣٣٠)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ٦٦٥)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٣٤٠)، «أحوال الرجال» للجوزجاني (رقم: ٢٢١)، «المجروحين» لابن حبان (١/ ٥٣٠)، «الكامل» لابن عدي (٥/ ٣٠٦)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٢/ ٤٢٥).

قال أبو حفص: وهذا القول يُوجب التوقف فيه؛ لأن أحمد بن حنبل وثَّقه وكرَّر كلامه فيه مرةً أخرى، والقول فيه عندي ما قاله يحيى بن معين.

والتعديل مقدَّم على الجرح المبهم، فمثله لا ينزل عن درجة الصدوق الذي يُحسَّن حديثه، والله أعلم.

٢٨- ذكر عبد الله بن سلمة بن الأفطس والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن عبيد الله بن عمر القواريري قال: عبد الله بن سلمة الأفطس لم يكن يكذب، ولكن كان في لسانه لباس.

قال القواريري: قال لي يحيى بن سعيد: معي سمع عبد الله بن سلمة من هشام بن عروة ويحيى بن سعيد - يعني: الأنصاري -، وكتبت له

٢٨- عبد الله بن سلمة بن الأفطس:

قلت: قد روى ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢/ ٦٩) عن عبد الله بن الإمام أحمد، عن أبيه، قال: «كان يجلس إلى أزهر السمان، فيحدث أزهر فيكتب على الأرض: كذب، كذب، وكان خبيث اللسان، فأنكر يحيى وعبد الرحمن فترك حديثه».

وقد ورد عن القطان ما يدل على ادعائه السماع فيما لم يسمعه ولم يلحق به.

فقد روى الفلَّاس: أنه سمع عبد الله بن سلمة الأفطس يقول: حدثني موسى ابن عقبة، قال: فذكرته ليحيى بن سعيد، فقال: قدمنا المدينة وقد مات موسى ابن عقبة قبل ذلك عامًا، لم نسمع منه.

---

(٢٨) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٥/ ١٠٠)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٥/ ٦٩)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ٦٤٧)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٣٤٢)، «الكامل» لابن عدي (٥/ ٣٢٦)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٢/ ٤٣١)، «لسان الميزان» لابن حجر (٣/ ٣٦٢).

سماعه وأعطيته.

وعن أحمد بن حنبل أنه قال: ترك الناس حديثه.

قال أبو حفص: وهذا القول في عبد الله بن سلمة مسموع من أحمد بن حنبل؛ لصدقه في الشيوخ وعلمه بما رووا، وأما قول القواريري عن يحيى القطان، وهو كما قال غيره: إنه من سمع من الشيوخ وخلط فيما سمع لم يسو ما سمع شيئًا.

❁ ❁ ❁

قال: وسمعته يُحدِّث عن جعفر بن محمد أحاديث، فذكرته ليحيى فقال: «أنا كتبت بيدي ما سمعنا من جعفر له، وبعثت بها إليه، ولم تكن هذه الأحاديث فيها».

قلت: هذا قاض بعدم أمانته ومثبت لادعائه السماع، ولذا قال الفلاس والنسائي وأبو حاتم الرازي: «متروك الحديث»، وقال الساجي: «كان يحيى ينسبه إلى الكذب».

ولكن روى البرذعي عن أبي زرعة أنه قال: «كان صدوقًا، ولكنه كان يقع في يحيى بن سعيد القطان وعبد الواحد بن زياد».

والظاهر أن البرذعي لم يخبره، أو أنه لم يصله كلام القطان فيه، وأما قول ابن عدي: «مع ضعفه يكتب حديثه» فإن كان للمعرفة فنعم، وإلا فلا، ولا كرامة.

❁ ❁ ❁

٢٩- ذكر عبد الله بن عمر العمري والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن يحيى بن معين سُئل عن عبد الله العُمري فقال: ضعيف، في رواية عبد الله بن أحمد عنه.

وعن محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: أن عبد الله بن عمر العمري لم يتركه أحد إلا يحيى - يعني القطان - وزعموا أنه كان أكبر من عُبيد الله إلا أنه كان ضريرًا، وزعموا أنه أخذ كُتب عُبيد الله فرواها.

٢٩- عبد الله بن عمر العمري:

قلت: قول ابن معين بالتعديل يُفسره قوله بالتضعيف، بمعنى أنه ليس به بأس في نفسه، صالح في الاعتبار، ضعيف إذا انفرد أو خالف.

ومن وثَّقه كأحمد بن صالح ربما يحمل منه التوثيق على هذا المعنى، وإلا فهو توثيق مردود لمخالفته للجرح المفسر من قبل النقاد والجهابذة.

قال أحمد: «كان يزيد في الأسانيد ويُخالف، وكان رجلًا صالحًا».

وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة صدوق في حديثه اضطراب»؛ وقال مرة في

---

(٢٩) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٥/ ١٤٥)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٥/ ١٠٩)، «تهذيب الكمال» للمزي (١٥/ ٣٢٧)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٥/ ٣٢٦)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٨/ ٧٥)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٣٤٨٩)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ٨٣٥)، «الضعفاء الصغير» للبخاري (رقم: ١٨٨)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٣٢٥)، «المجروحين» لابن حبان (١/ ٤٩٨)، «الكامل» لابن عدي (٥/ ٢٣٣)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٢/ ٤٦٥).

وقال يحيى بن معين في رواية - يزيد بن الهيثم - عنه: عبد الله العمري صالح، ليس به بأس.

قال أبو حفص: وهذا الكلام من يحيى بن معين متوقفٌ فيه؛ لأنه ضعَّفه، ثم قال: هو صالح، وقد وثَّقه أحمد بن صالح المصري، وحدَّث عنه وكيع وغيره، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

موضع آخر: «هو رجل صالح مذكور بالعلم والصلاح، وفي حديثه بعض الضعف والاضطراب، ويزيد في الأسانيد كثيرًا».

وقال صالح جزرة: «ليِّن مختلط الحديث»، وضعفه ابن المديني والنسائي.

وقال الخليلي: «ثقة غير أن الحفاظ لم يرضوا حفظه».

فالحاصل من أمره: أنه صدوق في نفسه، ضعيف في حفظه، يزيد ويخالف، وهو صالح في الاعتبار، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

٣٠- ذكر عبد الله بن لهيعة والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن يحيى بن معين قال: عبد الله بن لهيعة ليس بشيء.

قيل ليحيى: فهذا الذي يحكي الناس أنه احترقت كتُبُهُ؟ قال: ليس لهذا أصل؛ سألت عنها بمصر.

وقال يحيى بن معين في موضع آخر: ابن لهيعة ليس بشيء، تغير أو لم يتغير.

٣٠- عبد الله بن لهيعة:

قلت: ابن لهيعة اختلفت كلمة النقاد فيه على ثلاثة أقوال:

فمنهم من وثقه مطلقًا، ومنهم من ضعَّفه مطلقًا، ومنهم من قبله فيما حدَّث به الكبار من الثقات مما عُلِمَ أنه مما حدَّث به قبل الاختلاط.

وهذا الأخير هو الراجح من أمره، والحقيقة أن ابن لهيعة في نفسه ثقة صدوق، إلا أنه قد وقعت له المناكير فيما حدَّث به قبل الاختلاط من جهة

---

(٣٠) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٥/ ١٨٢)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٥/ ١٤٥)، «تهذيب الكمال» للمزي (١٥/ ٤٨٧)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٥/ ٣٧٣)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٨/ ١٤٣)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٣٥٦٣)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ٦٢٥)، «الضعفاء الصغير» للبخاري (رقم: ١٩٠)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٣٤٦)، «أحوال الرجال» للجوزجاني (رقم: ٢٧٤)، «الكامل» لابن عدي (٥/ ٢٣٧)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٢/ ٤٧٥).

وعن أحمد بن صالح أنه سُئل عن ابن لهيعة فقال: ثقة، قيل له: فما روى الثقات عن ابن لهيعة ووقع فيها تخليط، ترى أن يُطرح ذلك

التدليس، فإنه كان يُدلس عن المجاهيل والهلكى، فيلتصق الأمر والخطأ به في الرواية.

قال ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٥٠٤): «**كان يدلس عن الضعفاء قبل احتراق كتبه**».

وأما المناكير بعد احتراق كتبه فمن جهة الاختلاط، وكان لا يرد أحدًا يقرأ عليه من أي نسخة كانت.

قال ابن حبان: «أما رواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه ففيها مناكير كثيرة، ذلك أنه كان لا يبالي ما دُفع إليه قرأه، سواء كان ذلك من حديثه أو من غير حديثه».

ثم روى بسنده إلى يحيى بن حسان قال: جاء قوم ومعهم جزء، فقالوا: سمعناه من ابن لهيعة، فنظرت فيه فإذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لهيعة، قال: فقمت، فجلست إلى ابن لهيعة، فقلت: أي شيء ذا الكتاب الذي حدَّثت به؟ ليس هاهنا في هذا الكتاب حديث من حديثك، ولا سمعتها أنت قط، قال: فما أصنع بهم؟ يجيئون بكتابٍ فيقولون: هذا من حديثك فأحدِّثهم.

قلت: فهو ثقة فيما صرَّح فيه بالسماع مما رواه عنه الثقات الكبار الذين سمعوا منه قبل الاختلاط كعبد الله بن المبارك، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وعبد الله بن وهب، وقتيبة بن سعيد وأمثالهم، وغير ذلك يُكتب حديثه للاعتبار، وغالب ما ينفرد به مما رواه عنه العامة مناكير، والله أعلم.

التخليط؟ قال: نعم، ورفع بابن لهيعة.

قال أبو حفص: والقول في ابن لهيعة عندي قول أحمد بن صالح؛ لأنه من بلده ومن أعرف الناس به، وبأشكاله من المصريين.

وقد حدَّث شعبة بن الحجاج عن ابن لهيعة.

٣١- ذكر عبد الرحمن بن إبراهيم القاص والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن يحيى بن معين في رواية العباس بن محمد عنه قال: عبد الرحمن بن إبراهيم القاص كان ينزل كِرمان، ثقة.

وعن حبان بن هلال أنه قال: هو ثقة.

وفي رواية المفضل بن غسان عن يحيى: أنه سُئل عن شيخ حدَّثهم عنه عفان، يقال له: عبد الرحمن بن إبراهيم، فقال أبو زكريا: كان قاصًّا مدينيًّا، روى عن ابن المنكدر والعلاء، ضعَّفه أبو زكريا.

٣١- عبد الرحمن بن إبراهيم القاص:

الروايتان عن ابن معين بالتوثيق و التجريح ثابتان في «تاريخ الدوري عنه» (٣/ ١٩٩، ٤/ ٩٠) وإنما نبهت على ذلك لاستشكال الحافظ ابن حجر لها في «اللسان» (٣/ ٤٩٠).

والقول الثاني عن ابن معين الذي لم يذكره المصنف هو: «ليس بشيء»، فالظاهر أنه بخصوص حديث بعينه، فقد استنكرت عليه عدة أحاديث، بينها ما رواه عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعًا: «من كان عليه

---

(٣١) «التاريخ الكبير» للبخاري (٥/ ٢٥٧)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٥/ ٢١١)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ٧٨٠)، «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٢٦)، «الكامل» لابن عدي (٥/ ٥٠١)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٢/ ٥٤٥)، «لسان الميزان» لابن حجر (٣/ ٤٩٠).

قال أبو حفص: وهذا الكلام في عبد الرحمن بن إبراهيم يُوجب الثقة له، وتوثيق يحيى له مع غيره أولى بالعمل به من قوله الثاني، والله أعلم.

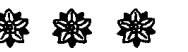

صوم رمضان فليسرده ولا يقطعه»، وكذا روى بهذا الإسناد حديث: «**اطلبوا الخير عند حسان الوجوه**».

وقد قال فيه أحمد بن حنبل: «ليس به بأس»، وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي، روى حديثًا منكرًا عن العلاء بن عبد الرحمن»، وقال النسائي: «ليس بالقوي».

وقال أبو زرعة الرازي: «لا بأس به، أحاديثه مستقيمة»، ونقل الذهبي في «الميزان» توثيق البخاري له، إلا أنه مرَّض ذلك عنه، فكأنه موضع توقف، أو أنه لا يثبت عن البخاري.

وقال أبو داود: «هو عندي منكر الحديث».

وذكره الساجي، والعقيلي، وابن الجارود في «الضعفاء».

قلت: الظاهر أنه صدوق لا بأس به في نفسه، رواياته مستقيمة إلا ما حدَّث به عن العلاء بن عبد الرحمن، فلابد من اعتبار حديثه عنه، فله عنه مناكير كما تقدَّم، وكانت له كراسة فيها أحاديث عن العلاء بن عبد الرحمن.

٣٢- ذكر عبد الرحمن بن إسحاق المديني والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن أحمد بن حنبل قال: ليس به باس.

وعن يحيى أنه قال: ثقة ثقة.

وعن يحيى بن سعيد القطَّان أنه قال: سألت عن عبد الرحمن بن إسحاق بالمدينة فلم أرهم يحمدونه.

٣٢- عبد الرحمن بن إسحاق المديني:

قلت: كعادة المصنف لم يورد كل ما ورد في الراوي من جرح، فاكتفى بكلام القطان فيه.

ووجه ما ذكره القطان متعلق بالمذهب لا بالرواية، فقد كانوا لا يحمدونه من جهة انتحاله للقدر، قال سفيان بن عيينة : «كان قدريًا، فنفاه أهل المدينة».

وهو في نفسه ثقة وسط يُحتج به إلا فيما رواه عن أبي الزناد، فقد حدَّث عنه بمناكير، قال الإمام أحمد: «روى عن أبي الزناد أحاديث مناكير»، أو فيما خالف به من هو أولى منه، قال البخاري : «ليس ممن يُعتمد على حفظه إذا

---

(٣٢) **انظر ترجمته في** : «التاريخ الكبير» للبخاري (٥/ ٢٥٨)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٥/ ٢١٢)، «تهذيب الكمال» للمزي (١٦/ ٥١٩)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٦/ ١٣٧)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٣٨٠٠)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ٧٨٦)، «الكامل» لابن عدي (٥/ ٤٩٥)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٢/ ٥٤٦).

قال أبو حفص: هذا الكلام من يحيى القطان لا يلزم الذم لعبد لرحمن، ولاسيما مع توثيق يحيى بن معين له، وهو إلى الثقة أقرب، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

خالف من ليس بدونه، وإن كان ممن يُحتمل في بعض»، وقد وثقه النسائي، وابن معين، والساجي، ولينه غيرهم لما تقدَّم ذكره، وحديثه حسن إذا لم يُخالف من هو أولى منه، وإذا لم ينفرد بما لا يُحتمل منه.

❁ ❁ ❁

٣٣- ذكر عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن يحيى بن معين قال: ابن ثوبان أصله خُراساني، نزل الشام، وما ذكره إلا بخير.

وفي رواية المفضل بن غسان عنه أنه قال: ليس بشيء.

٣٣- عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان:

قلت: أكثر الروايات عن ابن معين فيه بالتضعيف والتليين، ولكن أغفل المؤلف ذكرها، من ذلك:

قول ابن الجنيد عنه: «ضعيف»، وفي موضع آخر: «صالح».

ونقل الدوري عنه قوله: «ليس به بأس»، ونقل ابن خيثمة عنه: «لا شيء».

وأما معاوية بن صالح، وعثمان الدارمي، وعبد الله بن شعيب الصابوني، فنقلوا عنه قوله: «ضعيف» زاد معاوية: فقلت: يُكتب حديثه؟ قال: «نعم على ضعفه، وكان رجلًا صالحًا».

فدلت هذه النقول على أنه ضعيف من جهة حفظه وضبطه، إلا أنه لا بأس به،

---

(٣٣) انظر ترجمته في: «التاريخ الكبير» للبخاري (٥/ ٢٦٥)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٥/ ٢١٩)، «تهذيب الكمال» للمزي (١٧/ ١٢)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٦/ ١٥٠)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٣٨٢٠)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ٧٩٣)، «الكامل» لابن عدي (٥/ ٤٦٠)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٢/ ٥٥١).

قال أبو حفص: وهذا القول من يحيى بن معين يُوجب التوقف في ابن ثوبان؛ لأن سكوته عن إطرائه وتوثيقه لا يقتضي على تضعيفه، إنه إذا كان كذلك لم يُذكر في الصحيح.

صالح الحديث، غير متروك، يُكتب حديثه - على ضعفه - للاعتبار.

ووجه ذلك أنه حدَّث بمناكير وتغيَّر عقله بأخرة، قال أبو حاتم الرازي: «ثقة، يشوبه شيء من القدر، وتغيَّر عقله في آخر حياته، وهو مستقيم الحديث»، وقال أحمد: «أحاديثه مناكير»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، ولينه أبو زرعة، وقال أبو داود: «ليس به بأس».

قلت: هو في نفسه صدوق يُخطئ وينفرد بما لا يتابع عليه، يُكتب حديثه ولا يُحتج به إلا بعد الاعتبار والسبر.

٣٤- ذكر عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن يحيى بن معين قال في رواية إسحاق الكوسج: إنه صالح.

وفي رواية المفضل بن غسان عنه: إنه ضعيف.

٣٤- عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار:

قلت: من المآخذ على هذا الكتاب إيراده أحد الأقوال أو بعض منها في الراوي ثم يخلص المؤلف إلى السكوت عنه، وهذا قصور واضح في معالجة حال الراوي، فلابد من البحث عن باقي الأقوال فيه، والجمع والتقصي لها، وتحرير مدلولاتها، ثم محاولة الجمع والتوفيق بينها، أو الترجيح عند التعارض الظاهر.

وقد نُقل عن ابن معين فيه عبارة لم ينقلها المؤلف، قال: «في حديثه عندي ضعف، وقد حدَّث عنه يحيى القطان، وحسبه أن يُحدِّث عنه يحيى»، فهذا معنى قوله الأول: «صالح» أي أنه في نفسه صدوق، لا يتعمد الخطأ أو الكذب، إلا أن في حديثه ضعف، وكون يحيى قد حدَّث عنه يحسِّن ذلك حاله، فالقطان كان

---

(٣٤) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٥/ ٣١٦)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٥/ ٢٥٤)، «تهذيب الكمال» للمزي (١٧/ ٢٠٨)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٦/ ٢٠٢)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٣٩١٣)، «المجروحين» لابن حبان (٢/ ١٦)، «الكامل» لابن عدي (٥/ ٤٨٥)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٢/ ٥٧٢).

قال أبو حفص: وهذا الكلام من يحيى بن معين فيه يُوجب السكوت عنه؛ لأنه لم يوثقه، فقال: صالح، والألفاظ في الشيوخ منتبذة المعاني، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

لا يُحدِّث إلا عن ثقة عنده، ثم هو إلى ذلك متشدد، مما يدل على أنه في نفسه على أقل الأحوال - صالح، يُكتب حديثه للاعتبار -.

ولذا قال ابن المديني عنه: «صدوق»، وقد ليَّنه جماعة من النقاد بجروح مفسرة تؤيد ما تقدَّم من حاله.

قال ابن عدي: «بعض ما يرويه منكر لا يُتابع عليه، وهو في جملة ما يُكتب حديثه من الضعفاء».

وقال الفلَّاس: «لم أسمع عبد الرحمن يُحدِّث عنه بشيء قط».

وقال أبو حاتم: «ليِّن، يُكتب حديثه ولا يُحتج به».

وقال الدارقطني: «خالف فيه البخاري الناس، وليس بمتروك».

قلت: ووجه ذلك أن البخاري خرَّج له في «الصحيح»، ولا مخالفة في ذلك، فالبخاري إذا خرَّج لأحد المتكلم فيهم - ومثله مسلم - انتقى له ما صحَّ من حديثه.

والحاصل: أن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، صالح الحديث، صدوق في نفسه، يكتب حديثه ولا يُحتج به انفرادًا إلا بقيام قرينة تدل على ضبطه وصحة حديثه، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

٣٥- ذكر عثمان بن عمير أبي اليقظان:

روى ابن شاهين أن يحيى بن معين قال في رواية العباس بن محمد عنه: عثمان بن عمير أبو اليقظان الكوفي ليس حديثه بشيء.

وقال في رواية إسحاق عنه: إنه صالح.

٣٥- عثمان بن عمير:

قلت: لا تضاد بين قولي ابن معين، فقوله: «صالح» أي أنه لا ينفك عن ضعف في رواياته، إلا أنه لا يصل إلى حدِّ الترك، وقوله: «ليس حديثه بشيء» حكم خاص ببعض حديثه لاسيما التي أُنكرت عليه مما فحش خطؤه فيها، وبان فيها وهمه.

وقد ذكر شعبة أنه حضره، فروى عن شيخ، فقال له شعبة: «كم سنك»، فقال: كذا، فإذا قد مات الشيخ وهو ابن سنتين، فالظاهر أن هذا على الخطأ والوهم لا التعمد وادِّعاء السماع أو الكذب.

وفي الجملة: فهو ضعيف الحديث، ضعفه الأئمة والنقاد.

---

(٣٥) انظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٦/ ١٦١)، «تهذيب الكمال» للمزي (١٩/ ٤٦٩)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٧/ ١٤٥)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٤٥٠٧)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ٧٤٤)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٤١٧)، «أحوال الرجال» للجوزجاني (رقم: ٢٣)، «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٦٨)، «الكامل» لابن عدي (٦/ ٢٨٢)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٣/ ٥٠).

قال أبو حفص: وهذا الخلاف في عثمان من يحيى وحده يُوجب التوقف فيه حتى يُعينه عليه آخر، فيكون أحد كلامي يحيى معه، والعمل فيه على ذلك.

فقد تركه ابن مهدي والقطان، ولم يُحَدِّثا عنه، وضعَّفه عبد الله بن نُمير، وقال أحمد: «ضعيف الحديث»، وكذا قال أبو حاتم، وزاد: «منكر الحديث»، وقال ابن حبان: «اختلط حتى كان لا يدري ما يقول، لا يجوز الاحتجاج به»، وقال ابن عدي: «يُكتب حديثه مع ضعفه»، وهذا أعدل الأقوال فيه، والله أعلم.

٣٦- ذكر عطَّاف بن خالد والخلاف فيه:

ذكر ابن شاهين أن يحيى بن معين روى عنه يزيد بن الهيثم أنه قال: ليس به بأس.

وعن أحمد بن حنبل أنه سُئل عن يحيى بن حمزة، وعطَّاف، قال: ما أقربهما، عطاف ليس به بأس.

وقال: إنه من أهل المدينة، وحُكي عن عبد الرحمن بن مهدي أنه لم يرضه، قال أحمد: وما به بأس.

٣٦- عطَّاف بن خالد:

قلت: عطَّاف بن خالد مختلف فيه، وثَّقه جماعة منهم ابن معين، فقال: «ليس به بأس، ثقة صالح الحديث»، وقال أحمد: «ليس به بأس»، وقال: «هو من أهل المدينة، صحيح الحديث، يروي نحو مائة حديث»، وقال أبو داود: «ثقة».

وليَّنه آخرون كمالك بن أنس، وأبو حاتم، واختلف فيه قول النسائي، فقال مرة: «ليس به بأس»، وقال مرة: «ليس بالقوي»، والظاهر أن ذلك بسبب ما تفرَّد به من الأحاديث التي لا تُحتمل من مثله، قال البزار: «قد حدَّث عن

---

(٣٦) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٧/ ٣٢)، «تهذيب الكمال» للمزي (٢٠/ ١٣٨)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٧/ ٢٢١)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٤٦١٢)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ١٠٩٠)، «المجروحين» لابن حبان (٢/ ١٨٦)، «الكامل» لابن عدي (٧/ ٩٥)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٣/ ٦٩).

وقال يحيى بن معين في رواية جعفر بن أبي عثمان عنه: ضعيف.

قال أبو حفص: وهذا الخلاف في عطَّاف يُوجب التوقف، وليحيى فيه قولان، وهو عندي إلى قوله: إنه ليس به بأس - أقرب -، وقد وافقه على ذلك أحمد بن حنبل، وله أحاديث عن نافع لا أعلم أتى بها غيره.

منها: نافع عن ابن عمر: «**أن النبي ﷺ أقاد من خَذْشٍ**».

ومنها: عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ: «**لو تجر أهل الجنة...**» الحديث، في أحاديث منكرة، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

جماعة، وهو صالح الحديث، وإن كان قد حدَّث بأحاديث لم يُتابع عليها»، وقد ذكر له المؤلف جملة من هذه الأحاديث.

وهو في نفسه صدوق، ثقة يخطئ، حديثه لا بأس به إذا لم ينفرد بما لا يُحتمل منه، وإذا لم يُخالف من هو أولى منه وأوثق.

❁ ❁ ❁

٣٧- ذكر عقبة الأصم والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن يحيى بن معين قال: عقبة الأصم ليس بثقة.

قال أبو سلمة التبوذكي: أخبرني الحسين بن عربي قال: نظرنا في كتاب عُقبة الأصم، فإذا أحاديثه هذه التي يُحدِّث بها عن عطاء، إنما هي في كتابه عن قيس بن سعد عن عطاء.

وعن أحمد بن صالح أنه سُئل عن عقبة الأصم الذي يروي عنه يحيى ابن حسان فقال: ثقة، قيل لأحمد: هو من أهل البصرة؟ قال: نعم.

٣٧- عقبة الأصم:

قلت: ما ذكره المؤلف عن أحمد بن صالح من توثيقه للأصم مما لا يتابع عليه أحمد بن صالح، فأهل العلم على جرحه بجروح مفسرة، منها ما رواه التبوذكي والذي نقله المصنف، وقد أورد له العقيلي حديثًا من روايته عن قتادة عن أنس مرفوعًا: «**السلطان ظل الله . . . .**»، وقال: «**غير محفوظ**».

ولذا جرحه أهل العلم بمثل هذه المناكير، فقال ابن معين في رواية: «ليس بشيء»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال أبو حاتم: «ليِّن الحديث، ليس

---

(٣٧) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٦/ ٤٤١)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٦/ ٣١٤)، «تهذيب الكمال» للمزي (٢٠/ ٢٠٥)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٧/ ٢٤٤)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٤٦٤٢)، «الثقات» لابن حبان (٧/ ٢٤٦)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ١٠٣٧)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٤٤٢)، «المجروحين» لابن حبان (٢/ ١٩٣)، «الكامل» لابن عدي (٦/ ٤٨٨)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٣/ ٨٦).

قال أبو حفص: وهذا الخلاف في أمر عقبة يحتمل أن يكون يحيى بن معين أعلم بعقبة من أحمد بن صالح؛ لأنه أخبر عن كتابه أن بينه وبين عطاء قيس بن سعد، وأحمد بن صالح قد عدَّله، ولم يردَّ خبر يحيى بن معين، والله أعلم.

بقوي، وأبو هلال أحب إلينا منه»، وقال الفلاس: «كان ضعيفًا واهي الحديث ليس بالحافظ»، وقال أبو داود: «ضعيف»، وقال ابن معين: «بعض أحاديثه مستقيمة، وبعضها مما لا يُتابع عليه».

فمن هذه الجهة يثبت لينه وضعفه، إلا أنه لا يُترك، بل يُكتب حديثه للاعتبار، والله أعلم.

٣٨- ذكر علي بن عاصم والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن عثمان بن أبي شيبة قال: سألت يزيد بن هارون عن علي بن عاصم فقال: مازلنا نعرفه بالكذب.

وعن يحيى بن معين أنه قال: كأنَّ أحاديثه الطوال أخذها من الصيادلة.

قال ابن أبي خيثمة: ولم يُحدِّث أبي عنه بشيء، ولا أخرج عنه في تصنيفه شيئًا قط عَلِمته.

ويزيد بن زُريع وإسماعيل بن عُلية جميعًا قد طعنا عليه.

٣٨- علي بن عاصم:

قلت: قد لخَّص كلام النقاد فيه الحافظ يعقوب بن شيبة رحمه الله فقال: «سمعت علي بن عاصم على اختلاف أصحابنا فيه، منهم من أنكر عليه كثرة الخطأ والغلط، ومنهم من أنكر عليه تماديه في ذلك وتركه الرجوع عما يُخالفه الناس فيه ولجاجته فيه وثباته على الخطأ، ومنهم من تكلَّم في سوء حفظه واشتباه الأمر عليه في بعض ما حدَّث به من سوء ضبطه وتوانيه عن تصحيح ما

---

(٣٨) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٦/ ٢٩٠)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٦/ ١٩٨)، «تهذيب الكمال» للمزي (٢٠/ ٥٠٤)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٧/ ٣٤٤)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٤٧٥٨)، «الضعفاء الصغير» للبخاري (رقم: ٢٥٤)، «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٨٩)، «الكامل» لابن عدي (٦/ ٣٢٥)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٣/ ١٣٥).

وعن بشر بن الحارث أنه قال: دخلت واسطَ، فبدأت بعلي بن عاصم فدخلت عليه، وهو خلف حِصنٍ وبيده سُبحة طويلة قال: فسألته أشياء منه، ثم أتيت خالدًا، قال: ثم بلغني أنه قدم إلى هاهنا فأسقطوه؛ لأنه غلط، إني لأرجو أن يُسقطهم الله يوم القيامة، والله ما أراد بغلطه تعمدًا، وما عليه شيء فيما بينه وبين الله.

قال ابن أبي خيثمة: قيل ليحيى بن معين: إن أحمد بن حنبل قال: إن علي بن عاصم ثقة، وليس بكذَّاب، قال: لا والله، ما كان عنده قط ثقة، ولا حدَّث عنه بحرفٍ قط، وكيف صار عنده اليوم ثقة.

وعن يحيى بن معين قال: قلت لعلي بن عاصم في حديث مُطرِّفٍ عن الشعبي؟ فقال: نعم، والله لقد سمعته.

كتب الورَّاقون له، ومنهم من قصته عنده أغلظ من هذه القصص، وقد كان رحمة الله علينا وعليه من أهل الدين والصلاح والخير البارع، شديد التوقي، وللحديث آفات تفسده».

قلت: فهذا هو الراجح في أمره، كان يغلط ويأتي بمناكير ويُصرُّ عليها إما من جهة حفظه وسوء ضبطه، وإما من جهة ما كتبه الورَّاقون له من كتبه، وأما من جهة عدالته وصدقه فلا كلام، فهو في نفسه صدوق لم يكن يتعمد الكذب، وعلى هذا يُحمل توثيق من وثَّقه من الأئمة - وهم ندرة - على أن تعلُّق التوثيق بالعدالة والصدق، لا بالحفظ والضبط.

ويدل على ذلك أن التوثيق نُقل عن أحمد فيه، وشرحه قوله الآخر فيما رواه عبد الله عنه قال: حدثني أبي، قال: قال وكيع وذُكِر علي بن عاصم فقال: «خذوا من حديثه ما صحَّ، ودعوا ما غلط، أو ما أخطأ فيه»، قال عبد الله: كان أبي يحتج بهذا، ويقول: «كان يغلط ويُخطئ، وكان فيه لجاج، ولم يكن متهمًا

قال محمد بن مخلد: قال لنا العباس بن محمد: صدق علي بن عاصمٍ.

قال أبو حفص: وهذا الكلام من يزيد بن هارون في علي بن عاصم وهو بَلديُّه، ويحيى بن معين، ويزيد بن زُريع، وابن عُلية يُوجب التوقف في أمره، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

بالكذب».

فهذا معنى التوثيق المنقول عن أحمد في علي بن عاصم، وأما ما نُقل عن يزيد بن هارون فهو محمول على الخطأ، لا الكذب في الحديث ومثله: لا يستحق الترك، بل يُكتب حديثه للاعتبار، ولا يُحتج بما انفرد به، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

٣٩- ذكر عمر بن أبي سلمة والخلاف فيه:

روى ابن شاهين: أن يحيى بن معين سُئل عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن جده؟ فقال: ضعيف الحديث.

وعن شُعبة: أنه كان يُضعِّفه.

وعن أحمد بن حنبل أنه سُئل عنه فقال: صالحٌ ثقةٌ إن شاء الله.

٣٩- عمر بن أبي سلمة:

قلت: ما جنح إليه المصنف من ترجيح التوثيق اعتمادًا على الموافقة والعدد فيه نظر؛ ذلك لأنه لابد من دراسة ما اختلف من الأقوال عن ابن معين أولًا في ظل ما ورد في الراوي عن أهل العلم والنقد من جرح أو تعديل، فقد يكون التعديل الذي أطلقه متعلق بالعدالة لا الضبط، وهي في حقيقة الأمر الشيء الراجح، فإن الجرح من ابن معين فيه زيادة علم يفتقر إليها التعديل، فدل ذلك ولا شك أنه عنده ليس به بأس في نفسه، إلا أنه ضعيف الحديث، وهذا يؤيده قول أبي حاتم الرازي، فإنه قال فيه: «هو عندي صالح صدوق في الأصل، ليس بذاك القوي، يُكتب حديثه ولا يحتج به، يُخالف في بعض الشيء»، وكذا قال البخاري: «صدوق إلا أنه يُخالف في بعض حديثه».

---

(٣٩) **انظر ترجمته في**: «تهذيب الكمال» للمزي (٢١/ ٣٧٥)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (١٠/ ٦٤)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٤٩١٠)، «الثقات» لابن حبان (٧/ ١٦٤)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ٧١١)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٤٦٧)، «أحوال الرجال» للجوزجاني (رقم: ٢٤٨)، «الكامل» لابن عدي (٦/ ٧٨)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٣/ ٢٠١).

وعن يحيى بن معين أخرى أنه قال: ليس به بأس.

قال أبو حفص: وهذا الخلاف يُرجع فيه إلى قول أحمد بن حنبل؛ لأن يحيى بن معين قال فيه قولين: **أحدهما** موافق لقول أحمد، فالرجوع إلى قول أحمد ويحيى في آخر قوليه أولى من الرجوع إلى قول يحيى وحده في قول قد قال غيره، والله أعلم.

ومع ذلك قد روى عنه رجلان جليلان:

أحدهما: هُشيم.

والآخر: أبو عوانة، وإن كان شعبة المقدَّم في كل شيء.

❁ ❁ ❁

وقد ورد في رواية الدوري عن ابن معين أنه سأله عن حديثٍ من أحاديثه فقال: «صحيح»، وسأله عن آخر فاستحسنه، فدل ذلك على أن الحكم بالتوثيق مجمل، وقد يكون مختصًا بحاله في حديث بعينه وافق فيه غيره من الثقات، وإلا فهو يخالف في بعض حديثه، ومثله يُكتب للاعتبار... والله أعلم.

❁ ❁ ❁

٤٠- ذكر عمر بن قيس المكي والخلاف فيه:

روى ابن شاهين عن يحيى بن معين من رواية العباس بن محمد عنه - أنه قال: عُمر بن قيس المكي لقبه سَنْدَل، وهو ضعيف -.

وكذا قال المفضَّل عن يحيى.

وعن عثمان بن أبي شيبة أنه قال: عمر بن قيس الماصرُ ضعيف الحديث.

٤٠- عمر بن قيس المكي:

قلت: ما ورد عن أحمد بن صالح لا أظنه **إلا** في عمر بن قيس الماصر، وكذا رواه المصنف عن أحمد بن صالح في «**الثقات**» (٧٢٧) مهملًا، وإن قيل: بل هو في المكي، فالجواب: هذا أدعى **ألا يُقبل** منه، فإن المكي كما قال ابن عدي في «الكامل» (٦/ ١٢): «ضعيف **بالإجماع**، لم يشك فيه أحد».

قلت: أقوال أهل العلم شاهدة بوهائه وسقوطه.

قال أحمد: «متروك ليس يساوي حديثه شيئًا، لم يكن حديثه بصحيح، أحاديثه بواطيل».

---

(٤٠) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٦/ ١٨٧)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٦/ ١٢٩)، «تهذيب الكمال» للمزي (٢١/ ٤٨٧)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٧/ ٤٣١)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (١٠/ ١٠٩)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٤٩٥٩)، «أحوال الرجال» للجوزجاني (رقم: ٢٦٠)، «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٥٦)، «الكامل» لابن عدي (٦/ ٩)، «**ميزان** الاعتدال» للحافظ الذهبي (٣/ ٢١٨).

وعن أحمد بن صالح قال: عمر بن قيس ثقة ليس فيه شك، وإنما طُعِنَ فيه من قِبَلِ الغلط، وهو لا بأس به.

قال أبو حفص: وهذا القول يُوجب التوقف فيه، وهو إلى الثقة عندي أقرب؛ لأنه من غَلطَ ورجع عن غلطه، لا يُطرح حديثه وهو مع من وثقه.

وقد وافق يحيى قول عثمان بن أبي شيبة، والله أعلم بذلك.

❁ ❁ ❁

وقال البخاري: «منكر الحديث، ووهاه أبو داود وغير واحد».

وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث، متروك الحديث، منكر الحديث».

وقال الساجي: «ضعيف الحديث جدًّا يُحدِّث عن عطاء ببواطيل لا تُحفظ عنه، وكان عطاء يستثقله».

وأما ما خلص إليه المؤلف من توثيقه فغير مقبول منه، فقد اعتمد فيه على ما يُشتبه في أمره، ثم إنه أغفل ما ورد فيه من الجرح الشديد، واكتفى بحكاية قولين مبهمين في ضعفه دون ذكر باقي الجروح المفسرة الواردة فيه، وهذا مما يؤخذ على المصنف في كتابه هذا.

ثم إن نقل قول عثمان بن أبي شيبة في الماصر مما لا تعلق له بهذه الترجمة، والله الموفق.

❁ ❁ ❁

٤١- ذكر عمرو بن شعيب والخلاف فيه:

ذكر ابن شاهين أن علي بن المديني قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: حديث عمرو بن شعيب عندنا واهٍ.

قال ابن عُيينة: غيره خيرٌ منه، وقد روى عنه ثقات الناس.

وعن هارون بن معروف قال: عمرو بن شعيب لم يسمع من أبيه شيئًا، إنما وجد في كتاب أبيه.

٤١- عمرو بن شعيب:

قلت: قد نقل البخاري عن الأئمة احتجاجهم بحديثه، قال: «رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وأبا عبيد، وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، ما تركه أحد من المسلمين».

وهذا يؤيده ما نُقل عن أحمد، قال: «أنا أكتب حديثه، وربما احتججنا به، وربما وجس في القلب منه شيء».

---

(٤١) انظر ترجمته في: «التاريخ الكبير» للبخاري (٦/ ٣٤٢)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٦/ ٢٣٨)، «تهذيب الكمال» للمزي (٢٢/ ٦٤)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٨/ ٤٨)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (١٠/ ١٨٧)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٥٠٥٠)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ٨٤١)، «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٣٧)، «الكامل» لابن عدي (٦/ ٢٠١)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٣/ ٢٦٣).

وسُئل يحيى بن معين عن عمرو بن شُعيب، عن أبيه، عن جده قال: ليس بذاك.

قال ابن أبي خيثمة: قلت ليحيى بن معين: حديث عمرو بن شعيب عن أبيه لم رُدَّ؟ ما تقول فيه لم يسمع من أبيه؟ قال: بلى، قلت: إنهم يُنكرون ذلك، فقال: قال أيوب: حدثني عمرو بن شعيب فذكر أبًا عن أبٍ إلى جده، وقد سمع من أبيه، ولكنهم قالوا: حين صارت عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (إنما هذا) كتاب.

وعن يحيى بن معين أيضًا قال: عمرو بن شعيب ثقة، قيل: ما روى عن أبيه، قال: كذا يقول أصحاب الحديث، قيل له: كانت صحيفةً؟ قال: نعم.

وعن أحمد بن صالح قال: عمرو بن شُعيب سمع من أبيه عن جده، وكله سماع، وعمرو بن شعيب ثبت، وأحاديثه عن أبيه تقوم مقام الثبت.

قال أبو حفص: وهذا الخلاف في عمرو بن شعيب يرجع فيه إلى ألفاظ العلماء:

قلت: إنما يترك حديثه جماعة من أهل الحديث الذي يرويه عن أبيه، عن جده من جهة أنه كتاب.

قال أبو زرعة: «روى عنه الثقات، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه، عن جده، وإنما سمع أحاديث يسيرة، وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها، وعامة المناكير تُروى عنه، إنما هي عن المثنى بن الصباح، وابن لهيعة، والضعفاء، وهو ثقة في نفسه، إنما تُكُلِّم فيه بسبب كتاب عنده، وما أقل ما نصيب عنده مما روى عن غير أبيه، عن جده من المنكر».

وقال ابن معين: «إذا حدَّث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، فهو

قال يحيى القطان: حديث عمرو عندنا واهٍ.

وقال ابن عيينة: غيره خيرٌ منه.

كتاب، ومن هنا جاء ضعفه، وإذا حدَّث عن سعيد بن المسيب، أو سليمان بن يسار، أو عروة، فهو ثقة عن هؤلاء».

قلت: أما رد روايته عن أبيه، عن جده بحجة أنها كتاب، فلا تعلق لها بالضبط، وإنما تعلقها بالاتصال، وهذا في جهة، والكلام على ضبطه في جهة أخرى، ومنهم من غمزه من جهة ضبطه لما وقع في رواياته من مناكير، وهذه المناكير التي وقعت في روايته قد أشار أبو زرعة إلى أن الحمل فيها على من هم دونه ممن رووا عنه كابن لهيعة، ومن ثَمَّ فلا تقدح هذه المناكير في ضبط عمرو بن شعيب كما ترى، وأما علة الانقطاع فمردودة بأن سماعه من أبيه، وسماع أبيه من جده ثابت في الجملة، وكونه قد روى من كتاب عنده، فلا يعني أنه لم يسمع تلك الأحاديث التي في الكتاب، ولا يمكن نفي ذلك إلا بدليل جلي، أو قرينة قوية.

ثم هل يُحتج بروايته من الكتاب مما ثبت أنه من حديث أبيه، عن جده سماعًا لأبيه، مما لم يقع لعمرو فيه السماع - على فرض التسليم بذلك - ففيه خلاف، وهو كالوجادة، وقد احتجَّ بها أقوام.

وهو في الجملة: صدوق حسن الحديث، وروايته عن أبيه، عن جده من رتبة الحسن إن شاء الله تعالى، وكأن البخاري ومسلم تحايدا روايته عمومًا، وروايته عن أبيه عن جده خصوصًا لما ورد فيها من كلام، وإلا فقد تقدَّم النقل عن البخاري إثبات احتجاج الأئمة بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

وقال هارون: لم يسمع من أبيه.

وقال يحيى بن معين: ليس بذاك، وذكر يحيى عن أيوب أنه ذكره أبًا عن أبٍ.

وقال يحيى بن معين: سمع من أبيه، وقال: هو ثقةٌ.

وقال أحمد بن صالح: قد سمع عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وكله سماع، وهو ثبت.

ومن قال فيه أيوب السختياني، ويحيى بن معين، وأحمد بن صالح هذا القول، وشهدوا له بالسماع والثقة - لا يجوز أن يُعلل حديثه ولا يُطرح - وهو كما قالوا فيه، وشهدوا له بالثقة والسماع.

٤٢- ذكر عُيينة بن عبد الرحمن والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن يحيى بن معين قال في رواية يزيد بن الهيثم عنه: إنه ثقة، وأبوه ثقة.

وعن أحمد بن حنبل أنه قال: ليس به بأس، صالح الحديث، قيل له أبوه؟ قال: ليس بالمشهور.

وعن يحيى بن معين من رواية عباس: أنه ثقة.

وروى العباس بن محمد عنه أنه قال: ليس بشيء.

٤٢- عيينة بن عبد الرحمن:

قلت: عيينة بن عبد الرحمن الغطفاني ثقة لم يختلف فيه، والذي عند العباس ابن محمد الدوري في «التاريخ» عن ابن معين توثيقه، وقول ابن معين الآخر: «ليس به بأس»، وليس عنده غير ذلك.

ولكن في الرواة عند ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣/ ٣١) عيينة ابن عبد الرحمن الذي يروي عن عبيد الله بن عمر، فهذا ضعيف، ضعفه أبو حاتم، فلو صح النقل من طريق الدوري عن ابن معين فالأقرب أنه في هذا

---

(٤٢) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٧/ ٧٣)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٧/ ٣١)، «تهذيب الكمال» للمزي (٢٣/ ٧٧)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٨/ ٢٤٠)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٥٣٤٣)، «الثقات» لابن حبان (٧/ ٣٠١)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (١٠٨٥)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٣/ ٣٢٩).

قال أبو حفص: ويحتمل أن يكون القول فيه قول أحمد بن حنبل وأحد قولي يحيى بن معين؛ لأن يحيى قد وثَّقه في رواية، وضعَّفه في أخرى.

❁ ❁ ❁

الراوي، وإلا فالأول ثقة، وثقة ابن سعد، وقال أحمد: «ليس به بأس صالح الحديث»، وقال أبو حاتم: «صدوق»، وكذا وثقه وكيع، والنسائي.

❁ ❁ ❁

٤٣- ذكر العوام بن حمزة والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن يحيى بن معين قال: العوام بن حمزة - يعني المازني - يروي عنه يحيى القطان، وغُندر، وليس حديثه بشيء.

وعن علي بن المديني أنه سأل يحيى القطان عن العوام بن حمزة فقال: ما أقربه من مسعود بن علي، أي: لم يكن به بأس.

٤٣- العوَّام بن حمزة:

قلت: قد اختلفت كلمة النقاد فيه ما بين أنه ثقة وسط ممن يُحَسَّن حديثه، وهذا يدل عليه قول النسائي: «ليس به بأس»، وقول أبي داود: «ثقة»، وقال مرة: «ما نعرف له حديثًا منكرًا»، وقول ابن عدي: «قليل الحديث، أرجو أنه لا بأس به»، وقول إسحاق بن راهويه: «ثقة».

وما بين أنه ضعيف إلا أنه لا يستحق الترك، كما يدل عليه قول ابن معين: «ليِّن»، وقول أحمد: «له ثلاثة أحاديث مناكير»، وكذا قول أبي زرعة: «شيخ»، قيل: فكيف ترى استقامة حديثه؟ قال: «لا أعلم إلا خيرًا»، وكذا يدل عليه قول القطان الذي نقله المؤلف.

وكما ترى فقد جرحه الإمام أحمد بجرح مفسَّر، إلا أنه لا يستحق به الترك،

---

(٤٣) انظر ترجمته في: «التاريخ الكبير» للبخاري (٧/ ٦٧)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٧/ ٢٢)، «تهذيب الكمال» للمزي (٢٢/ ٤٢٥)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٨/ ١٦٣)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٥٢١٠)، «الثقات» لابن حبان (٧/ ٢٩٩)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ١٠٨٧)، «الكامل» لابن عدي (٧/ ١٠٢)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٣/ ٣٠٣).

قال أبو حفص: وهذا الخلاف في العوام يحتمل التوقف فيه، ولا يدخل في الصحيح؛ لأن يحيى بن معين ضعَّفه، ويحيى القطان لم يُطلق له الثقة؛ ذكره بكلام مُعلَّق.

فهو صدوق، وسط، يكتب حديثه ويعتبر به.

٤٤- ذكر فائد أبي الورقاء والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن علي بن المديني قال: أبو الورقاء ثقة، كان يُحَدِّث عنه أحاديث، واسمه فائد.

وعن يحيى بن معين - من رواية يزيد بن الهيثم عنه - أنه قال: فائد أبو الورقاء روى عنه الكوفيون، ليس بثقةٍ.

٤٤- فائد أبو الورقاء:

قلت: هذا النقل عن ابن المديني تفرَّد به المصنف في كتابه هذا، وفي «الثقات» (١١٤٠)، ولم أقف على من ذكره غيره، فأخشى أن يكون قد وهم في النقل، أو تصحَّف عليه، لاسيما وأن جميع أهل العلم على سقوطه وضعفه ووهائه، وأقوالهم شاهدة على هذا.

قال أحمد: «متروك الحديث»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: «لا يُشتغل به»، زاد أبو حاتم: «فائد ذاهب الحديث، لا يُكتب حديثه، وكان عند مسلم بن إبراهيم عنه، فكان لا يُحدِّث عنه، وكنا نسأله عنه، وأحاديثه عن ابن أبي أوفى بواطيل، لا تكاد ترى لها أصلًا، كأنه لا يشبه

---

(٤٤) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٧/ ١٣٢)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٧/ ٨٣)، «تهذيب الكمال» للمزي (٢٣/ ١٣٧)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٨/ ٢٥٥)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٥٣٧٣)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (١١٤١)، «الضعفاء الصغير» للبخاري (رقم: ٢٩٩)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٤٨٧)، «أحوال الرجال» للجوزجاني (١٠١)، «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٢٠٣)، «الكامل» لابن عدي (٧/ ١٣٨)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٣/ ٣٣٩).

وعنه أيضًا من رواية العباس بن محمد أنه قال: فائد أبو الورقاء ضعيف.

قال أبو حفص: وهذا الخلاف في فائد يُوجب التوقف، حتى يُضاف إلى أحد الرجلين آخر، فيُحكم بشهادتين على شهادة، والله أعلم.

حديث ابن أبي أوفى، ولو أن رجلًا حلف أن عامة حديثه كذب لم يحنث».

وقال أبو داود: «ليس بشيء»، وقال النسائي: «ليس بثقة».

وخلص الحافظ في «التقريب» إلى أنه: «متروك اتهموه».

فيُستبعد أن يوثق ابن المديني من في حال فائد هذا، والله أعلم.

٤٥- ذكر فرقد السبخي والخلاف فيه:

ذكر ابن شاهين أن يحيى بن معين قال: ليس به بأس.

وعن أحمد بن حنبل: أنه ليس بثقة.

وعن أحمد أيضًا أنه سئل عنه، فحوَّل يده كأنه لم يرضه.

٤٥- فرقد السبخي:

قلت: قد ورد عن ابن معين أيضًا - من رواية الدارمي - أنه قال: «ثقة»، وعن ابن أبي خيثمة عنه قال: «ليس بذاك»، وهذا القول الأخير هو الموافق لقول الجمهور، فقد جرحوه بجروح بعضها مُفَسَّرة.

فقال الإمام أحمد: «رجل صالح، ليس بقوي في الحديث، لم يكن صاحب حديث»، وروى الجوزجاني عن أحمد أنه قال: «يروي عن مُرَّة منكرات»، وقال البخاري: «في حديثه مناكير»، وقال ابن المديني: «لم يكن بثقة»، ونحوه عن النسائي، وقال ابن حبان: «كانت فيه غفلة ورداءة حفظ، فكان يرفع المراسيل وهو لا يعلم، ويُسند الموقوف من حيث لا يفهم، فبطل الاحتجاج به».

---

(٤٥) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٧/ ١٣١)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٧/ ٨١)، «تهذيب الكمال» للمزي (٢٣/ ١٦٤)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٨/ ٢٦٢)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٥٣٨٤)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ١١٤٤)، «الضعفاء الصغير» للبخاري (رقم: ٩٨)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٤٩٠)، «أحوال الرجال» للجوزجاني (رقم: ١٥٣)، «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٢٠٥)، «الكامل» لابن عدي (٧/ ١٣٩)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٣/ ٣٤٥).

قال أبو حفص: وفرقدٌ السبخي له كلام في الزُّهد والرقائق، وهو رجل صالح إن شاء الله، وأما في الحديث ونقل عِلْمِ رسول الله ﷺ فهو شيء آخر، وليس ممن يُدخل حديثه في الصحيح، والقول فيه عندي قول أحمد بن حنبل رحمة الله عليه.

قلت: وهذا يُفسر قول ابن معين: «ثقة»، والقول الآخر: «ليس به بأس» بمعنى أنه ثقة في نفسه، لم يكن يتعمد الخطأ أو الكذب، وإنما وقعت المناكير في حديثه من جهة سوء حفظه وقلة ضبطه وفُحش وهمه، ولذا قال في رواية ابن أبي خيثمة: «ليس بذاك» أي في حفظه وحديثه.

٤٦- ذكر الفضل بن العلاء والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن علي بن المديني قال: الفضل بن العلاء كان من أهل الكوفة، وكان عندنا بالبصرة، وكان ثقة.

وعن يحيى بن معين من رواية العباس عنه قال: الفضل بن العلاء يكون بالبصرة، لا بأس به.

ومن رواية المفضَّل بن غسَّان عن يحيى بن معين أنه قال: الفضل بن العلاء كان يكون بالبصرة، حدَّث عن أشعث بن سوَّار، ضعَّفه أبو زكريا.

٤٦- الفضل بن العلاء:

قلت: أخرج له البخاري حديثًا في «الصحيح» مقرونًا بغيره، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال أبو حاتم: «شيخ يكتب حديثه»، وقال الدارقطني: «كان كثير الوهم».

فدلَّ ذلك على أنه لا ينفك عن ضعف ما يوجب اعتبار حديثه، وهو في نفسه صدوق، إلا أنه يهم ويُخطئ، والله أعلم.

(٤٦) انظر ترجمته في: «التاريخ الكبير» للبخاري (٧/ ١١٧)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٧/ ٦٥)، «تهذيب الكمال» للمزي (٢٣/ ٢٤٣)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٨/ ٢٨٢)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٥٤١٢)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ١١٢٥).

قال أبو حفص: وهذا الخلاف في الفضل يُرجع فيه إلى أحد قولي يحيى، الذي وافقه فيه علي ووثقه؛ لأن معه فيه علي بن المديني، وأحاديثه مستقيمة، لا أعرف له حديثًا منكرًا.

❁ ❁ ❁

٤٧- ذكر الفُضيل بن مرزوق والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن سفيان الثوري سُئل عن الفضيل بن مرزوق فقال: الأغَرُّ ثقة.

وعن أحمد بن صالح من رواية أحمد بن رشدين أنه سُئل عن الحديث الذي يُروى عن فُضيل، عن عطية، عن أبي سعيد عن النبي ﷺ ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ﴾.

فقال: هذا الحديث ليس له عندي أصل، ولا هو بصحيح، في نفسي من هذا الحديث شيء.

والنبي ﷺ كان يُرخِّص في هذه الحروف، ويقول: **«أُنزل القرآن على سبعة أحرف»**، و﴿ضَعْفٍ﴾ من كلام العرب، لا ينبغي أن يُروى عنه.

٤٧- الفضيل بن مرزوق:

قلت: كلام أحمد بن صالح متجه إلى الحكم على الحديث، ولا يتجه أن يُتخذ دليلًا على جرح الفضيل؛ لأن فيه من هو متكلم فيه، ألا وهو عطية العوفي، فإنه صاحب مناكير وتدليس لاسيما فيما يرويه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

---

(٤٧) انظر ترجمته في: «التاريخ الكبير» للبخاري (٧/ ١٢٢)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٧/ ٧٥)، «تهذيب الكمال» للمزي (٢٣/ ٣٠٥)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٨/ ٢٩٨)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٥٤٣٧)، «الثقات» لابن حبان (٧/ ٣١٦)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ١١٢٢)، «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٢١٠)، «الكامل» لابن عدي (٧/ ١٢٨)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٣/ ٣٦٣).

قال ابن رشدين: لا أدري من أراد أحمد بن صالح بالضعيف - عطية، أو فُضيل بن مرزوق؟ -.

وعن يحيى بن معين من رواية إسحاق الكوسج عن يحيى أنه قال: فُضيل بن مرزوق ضعيف.

ومن رواية ابن أبي خيثمة أنه قال: ثقة.

وسُئل عنه مرة أخرى فقال: ضعيف.

ومن رواية العباس بن محمد عن يحيى أنه قال: ثقة.

قال أبو حفص: وهذا الخلاف في فضيل يُوجب التوقف في أمره؛ لأن ليحيى بن معين قولين، والثوري قد حاد عن ذكره، وأحمد بن صالح تَكَلَّم في حديثه؟ فليس له أن يُدخل في الصحيح، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

وأما ما ورد من الروايات عن ابن معين في توثيقه وتضعيفه، فيدل على أنه ثقة في نفسه، إلا أن ضعفًا فيه، ولكن لا يصل به إلى حدِّ الترك.

وقد وثقه الثوري، وابن معين، وقال أحمد: «لا أعلم إلا خيرًا».

وأما أبو حاتم فقال: «صالح الحديث، صدوق يهم كثيرًا، يُكتب حديثه»، قيل له: يُحتج به؟ قال: «لا»، وقال النسائي: «ضعيف».

قلت: والظاهر أنه جُرِّح بما رواه من مناكير عن عطية، والأولى أخذ عطية بها لا الفضيل، وهو صدوق، وسط، يعتبر حديثه، ولا بأس فيما يرويه عن غير عطية، إن لم يخالف وإن لم ينفرد بما لا يُحتمل منه، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

٤٨- ذكر فُليح بن سُليمان والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن يحيى بن معين قال في رواية محمد بن أحمد بن الجنيد عنه: ضعيف الحديث.

وروى العباس بن محمد عن يحيى أنه قال: قال أبو كامل: فُليح بن سليمان ليس بشيء، وقد أدركه أبو كامل.

وقال ابن معين: فُليح ثقة.

٤٨- فليح بن سليمان:

قلت: قد ورد عن ابن معين أنه قال فيه: «ليس بالقوي، ولا يحتجُّ بحديثه»، وهذا فيه زيادة علم عما ذكره المؤلف من توثيق ابن معين له، فإن صحَّ هذا التوثيق عن ابن معين فيصح على معنىً آخر غير توثيق الضبط، أي بمعنى أنه ثقة في نفسه عدل لم يكن ممن يتعمد الخطأ أو الكذب، ولا منافاة بين هذا التوثيق - على هذا المعنى - وبين جرحه من جهة ضبطه وحديثه.

وقد جرحه في ضبطه غير واحد من أهل العلم، قال أبو حاتم والنسائي: «ليس بالقوي»، وقال النسائي مرة: «ضعيف»، وأما ابن عدي فقد توسط في

---

(٤٨) انظر ترجمته في: «التاريخ الكبير» للبخاري (٧/ ١٣٣)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٧/ ٨٤)، «تهذيب الكمال» للمزي (٢٣/ ٣١٧)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٨/ ٣٠٣)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٥٤٤٣)، «الثقات» لابن حبان (٧/ ٣٢٤)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ١١٤٢)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٤٨٦)، «الكامل» لابن عدي (٧/ ١٤٤)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٣/ ٣٦٥).

قال أبو حفص: وهذا الخلاف يُوجب التوقف فيه، وهو إلى الثقة أقرب، وحديثه جيد، قليل المنكر، والقول فيه قول يحيى عن نفسه بتوثيقه، والله أعلم.

أمره، وقال: «لفليح أحاديث صالحة، يروي عن الشيوخ من أهل المدينة أحاديث مستقيمة وغرائب، وقد اعتمده البخاري في «صحيحه»، وروى عنه الكثير، وهو عندي لا بأس به»، وقال الحاكم: «اتفاق الشيخين عليه يقوِّي أمره».

قلت: إنما أخرج له مسلم حديثًا في حادثة الإفك، وغالب ما خرَّج له البخاري في «صحيحه» أحاديث في المناقب، وبعضها في الرقاق، وطريقة الشيخين الانتقاء من حديث من تُكُلِّم فيه إذا خرَّجا له شيئًا.

وفليح في نفسه صدوق لا بأس به، ويكتب حديثه للاعتبار، ويُنتقى من أحاديثه ما صحَّ منها مما وافقه فيها الثقات، أو قامت قرائن تدل على ضبطه لها، والله أعلم.

٤٩- ذكر قابوس بن أبي ظبيان:

روى ابن شاهين أن أحمد بن حنبل قال: ليس بذاك.

وقال: سُئل جرير - يعني: ابن عبد الحميد - عن شيء من أحاديث قابوس، فقال: نفق قابوس، نفق!!.

٤٩- قابوس بن أبي ظبيان:

قلت: قد أغفل المصنف روايتين هامتين عن ابن معين لهما كبير دلالة في التوثيق والتجريح، الأولى: رواية ابن أبي مريم عنه، قال: «ثقة جائز الحديث، إلا أن ابن أبي ليلى جلده الحد»، والأخرى قول ابن معين: «ضعيف».

ورواية ابن أبي مريم تفيد الاحتجاج بحديثه ولا شك، والأخرى التي بالتضعيف مبهمة غير مفسَّرة، فلعلها بخصوص حديث بعينه، أو أنه قالها مقارنةً له براوٍ آخر.

وعلى أي حال، فمع ثبوت التوثيق عن ابن معين، إلا أن قابوس لا ينفك عن ضعفٍ في حفظه وقلةٍ في ضبطه كما تدل عليه أقوال النقاد.

---

(٤٩) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٧/ ١٩٣)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٧/ ١٤٥)، «تهذيب الكمال» للمزي (٢٣/ ٣٢٧)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٨/ ٣٠٥)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٥٤٤٥)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ١١٦٩)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٤٩٥)، «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٢١٩)، «الكامل» لابن عدي (٧/ ١٧٢)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٣/ ٣٦٧).

وعن يحيى بن معين - من رواية ابن أبي خيثمة وعباس - عنه أنه قال: قابوس بن أبي ظبيان ثقة.

ومن رواية يزيد بن الهيثم عن يحيى أنه قال: ليس به بأس.

قال أبو حفص: وهذا الخلاف في قابوس يُوجب إمضاء حديثه؛ لأن أحدًا لم يطعن عليه ولم يَبِنْ.

وقول جرير: «نفق قابوس» ليس يُوجب الذم، لعله قال ذلك لسرعة موته، وسؤال الناس حديثه، فيُحتمل أن يكون هذا يدل على فضله، ويحيى فقد وثَّقه، وحديثه قريب.

❁ ❁ ❁

قال أحمد: «ليس بذاك»، وقال مرة: «لم يكن من النقد الجيد»، وقال أبو حاتم: «يُكتب حديثه ولا يحتج به»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال الدراقطني: «ضعيف، ولكن لا يُترك»، وبمقابل ذلك وثقه الفسوي، وقال العجلي: «كوفي لا بأس به».

قلت: هو في نفسه صدوق، يكتب حديثه للاعتبار، ولا يُحتج به انفرادًا.

❁ ❁ ❁

٥٠- ذكر قيس بن ربيع:

روى ابن شاهين أن شُعبة قال: سمعت أبا حصين يُثني على قيس.

وقال شعبة: أدْرِكوا قيسًا قبل أن يموت.

وأن يحيى بن سعيد ذكر قيس بن الربيع عند شعبة فقال: يا أحول، تذكُرُ قيسًا الأسدي، وزجره عن ذلك.

وعن عثمان بن أبي شيبة أنه قال: قيسُ بن الربيع كان صدوقًا، ولكن اضطرب عليه بعض حديثه.

٥٠- قيس بن الربيع:

قلت: قد كتب شعبة والثوري عن غير واحد من المتكلَّم فيهم، منهم جابر بن يزيد الجعفي، وهو واهٍ متروك، فقد يكتبان عن الضعيف والمتروك أو المتهم لأجل معرفة حديثه، لا لأجل أنه ثقة عندهم، ولو صحَّت الأخرى لكان لزامًا للباحث أن يزن روايتهما عن الراوي بمقابل ما ورد فيه من الجرح المفسر وغير المفسَّر، والتعديل المعتمد وغير المعتمد، ولا يحسن بحال إطلاق التوثيق في راوٍ لرواية شعبة والثوري عنه وإغفال ما ورد في هذا الراوي من جرح وتعديل،

---

(٥٠) **انظر ترجمته في:** «التاريخ الكبير» للبخاري (٧/ ١٥٦)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٧/ ٩٦)، «تهذيب الكمال» للمزي (٢٤/ ٢٥)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٨/ ٣٩١)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٥٥٧٣)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ١١٥٦)، «الضعفاء الصغير» للبخاري (رقم: ٣٠١)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٤٩٩)، «أحوال الرجال» للجوزجاني (رقم: ٧٣)، «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٢٢٠)، «الكامل» لابن عدي (٧/ ١٥٧)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٣/ ٣٩٣).

وعن أبي نُعيم أنه قال: ذُكِرَ قيسٌ عند سفيان، فقال: قيسٌ قد سمع، قيس قد سمع.

وعن يحيى بن معين من رواية العباس بن محمد، ويزيد بن الهيثم، وابن أبي خيثمة أنه قال: ليس بشيء، ولا يُساوي شيئًا.

وقال مرة أخرى: ضعف الحديث.

وترك دراسة ما تعارض منها في ضوء قواعد النقد والجرح والتعديل.

والراجح أن قيس بن الربيع في نفسه صدوق، اعتمده شعبة، والثوري، وليَّنه الجمهور بأحاديث مناكير رواها، قال أحمد: «روى أحاديث منكرة»، وقال عفان: «أتيناه فكان يُحدثنا، فكان ربما أدخل حديث مغيرة في حديث منصور».

قلت: أُتيَ في بعض ذلك من جهة ابنه، فإنه كان يدس في فُرَجِ كتابه ما ليس من حديثه، فكان يُحدث بها وهو لا يعلم، وهو في نفسه سيئ الحفظ، قال يعقوب بن شيبة: «صدوق، وكتابه صالح، وهو رديء الحفظ جدًّا مضطربه كثير الخطأ، ضعيف في روايته»، وقال ابن نمير: «كان له ابن هو آفته، نظر أصحاب الحديث في كتبه فأنكروا حديثه، وظنوا أن ابنه قد غيَّرها»، وقال أبو داود الطيالسي: «إنما أُتي قيس من قبل ابنه، كان ابنه يأخذ حديث الناس فيُدخلها في فُرَجِ كتاب قيس، ولا يعرف الشيخ ذلك».

قلت: وقد عيب عليه كذلك سوء سيرته في القضاء، وفيه تشيع معروف.

وهو في جملة من يكتب حديثهم للاعتبار، ولا يُحتج بحديثه انفرادًا، وما رواه عنه شعبة والثوري خير مما رواه عنه غيرهما، فإنهما من نُقاد الحديث، وتعديلهم له يدل على معرفتهم بصحيح حديثه من ضعيفه، والله أعلم.

وكذلك رُوي عن يحيى: أنه ليس بشيء.

قال أبو حفص: وهذا الخلاف في قيس بن الربيع يُوجب التوقف فيه، وقيس بن الربيع حسنُ الحديث وصحيحه، وهو عندي في عاد الثقات، وقد حدث عنه من هو أجلُّ منه وأنبل، وهذا لا يكون من ضعفه؛ لأنه إذا اجتمع على الرجل الثوري وشعبة في الكتابة عنه، فهو غاية من الغايات، ولاسيما ثناءُ أبي حصين عليه.

وقد حدَّث عنه الثوري، ومات الثوري قبله بسبع سنين وقيل: ست.

وحدَّث عنه شُعبة بن الحجاج، ومات شعبة قبله بسبع سنين.

وحدَّث عنه ابن جُريج، ومات ابن جريج قبله بسبع عشرة سنة.

وحدَّث عنه أبان بن تغلب، ومات قبله بست وعشرين سنة.

وحدَّث عنه جابر الجعفي، ومات قبله بأربعٍ وثلاثين سنة.

وحديثه عندي صحيح جائز - إن شاء الله -.

٥١- ذكر ليث بن أبي سُليم والخلاف فيه:

روى ابن شاهين عن أحمد بن حنبل قال: ليث بن أبي سُليم مُضطرب الحديث، ولكن حدَّث عنه الناس.

وعن يحيى بن معين أنه قال: ليس حديثه بذاك.

قال أبو حفص: وكلام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في ليث مُتقارب، لم يُطلقا عليه الكذب، بل مدحه أحمد بن حنبل ووثَّقه بقوله: حدَّث عنه الناس.

٥١- ليث بن أبي سليم:

قلت: قول أحمد: «حَدَّث عنه الناس» لا يعني التوثيق ولا يقتضيه، وإنما غايته أن يفيد أنه لم يصل إلى حدِّ الترك، بل احتمل الناس حديثه، وكتبوه لأجل الاعتبار والمعرفة، لا لأجل الاحتجاج.

وأما قوله: «وقد وثقه عثمان بن أبي شيبة» ففيه نظر؛ لأن ابن أبي شيبة إنما وثقه من جهة العدالة، ولينه من جهة الحفظ والضبط، فقال - فيما نقله عنه المؤلف في كتابه «الثقات» (١١٨٩) -: «ثقة، صدوق، وليس بحجة» أي أنه

---

(٥١) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٧/ ٢٤٧)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٧/ ١٧٧)، «تهذيب الكمال» للمزي (٢٤/ ٢٧٩)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٨/ ٤٦٥)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٥٦٨٥)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ١١٨٩)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٢٣٠)، «أحوال الرجال» للجوزجاني (رقم: ١٣٢)، «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٢٣٧)، «الكامل» لابن عدي (٧/ ٢٣٣)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٣/ ٤٢٠).

وقد وثقه عثمان بن أبي شيبة، وهو به أعلم من غيره؛ لأنه من بلده، ولكن الكل أطلق عليه الاضطراب.

ثقة عدالة، صدوق، لم يكن يتعمد الكذب، ليس بحجة في حديثه لاختلاطه وكثرة خطئه ووهمه.

وقد ضعف أكثر النقاد ليث بن أبي سليم وجرحوه بسوء حفظه واختلاطه، إلا أنه لم يصل عندهم إلى حدِّ الترك، وإن كثرت المناكير في رواياته.

٥٢- ذكر المجالد بن سعيد والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن جرير بن حازم قال: المجالد، وكان كذَّابًا.

وقال يحيى بن معين: كان يحيى بن سعيد يقول: لو أردت أن يرفع لي مجالد بن سعيد حديثه كله رفعه، قلت له: لِمَ يرفع حديثه؟ قال: لضعفه.

٥٢- مجالد بن سعيد:

قلت: الطريقة التي سلكها المؤلف رحمه الله في الترجيح بين الأقوال لا تجري وفق منهج النُّقاد من المحدثين، وهي أشبه بطريقة الفقهاء والأصوليين في باب الشهادات.

وكون يحيى بن سعيد قدَّم مجالدًا على ليث وخباب فلا يعني اختياره له الذي يقتضي التوثيق كما ادَّعاه المصنف، بل قوله دالٌّ على أنه وإن كان ضعيفًا إلا أنه أعلى من ليث وخباب، وأن ليثًا وخبابًا أشد ضعفًا منه، وقد جرح القطان مجالدًا جرحًا مفسرًا لا مجال لرده.

---

(٥٢) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٨/ ٩)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٨/ ٣٦١)، «تهذيب الكمال» للمزي (٢٧/ ٢١٩)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١٠/ ٣٩)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (١١/ ٧٠)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٦٤٧٨)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ١٤٣٥)، «الضعفاء الصغير» للبخاري (رقم: ٣٦٨)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٥٢٢)، «أحوال الرجال» للجوزجاني (رقم: ١٢٦)، «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٣٤٣)، «الكامل» لابن عدي (٨/ ١٦٨)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٣/ ٤٣٨).

قال يحيى بن معين: المجالد بن سعيد ضعيف، واهي الحديث.

وعن أحمد بن أبي خيثمة قال: سمعت يحيى بن معين مرة أخرى يقول: مجالد بن سعيد ثقة.

وعن يحيى بن سعيد القطان أنه قال: مُجالد أحبُّ إلي من ليث وحجاج.

قال أبو حفص: وهذا الخلاف في أمر مجالد يوجب التوقف فيه، وهو إلى التعديل أقرب؛ لأن الذي ضعفه اختاره، والذي ذمه مدحه؛ لأن يحيى بن سعيد ضعفه في رفعه الحديث، ثم اختاره على حجاج وليث، ووثَّقه يحيى بن معين بعدما ضعَّفه، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

وكذا جرحه ابن معين جدًّا، إلا أنه عاد فوثَّقه، فدلَّ ذلك على أنه أراد بالجرح: الضبط، وأراد بالتوثيق: العدالة، والله أعلم.

وقد قال فيه الإمام أحمد: «ليس بشيء، يرفع حديثًا كثيرًا لا يرفعه الناس، وقد احتمله الناس»، وكذا عن النسائي أنه وثَّقه مرة، وليَّنه أخرى بقوله: «ليس بالقوي»، فهو محمول على ما حُمل عليه قوليَّ ابن معين، وجمهور النقاد على ضعفه، إلا أنه ممن يُكتب حديثهم، ولا يصل إلى حد الترك، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

٥٣- ذكر مسلمة بن علقمة والخلاف فيه:

روى ابن شاهين عن أحمد بن حنبل أنه قال: مسلمة بن علقمة شيخ ضعيف الحديث، حدَّث عن داود بن أبي هند أحاديث مناكير، وأسند عنه.

وعن يحيى بن معين أنه قال: مسلمة بن علقمة ثقة.

٥٣- مسلمة بن علقمة :

قلت: هذا ترجيح عجيب من المؤلف، فإن رواية الراوي لا ترد لمجرد نسبته إلى الكذب، أو اتهامه به، بل أيضًا لضعف في حفظه، أو لقلةٍ في ضبطه، أو لخطأٍ في رواياته.

وجرح أحمد لمسلمة بن علقمة مفسَّر، فهو - ولا شك - مُقدَّم على التعديل كما تقرَّر في قواعد الجرح والتعديل.

وقد وافق أحمد على جرحه لمسلمة غير واحد منهم الساجي، فقال: «روى عن داود بن أبي هند مناكير، وكان قدريًّا»، وقال العقيلي: «له عن داود مناكير، وما لا يُتابع عليه من حديثه كثير»، وهذا معنى قول أبي زرعة: «لا بأس به،

---

(٥٣) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٧/ ٣٨٨)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٨/ ٢٦٧)، «تهذيب الكمال للمزي» (٢٧/ ٥٦٥)، «تهذيب التهذيب لابن حجر (١٠/ ١٤٤)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (١١/ ١٩٠)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٦٦٦١)، «الثقات» لابن حبان (٩/ ١٨٠)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ١٤٢٧)، «الكامل» لابن عدي (٨/ ٢١)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٤/ ١٠٩).

قال أبو حفص: وقول أحمد بن حنبل رحمه الله في مسلمة: إنه ضعيف، لعلة رفع الأحاديث، لا أنه كذاب.

وهو إلى الثقة بقول يحيى بن معين أقرب في العلم، والله أعلم.

يُحدث عن داود أحاديث حسان».

قلت: القدماء يُعبرون عن الغرائب بـ«الحسان»، كما قال أحد الأئمة: كانوا يكرهون أن يُخرج الرجل أحسن حديثه.

وقال أبو حاتم: «صالح».

فالحاصل: أنه صدوق قد يهم، إلا في روايته عن داود بن أبي هند فهو ضعيف، له عنه مناكير وما لا يتابع عليه.

وإن قيل: إن توثيق ابن معين له محمول على ما يرويه عن غير داود، فقد يتجه والله أعلم.

٥٤- ذكر المغيرة بن زياد الموصلي والخلاف فيه:

ذكر ابن شاهين بإسناده أن يحيى بن معين سُئل عن مُغيرة بن زياد الموصلي فقال: ليس به بأس، وقال: له حديثٌ واحدٌ منكرٌ.

وقال أحمد بن حنبل فيه: إنه ضعيف الحديث، أحاديثه أحاديث مناكير.

٥٤- المغيرة بن زياد الموصلي:

قلت: الأمر كما قال المؤلف، ولا تعارض بن قول ابن معين وقول أحمد، وإنما ذَكَر ابن معين له أشهر ما أُنكر عليه، وأظنه أراد بالحديث المنكر: ما رواه المغيرة، عن عبادة بن نسي، عن الأسود بن ثعلبة، عن عبادة بن الصامت في تعليم القرآن، وقد ذكروا له هذا الحديث في ترجمته، وهو من أشهر ما أنكر عليه، وقد جاوز أبو عبد الله الحاكم فيه حدَّ الإنصاف، فقال: «المغيرة بن زياد، يُقال له أبو هشام المكفوف، صاحب مناكير، لم يختلفوا في تركه، يُقال: إنه حَدَّث عن عبادة بن نسي بحديثٍ موضوع، ويُقال إنه حدَّث عن عطاء وأبي الزبير بجملة من المناكير».

---

(٥٤) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٧/ ٣٢٦)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٨/ ٢٢٢)، «تهذيب الكمال» للمزي (٢٨/ ٣٥٩)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١٠/ ٢٥٨)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (١١/ ٣١٨)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٦٨٣٤)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ١٣٣٢)، «الضعفاء الصغير» للبخاري (رقم: ٣٤٨)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٥٦٢)، «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٣٣٩)، «الكامل» لابن عدي (٨/ ٧٣)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٤/ ١٦٠).

وقال أيضًا فيه: مُضطرب الحديث.

وقال أيضًا: كل حديثٍ رفعه مُغيرة بن زياد فهو مُنكر.

وقال أبو حفص: وهذا الخلاف في أمره يُرجع فيه إلى قول أحمد بن حنبل؛ لأن يحيى قد وافقه على أن له حديثًا منكرًا، فيجوز أن يكون وقع إلى أحمد أحاديث أُخر مناكير، لو وقعت إلى يحيى بن معين لأنكرها، والله أعلم.

وقد أنكر المزي والحافظ ابن حجر هذا القول من الحاكم، فقال الحافظ المزي: «في هذا القول نظر، فإنا لا نعلم أحدًا قال: إنه متروك، ولعله اشتبه على الحاكم بأصرم بن حوشب، فإنه يكنى أبا هشام أيضًا، وهو من المتروكين».

وقال الحافظ ابن حجر: «نقل الإجماع على تركه مردود».

قلت: مما يدل على ذلك أشد الدلالة أن أبا حاتم - على تشدده - قال هو وأبو زرعة: «صالح صدوق، ليس بذاك القوي، بابه مجالد، يُحوَّل من كتاب «الضعفاء» للبخاري»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال مرة: «ليس بالقوي»، والراجح في حاله: أنه صدوق في نفسه، صاحب مناكير، وفي حديثه اضطراب، يُكتب حديثه للاعتبار، ولا يُحتج به على الانفراد، والله أعلم.

٥٥- ذكر من اسمه ناصح ويُعرف بالمحلِّمي والخلاف فيه:

روى ابن شاهين عن يحيى بن معين أنه قال: ناصحٌ الكوفي صاحبُ سِمَاك ليس يسوي فَلْسًا.

وعن أبي نُعيم أنه قال: قال لي الحسن بن صالح: اسمع من ناصحٍ، قلت لأبي نعيم: ناصح الذي روى عن سماك بن حرب؟ قال: نعم.

قال أبو حفص: وهذا الكلام من يحيى بن معين في ناصح مسموع،

٥٥- ناصح بن عبد الله المحلِّمي:

قلت: بل قد يجوز أن يأمره بالسماع منه وإن كان ضعيفًا إن كان عنده ما ليس عند غيره، فيسمع منه، ويكتب حديثه للمعرفة والاعتبار، فلا يفيد هذا القول من الحسن بن صالح يقينًا التوثيق، نعم قد تحتمله، ولكن لا تقتضيه والله أعلم.

وقد اجتمعت كلمة النُّقَّاد والأئمة على جرح ناصح هذا، قال الفلاس: «متروك الحديث، روى عن سماك أحاديث منكرة»، وقال البخاري: «منكر

---

(٥٥) **انظر ترجمته في:** «التاريخ الكبير» للبخاري (٨/ ١٢٢)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٨/ ٥٠٢)، «تهذيب الكمال» للمزي (٢٩/ ٢٦١)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١٠/ ٤٠١)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٧٠٦٧)، «الضعفاء الصغير» للبخاري (رقم: ٣٨٤)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٥٨٤)، «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٣٩٦)، «الكامل» لابن عدي (٦/ ٣٢٥)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٣/ ١٣٥).

غير أن قول الحسن بن صالح لأبي نعيم: اسمع منه، يدل على ثقته في الحديث؛ لأن الحسن بن صالح من أهل الورع والصدق، فلا يأمر أبا نُعيم بالسماع منه وهو عنده مُتهم في الحديث، والله أعلم.

الحديث»، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث، منكر الحديث عنده عن سماك، عن جابر بن سمرة منكرات، كأنه لا يعرف غير سماك، وهو في الضعف مثل سعيد بن سماك بن حرب»، وقال أبو داود: «ليس بشيء»، وقال أبو أحمد الحاكم: «تفرَّد بالمناكير عن المشاهير».

قلت: هو منكر الحديث، يُكتب حديثه للمعرفة، وأما الاعتبار فشيء آخر.

٥٦- نصر بن بابٍ والاختلاف فيه:

روى ابن شاهين أن يحيى بن معين قال: نصرُ بن بابٍ ليس بشيء.

وعن أحمد بن حنبل أنه سُئل عنه فقال: إنما أنكر الناس عليه حديثًا عن إبراهيم الصائغ، وما كان به بأس.

قلت: إنَّ أبا خيثمة قال: نصر بن باب كذَّاب، قال: ما أجترئُ على هذا أن أقوله، أستغفر الله.

٥٦- نصر بن باب:

قد كذَّبه أبو خيثمة، وقال البخاري: «يرمونه بالكذب».

وقال ابن عدي: «نزل بغداد، فسمعوا منه، ثم حدَّث عن إبراهيم بن الصائغ، فاتهموه وتركوه».

قلت: فهذه علة اتهامه، وقد **روى محمود بن غيلان، قال: «ضرب أحمد، وابن معين، وأبو خيثمة على حديثه وأسقطوه»**.

قلت: توقف أحمد في تكذيبه، وأما أبو حاتم، فقال: «متروك الحديث»، ووهاه أبو داود السجستاني.

---

(٥٦) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٨/ ١٠٥)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٨/ ٤٦٩)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ١٤٨١)، «الضعفاء الصغير» للبخاري (رقم: ٣٧٢)، «أحوال الرجال» للجوزجاني (رقم: ٣٦٢)، «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٣٩٦)، «الكامل» لابن عدي (٨/ ٢٨٢)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٤/ ٢٥٠).

قال أبو حفص: وهذا الكلام مقبول في التوقف فيه، ولا يُدخل في الصحيح.

والظاهر أنه افتضح بروايته عن إبراهيم الصائغ، فمنهم من كذَّبه، ومنهم من تركه، ومنه من توقف فيه، إلا أن أكثر الأئمة على إسقاطه، والله أعلم.

٥٧- ذكر أبي حنيفة النُّعمان بن ثابت:

روى ابن شاهين عن البغوي عن محمود بن غيلان عن المؤمَّل بن إسماعيل قال: ذُكِر أبو حنيفة عند الثوري في الحِجْر، فقال: غير ثقة، ولا مأمون، غير ثقة ولا مأمون، فلم يزل يقول حتى جاوز الطواف.

وعن الحسن بن ربيع قال: ضرب ابن المبارك على حديثه قبل أن يموت بأيام يسيرة.

٥٧- أبو حنيفة النعمان بن ثابت:

قلت: كلام الأئمة في أبي حنيفة لأسباب، منها ما هو متعلق بالاعتقاد، ومنها ما هو متعلق بالرأي، ومنها ما هو متعلق بالرواية.

فلربما اختلط كلامهم فيما يتعلق بالعقائد بكلامهم فيما يتعلق بالرأي، فيحمله البعض على ما يتعلق بالحديث. والسنن

والصحيح التفريق بين هذا كله، وإطلاق الكذب قد يتجه إلى الخطأ، وقد يتعلق بالرأي، أما في الحديث فلا يصح عنه ذلك ألبتة كما بينه المؤلف.

---

(٥٧) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٨/ ٨١)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٨/ ٤٤٩)، «تهذيب الكمال» للمزي (٢٩/ ٤١٨)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١٠/ ٤٤٩)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (١٢/ ٥٦)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٧١٥٣)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ١٤٧٧)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٥٨٦)، «أحوال الرجال» للجوزجاني (رقم: ٩٥)، «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٤٠٥)، «الكامل» لابن عدي (٨/ ٢٣٥)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٤/ ٢٦٥).

قال: وذكر أبو بكر بن عياش حديث عاصم فقال: والله ما سمعه أبو حنيفة قطُّ.

وعن أحمد بن حنبل قال: أبو حنيفة يكذب.

وعن يحيى بن معين أنه سُئل عن أبي يوسف وأبي حنيفة، فقال: أبو يوسف أوثق منه في الحديث، قلت: فكان أبو حنيفة يكذب؟ قال: كان أنبل في نفسه من أن يكذب.

وعن حرملة بن يحيى قال: سمعت الشافعي يقول: كان أبو حنيفة ممن وُفِّق له الفقه.

قال أبو حفص بن شاهين: وهذا الكلام في أبي حنيفة طريق ثقة طريق الروايات واضطرابها، وما فيها من الخطأ، لا أنه كان يضع حديثًا، ولا يُركِّبُ إسنادًا على متن، ولا متنًا على إسناد، ولا يدَّعي لقاء من لم يلقه، كان أرفع من ذلك وأنبل.

وقد فضَّله العلماء في الفقه منهم القاسم، وابن معين، والشافعي، والمقرئ، وابن مُطيع، والأوزاعي، وابن المبارك، ومن يكثر عددُهُ.

وأبو حنيفة قليل الحديث، له روايات مرسلة، وهو في الحديث ضعيف، بخلاف الفقه، فله مذهب مشهور، وأخذت عليه عبارات في الاعتقاد وفي الكلام على الحديث، وقد فصلت ذلك كله في جزء لطيف، والله يغفر له ولعموم المسلمين، وله نظر ثاقب في مسائل فقهية لأجلها أثنى عليه جماعة من الأئمة الكبار، ومن اجتهد فأصاب فله أجران، ومن اجتهد فأخطأ فله أجر.

والله يرحم الجميع، ويغفر لأئمة المسلمين.

❁ ❁ ❁

ولكن حديثه فيه اضطراب، وكان قليل الرواية، وكان بالرأي أبصر من الحديث، وإنما طعن عليه من طعن من الأئمة في الرأي، وإذا قلَّ بصيرة العالم بالسُّنن، وفتح الرأي تكلم فيه العلماء بالسُّنن.

وكفاك بسفيان الثوري، وابن المبارك، وأحمد بن حنبل سادات من نقل السنن، وعرف الحق من الباطل، والله أعلم.

٥٨- ذكر النُّعمان بن راشد:

روى ابن شاهين أن يحيى بن معين قال في رواية العباس وابن أبي خيثمة عنه: النُّعمان بن راشد ثقة.

وروى العباس عنه رواية أخرى أنه قال: ليس بشيء.

٥٨- النعمان بن راشد:

قول المصنف: «لأن الجرح أولى من التعديل» فذلك لأن في الجرح زيادة على علم التعديل، فوجب تقديمه إذا لم يُمكن الجمع أو الترجيح.

والذي يظهر لي أن توثيق ابن معين له متجه إلى العدالة والصدق وعدم تعمد الكذب، وقوله بالجرح متجه إلى الضبط، وهذا قريب من قول البخاري وأبي حاتم فيه: «في حديثه وهم كثير، وهو في الأصل صدوق»، وقول النسائي: «صدوق، فيه ضعف».

قلت: قد روى مناكير واضطرب في حديثه، قال أحمد: «مضطرب الحديث، روى أحاديث مناكير»، وقال النسائي: «ضعيف كثير الغلط»، وقال في موضع آخر: «أحاديثه مقلوبة»، وقال العقيلي: «ليس بالقوي».

---

(٥٨) انظر ترجمته في: «التاريخ الكبير» للبخاري (٨/ ٨٠)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٨/ ٤٤٨)، «تهذيب الكمال» للمزي (٢٩/ ٤٤٥)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١٠/ ٤٥٢)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (١٢/ ٥٩)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٧١٥٤)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ١٤٧٦)، «الضعفاء الصغير» للبخاري (رقم: ٣٧١)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٥٨٧)، «الكامل» لابن عدي (٨/ ٢٤٦)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٤/ ٢٦٥).

قال أبو حفص: وهذا الكلام من يحيى بن معين في النُّعمان بن راشد مُختلفٌ، فإن وافقه على أحد قوليه واحدٌ كان القول قوله في أحدهما، وإلا فهو موقوف على الصحيح؛ لأن الجرح أولى من التعديل، والله أعلم.

والحاصل: أنه صدوق في نفسه، إلا أنه سيئ الحفظ، ليس بالقوي، يضطرب في أحاديثه، وينفرد بما لا يُحتمل منه، إلا أنه لم يصل إلى حدِّ الترك، فهو في جملة من يُكتب حديثهم ولا يُحتج بهم.

٥٩- ذكر النَّهاس بن قهمٍ والاختلاف فيه:

روى ابن شاهين أن يحيى بن معين قال في رواية العباس بن محمد عنه: كان قاصًّا، وليس هو بشيء.

وقال يحيى بن معين: كان ابن أبي عدي يقول: لا يُساوي النَّهاس بن قهم شيئًا.

وقال ابن معين في رواية جعفر بن أبي عثمان عنه: النهاس بن قهم ليس به بأس.

٥٩- النَّهَّاس بن قهم:

قلت: جمهور الرواة عن ابن معين رووا عنه الجرح في النهاس، ورواية جعفر بن أبي عثمان عنه بالتعديل إن صحت فالظاهر أنها بمعنىً آخر لا يختص بالضبط.

وعموم النقاد على جرح النهاس لكثرة مخالفته الثقات فيما يرويه.

قال ابن المديني: عن يحيى بن سعيد: «كتبت عنه، وكان يروي عن عطاء، عن ابن عباس أشياء منكرة».

---

(٥٩) **انظر ترجمته في**: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٨/ ٥١١)، «تهذيب الكمال» للمزي (٣٠/ ٢٨)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١٠/ ٤٧٨)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (١٢/ ٨٧)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٧١٩٧)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ١٤٨٤)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٥٩٨)، «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٣٩٩)، «الكامل» لابن عدي (٨/ ٣٢٥)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٤/ ٢٧٤).

قال أبو حفص: وهذا الكلام من يحيى في النهاس قد أعانه في أحد قوليه محمد بن أبي عدي، وهو أقدم من يحيى بن معين، فإذا كان معه في أحد قوليه غيره، كان القول قوله في الذي أعانه عليه، والله أعلم.

قلت: هذا جرح مفسر، ويحيى بن سعيد أعلم به من غيره.

وقال النسائي: «ضعيف»، وقال ابن عدي: «أحاديثه مما ينفرد به عن الثقات، لا يتابع عليها»، وقال ابن حبان: «كان يروي المناكير عن المشاهير، ويخالف الثقات، لا يجوز الاحتجاج به»، وقال الدراقطني: «مضطرب الحديث».

٦٠- ذكر نهشل الضَّبي والاختلاف فيه:

روى ابن شاهين أن يحيى بن معين قال - في رواية العباس عنه وقد سأله عن حديث سفيان عن نهشل عن أبي غالب -: من نهشلٌ هذا؟

فقال له: هو نهشل الضبي.

فقال له: هو ثقة؟

قال: نعم.

قال له: من أبو غالب؟

قال: لا أدري.

عن سفيان أنه قال: أخبرني نهشل بن مُجمِّع وكان مرضيًّا.

٦٠- نهشل الضبي:

قلت: نهشل الضبي هو ابن مجَمِّع، ثقة، قال أبو حاتم: «لا بأس به، يُكتب حديثه»، وقال أبو داود: «ثقة»، وكذا روى ابن أبي خيثمة عن ابن معين، وقال الفسوي: «لا بأس به».

وإنما اختلط النقل على المؤلف، فنقل قول ابن معين بالتجريح في نهشل بن

---

(٦٠) انظر ترجمته في: «التاريخ الكبير» للبخاري (٨/ ١١٥)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٨/ ٤٩٥)، «تهذيب الكمال» للمزي (٣٠/ ٣٤)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١٠/ ٤٧٩)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (١٢/ ٨٨)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٧١٩٩)، «الثقات» لابن حبان (٧/ ٥٤٢)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ١٤٩٢)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٤/ ٢٧٥).

وعن يحيى بن معين - من رواية العباس أيضًا عنه - أنه قال: يروي ابن نمير عن نهشل، وليس نهشل بشيء.

قال أبو حفص: هذا الكلام من يحيى بن معين في نهشل على وجهين، والقول عندي قوله فيما وافقه عليه سفيان الثوري، والله أعلم.

سعيد في ترجمة نهشل بن مُجَمِّع، وإلا فالضبي ثقة، ونهشل بن سعيد ضعيف، نسبه غير واحد إلى الكذب، والله أعلم.

٦١- ذكر الهُذَيل بن بلال والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن يحيى بن معين قال: الهُذيل بن بلال ليس بشيء، وكان ينزل المدائن.

وعن أحمد بن حنبل أنه قال: الهذيل بن بلال الفزاري ثقة.

قال أبو حفص: وهذا الخلاف من قول أحمد ويحيى في الهذيل يُوجب التوقف فيه، ولأن الذي روى قول أحمد فيه ليس بالمشهور.

٦١- **الهذيل بن بلال:**

قلت: اختلف فيه، فضعَّفه ابن معين، والنسائي، والدارقطني، ووهاه أبو داود السجستاني، وذكره الساجي، والعقيلي، وابن شاهين، وابن الجارود في «الضعفاء»، وقال أبو زرعة: «ليس بالقوي»، وقال ابن سعد: «كان ضعيفًا في الحديث».

وأوردوا له حديثًا منكرًا من روايته عن نافع، عن أبي هريرة.

وقصبه ابن حبان فقال: «يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، فصار متروكًا».

وخالفهم عبد الرحمن بن مهدي فوثَّقه، والإمام أحمد في رواية الأثر؟ فقال: «لا أرى به بأسًا».

---

(٦١) **انظر ترجمته في:** «التاريخ الكبير» للبخاري (٨/ ٢٤٥)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٩/ ١١٣)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٦١٠)، «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٤٤٤)، «الكامل» لابن عدي (٨/ ٤٣٢)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٤/ ٢٩٤)، «لسان الميزان» لابن حجر (٦/ ٢٣٢).

ومع ذلك فالهذيل قليل الرواية لا تُعرف له رواية كثيرة يُتبع فيها، والله أعلم.

وتوسَّط فيه أبو حاتم فقال: «محله الصدق، يكتب حديثه».

قلت: وهذا هو أعدل الأقوال فيه، محله الصدق، يُكتب حديثه للاعتبار، ومتى خالف من هو أوثق منه وأولى كان حديثه منكرًا مردودًا، والله أعلم.

٦٢- ذكر وِقَاء بن إياس والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن علي بن المديني قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان قال: ما كان وقاء بن إياس بالذي يُعتمد عليه، ولم يكن بالقوي.

وعن يحيى بن معين أنه سُئل عن وقاء بن إياس، فقال: كوفيٌّ ثقة.

٦٢- وقاء بن إياس:

قلت: قد ليَّنه أبو خيثمة والإمام أحمد.

وقال أبو حاتم: «صالح».

وقال النسائي: «ليس بالقوي».

وقال الساجي: «عنده مناكير».

وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالمتين».

وقال الفسوي: «لا بأس به».

وقال ابن عدي: «حديثه ليس بالكثير، وأرجو أن لا بأس به».

---

(٦٢) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٨/ ١٨٨)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٩/ ٤٩)، «تهذيب الكمال» للمزي (٣٠/ ٤٥٥)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١١/ ١٢٢)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (١٢/ ٢٢٢)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٧٤١١)، «الثقات» لابن حبان (٧/ ٥٦٥)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ١٥٠٧)، «الكامل» لابن عدي (٨/ ٣٧٧)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٤/ ٣٣٥).

قال أبو حفص: وهذا القول في وقاء بن إياس يُوجب التوقف عنه، فلا يُدخل في الصحيح؛ لقول يحيى بن سعيد فيه: لم يكن بالقوي، ولا يُعتمد عليه.

وقد وثَّقه يحيى بن معين، والله أعلم بذلك.

قلت: هو صدوق في نفسه، صالح الحديث، يُكتب حديثه للاعتبار، ولا يُحتج به عند الانفراد، والله أعلم.

٦٣- ذكر يحيى بن أيوب البجلي والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن يحيى بن معين قال في رواية العباس بن محمد عنه: يحيى بن أيوب سمع منه عبد الله بن المبارك، وليس به بأس.

وقال في رواية يزيد بن الهيثم عنه: يحيى بن أيوب البجلي صالح الحديث.

وقال في رواية المفضل بن غسان عنه: ويحيى بن أيوب الكوفي ضعيف.

وكذلك قال في رواية الكوسج عنه.

٦٣- يحيى بن أيوب البجلي:

قلت: يمكن الجمع بين هذه الأقوال الثلاثة من جهة أنه لا بأس به في نفسه، صدوق، صالح الحديث، ضعيف في الحديث من قِبل حفظه إلا أنه لا يترك.

إلا أنه قد ورد عن البزار توثيقه، وقال الفسوي: «لا بأس به»، وأورده ابن حبان في «ثقاته»، ومثله صدوق حسن الحديث، إلا إن خالف من هو أولى منه، أو انفرد بما لا يُحتمل منه، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

---

(٦٣) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٨/ ٢٦٠)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٩/ ١٢٧)، «تهذيب الكمال» للمزي (٣١/ ٢٣١)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١١/ ١٨٦)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (١٢/ ٢٨٧)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٧٥١٠)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ١٥٩٣)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٤/ ٣٦٢).

قال أبو حفص: وهذا الكلام من يحيى بن معين في يحيى بن أيوب البجلي يُوجب التوقف فيه؛ لأن له فيه قولين.

وقوله: إن ابن المبارك سمع منه لعله أراد به قد رضيه، والله أعلم بذلك.

٦٤- ذكر يحيى بن الحارث الجابر والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن يحيى بن معين قال في رواية عبد الله بن أحمد بن حنبل عنه: يحيى بن الحارث ضعيف الحديث.

وقال في رواية إسحاق الكوسج عنه: يحيى بن عبد الله الجابر ضعيف.

عن أحمد بن حنبل أنه قال: يحيى الجابر؛ يحيى بن عبد الله ليس به بأس، ولكن الذي يُحدِّث عنه يحيى الجابر أبو ماجد لا يُعرف.

٦٤- يحيى بن الحارث الجابر - وهو ابن عبد الله بن الحارث -:

قلت: بل هو بالجرح أولى، فهو قول الأكثر والأغلب، قال أبو حاتم والنسائي: «ضعيف»، وقال الجوزجاني: «غير محمود»، وقال الدارقطني: «كوفي يعتبر به، ولا يُتابع على أحاديثه، ولا يكاد يروي عن شيوخه غيره»، وقال العجلي: «يُكتب حديثه وليس بالقوي»، وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به».

قلت: ضعفه محتمل غير شديد، والظاهر أن أحمد أراد أنه لا بأس به في نفسه، لم يكن يتعمد، وأما الحجة فذلك شيء آخر، وهو في جملة من يُكتب حديثهم للاعتبار، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

---

(٦٤) **انظر ترجمته في**: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١١/ ١٩٥)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٧٥٢٤)، «المجروحين» لابن حبان (٢/ ١٢١٥)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٤/ ٣٦٧)، «لسان الميزان» لابن حجر(٦/ ٣٠٣).

قال أبو حفص: وهذا الكلام من أحمد بن حنبل في يحيى مسموع مقبول، والتعليل بقوله: ولكن الذي حدَّث عنه، ويحتمل أن يكون يحيى أراد ذلك أيضًا.

❁ ❁ ❁

٦٥- ذكر أبي فروة يزيد بن سنان الرُّهاوي الجزري والخلاف فيه:

ذكر ابن شاهين عن يحيى بن معين أنه قال في أبي فروة: جزريٌّ روى عنه الكوفيون يروي عن الزُّهري، ليس حديثه بشيء.

وقال محمد بن عمار: يزيد بن سنان الرُّهاوي منكر الحديث.

٦٥- يزيد بن سنان الرهاوي:

قلت: ما رواه يحيى بن أيوب، كان مروان بن معاوية يُثبِّت يزيد بن سنان الجزري قد لا يقتضي التوثيق وإن اقتضاه فقد خالفه كافة الأئمة النقاد فجرحوا الرهاوي هذا، ولكن اختلفوا فيما بينهم فمنهم من جرحه بجرح محتمل كالبخاري، قال: «مقارب الحديث، إلا أن ابنه محمدًا يروي عنه مناكير»، وقال أحمد وابن المديني: «ضعيف»، وقال أبو زرعة: «ليس بقوي».

ومنهم من شدَّد في أمره وجرحه بجرح شديد، كالنسائي، قال: «ضعيف متروك الحديث»، وكابن عدي قال: «ولأبي فروة هذا حديث صالح، وروى عن زيد بن أبي أنيسة نسخة تفرَّد بها عنه بأحاديث، وله عن غير زيد أحاديث مسروقة عن الشيوخ، وعامة حديثه غير محفوظ».

---

(٦٥) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٨/ ٣٣٧)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٩/ ٢٦٦)، «تهذيب الكمال» للمزي (٣٢/ ١٥٥)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١١/ ٣٣٥)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٧٧٢٧)، «الكامل» لابن عدي (٩/ ١٥٢)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٤/ ٤٢٧).

وعن يحيى بن أيوب قال: كان مروان بن معاوية يُثبت يزيد بن سنان الجزري.

قال أبو حفص: وهذا الكلام من مروان بن معاوية في أبي فروة ليس بقاضٍ على كلام يحيى بن معينٍ وابن عمار، وله أحاديث تفرَّد بها، وليس يدخل في الصحيح حديثه.

وقال الحاكم: «روى عن الزهري ويحيى بن أبي كثير وهشام بن عروة المناكير الكثيرة»، وقال العقيلي: «لا يتابع على حديثه».

قلت: يزيد بن سنان كثرت المناكير في حديثه، وهو سيئ الحفظ جدًّا، يُكتب حديثه للمعرفة، وأما الاعتبار فأخشى ألا يكون صالحًا له، والله أعلم.

٦٦- ذكر يُونس بن خباب والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن عثمان بن أبي شيبة قال: يونس بن خباب ثقة صدوق.

وقال ابن معين: يونس بن خباب لا شيء.

قال أبو حفص: وهذا الكلام من يحيى في يونس أقرب عندي؛ لأنه

٦٦- يونس بن خباب:

قلت: قد وردت رواية أخرى عن ابن معين بالتوثيق، قال: «ثقة وكان يشتم عثمان»، وكذا قال الساجي: «صدوق في الحديث، تكلموا فيه من جهة رأيه السوء».

قلت: بل تعرضوا لحفظه أيضًا، فقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «ليس بالقوي، مختلف فيه»، وقال أبو حاتم: «مضطرب الحديث ليس بالقوي».

وأما الجوزجاني فقال: «كذابٌ مفتر».

---

(٦٦) **انظر ترجمته في:** «التاريخ الكبير» للبخاري (٨/ ٤٠٤)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٩/ ٢٣٨)، «تهذيب الكمال» للمزي (٣٢/ ٥٠٣)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١١/ ٤٣٧)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٧٩٠٣)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ١٦٢٣)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٢٤٧)، «أحوال الرجال» للجوزجاني (رقم: ٢٢)، «المجروحين» لابن حبان (٢/ ١٢٤٠)، «الكامل» لابن عدي (٨/ ٥١٥)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٤/ ٤٧٩).

ممن اشتهرت بدعته في السب للسلف، ولا أُحبُّ توثيقه في حديث رسول الله ﷺ، وقد ذُكِر عن يونس بن خباب أنه كان يتناول عثمان رضي الله عنه.

❁ ❁ ❁

قلت: قول الجوزجاني غير مقبول، لم يسبقه إليه أحد من المعتبرين، واختلاف العقائد بينهما قد يورد مثل هذا التجاوز، وأما نقل ابن الجوزي عن يحيى بن سعيد أنه كذَّبه، فلا يوثق به، ابن الجوزي له هنات في النقل وأخطاء.

وقال أبو داود: «قد رأيت أحاديث شعبة عنه مستقيمة، وليس الرافضة كذلك».

وقد تركه جماعة من الأئمة، والظاهر أن ذلك لأجل رأيه ومذهبه، وهو في كل الأحوال ضعيف الحديث لا يُحتج به، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

٦٧- ذكر أبي بحر البكراوي والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن علي بن المديني قال: أبو بحر البكراوي كان يحيى حسن الرأي فيه، وقال: أنا لم أُحدِّث عنه بشيء، وكان يحيى ربما كلَّمني فيه، ويقول: أنتم تكتبون عمَّن هو دُونه!!.

وعن أحمد بن حنبل أنه سُئل عن عبد الرحمن بن عثمان البكراوي، فقال: طرح الناس حديثه.

٦٧- أبي بحر البكراوي:

واسمه عبد الرحمن بن عثمان بن أمية.

وقد أورد المؤلف أحد أقوال أحمد فيه، وأغفل أقواله الأخرى، فقد روى الآجري عن أبي داود عن أحمد أنه قال: «لا بأس به»، وقال أيضًا: «ما أسوأ رأي البصريين فيه»، فكأن قوله: «طرح الناس حديثه» حكاية لرأي البصريين فيه، وأما هو فكما يظهر من الرواية الأخرى فقد كان حسن القول فيه تبعًا لشيخه يحيى القطان، فلا تعارض بين القولين، وإنما المعارضة وقعت بينهما وبين مَنْ جرحه من الأئمة والنقاد، فقد ضعَّفه ابن معين والنسائي، وقال ابن المديني: «ذهب حديثه»، وقال أبو داود: «تركوا حديثه»، وقال ابن عدي: «له أحاديث غرائب عن شعبة وغيره، وهو ممن يُكتب حديثه».

---

(٦٧) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٥/ ٣٣١)، «تهذيب الكمال» للمزي (١٧/ ٢٧١)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٦/ ٢٢٦)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٣٩٤٣)، «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٢٧)، «الكامل» لابن عدي (٥/ ٤٨٣)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٢/ ٥٧٨).

قال أبو حفص: وهذا الكلام من أحمد بن حنبل في أبي بحر شديد، وإذا طُرح حديث الإنسان كان أشد من الضعيف والمضطرب، ولا يُطرح إلا حديث المركِّب والوضَّاع للحديث ونحو ذلك، ولا يُخرَّج في الصحيح.

وكذا توسط أبو حاتم في أمره فقال: «ليس بقوي، يُكتب حديثه، ولا يحتج به»، وهو أعدل الأقوال فيه، والله أعلم.

٦٨- ذكر أبي قتادة الحرَّاني والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن يحيى بن معين قال: أبو قتادة الحراني ثقة. في رواية عباس عنه.

وفي رواية المفضَّل بن غسان عنه: أنه يُضعَّف.

٦٨- أبي قتادة الحرَّاني:

قلت: كأنما أراد المؤلف التوقف في الترجيح بين قولي ابن معين، لا في عموم ما ورد عن الأئمة النقاد من كلام في أبي قتادة الحرَّاني، واسمه عبد الله ابن واقد.

وجمهور النقاد على ضعفه ووهائه، قال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عنه، فقلت: ضعيف الحديث؟ قال: نعم، لا يُحدِّث عنه. قال: وسألت أبي عنه، فقال: تكلموا فيه، منكر الحديث، وذهب حديثه.

وقال البخاري: «تركوه، منكر الحديث»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال الجوزجاني: «متروك الحديث»، وأما الإمام أحمد فقد كان حسن الرأي فيه، وكان يقول: «لم يكن به بأس، قد رأيته يشبه أصحاب الحديث، وأظنه كان

---

(٦٨) **انظر ترجمته في**: «التاريخ الكبير» للبخاري (٥/ ٢١٩)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٥/ ١٩١)، «تهذيب الكمال» للمزي (١٦/ ٢٥٩)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٦/ ٦٦)، «تقريب التهذيب» لابن حجر (رقم: ٣٦٨٧)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (رقم: ٦٩٠)، «الضعفاء الصغير» للبخاري (رقم: ١٩٨)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم: ٣٣٧)، «أحوال الرجال» للجوزجاني (رقم: ٣٢٥)، «المجروحين» لابن حبان (١/ ٥٢٢)، «الكامل» لابن عدي (٥/ ٣٢٠)، «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٢/ ٥١٧).

قال أبو حفص: وهذا القول في أبي قتادة يوجب التوقف فيه حتى تقع شهادةٌ أخرى على أحد القولين فيُعمل بحسب ذلك.

يدلس ولعله كبر فاختلط».

قلت: جروح أهل العلم فيه شديدة تدل على سبرهم لحديثه، ووقوفهم على حاله، وهو متروك الحديث كما خلص إليه الحافظ ابن حجر في «التقريب».

وأما قول أحمد فلعله أراد به المقارنة، وأنه لم يصل إلى حدِّ الترك كما حكم عليه جمهور النقاد، والله أعلم.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفهرس

اسم الراوي	الصفحة
مقدمة التحقيق	٥
هذا الكتاب	٧
١- ذكر أبان بن أبي عياش والخلاف فيه	١١
٢- أسد بن عمرو البجلي قاضي واسط والخلاف فيه	١٥
٣- جابر الجعفي والخلاف فيه	١٨
٤- أبو الأشهب جعفر بن الحارث	٢١
٥- ذكر جعفر بن سليمان الضبعي	٢٣
٦- ذكر الحارث الأعور والاختلاف فيه	٢٦
٧- ذكر الحجاج بن أرطاة والخلاف فيه	٣٤
٨- ذكر الحكم بن ظهير والخلاف فيه	٣٦
٩- ذكر حماد بن نجيح والخلاف فيه	٣٨
١٠- ذكر حميد بن زياد أبي صخر والخلاف فيه	٤٠
١١- ذكر خالد بن يزيد بن أبي مالك والخلاف فيه	٤٢
١٢- ذكر الخليل بن مرة والخلاف فيه	٤٥
١٣- ذكر داود بن فراهيج والخلاف فيه	٤٧
١٤- ذكر زائدة بن أبي الرقاد والخلاف فيه	٤٩
١٥- زكريا بن منظور والخلاف فيه	٥١
١٦- ذكر سالم بن نوح العطار والخلاف فيه	٥٣
١٧- ذكر سعد بن سعيد والخلاف فيه	٥٥
١٨- ذكر سعيد بن بشير والخلاف فيه	٥٧
١٩- ذكر سلم العلوي والخلاف فيه	٥٩
٢٠- ذكر سليمان بن داود الشامي والخلاف فيه	٦١
٢١- ذكر سهيل بن أبي صالح وأخيه العلاء، والخلاف فيهما	٦٣

٢٢- ذكر شريك بن عبد الله النخعي ٦٥
٢٣- ذكر صالح المري والخلاف فيه ٦٧
٢٤- ذكر أبي عامر الخزار واسمه صالح بن رستم ٦٩
٢٥- ذكر صالح مولى التوأمة والخلاف فيه ٧١
٢٦- ذكر صدقة بن عبد الله السمين الدمشقي والخلاف فيه ٧٣
٢٧- ذكر عبد الله بن زيد بن أسلم والخلاف فيه ٧٥
٢٨- ذكر عبد الله بن سلمة بن الأفطس والخلاف فيه ٧٧
٢٩- ذكر عبد الله بن عمر العمري والخلاف فيه ٧٩
٣٠- ذكر عبد الله بن لهيعة والخلاف فيه ٨١
٣١- ذكر عبد الرحمن بن ابراهيم القاص والخلاف فيه ٨٤
٣٢- ذكر عبد الرحمن بن اسحاق الديني والخلاف فيه ٨٦
٣٣- ذكر عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان والخلاف فيه ٨٨
٣٤- ذكر عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار والخلاف فيه ٩٠
٣٥- ذكر عثمان بن عمير أبي اليقظان ٩٢
٣٦- ذكر عطاف بن خالد والخلاف فيه ٩٤
٣٧- ذكر عقبة الأصم والخلاف فيه ٩٦
٣٨- ذكر علي بن عاصم والخلاف فيه ٩٨
٣٩- ذكر عمر بن أبي سلمة والخلاف فيه ١٠١
٤٠- ذكر عمر بن قيس الكي والخلاف فيه ١٠٣
٤١- ذكر عمرو بن شعيب والخلاف فيه ١٠٥
٤٢- ذكر عيينة بن عبد الرحمن والخلاف فيه ١٠٩
٤٣- ذكر العوام بن حمزة والخلاف فيه ١١١
٤٤- ذكر فائد أبي الورقاء والخلاف فيه ١١٣
٤٥- ذكر فرقد السبخي والخلاف فيه ١١٥
٤٦- ذكر الفضل بن العلاء والخلاف فيه ١١٧
٤٧- ذكر الفضيل بن مرزوق والخلاف فيه ١١٩
٤٨- ذكر فليح بن سليمان والخلاف فيه ١٢١

٤٩- ذكر قابوس بن أبي ظبيان ١٢٣
٥٠- ذكر قيس بن ربيع ١٢٥
٥١- ذكر ليث بن أبي سليم والخلاف فيه ١٢٨
٥٢- ذكر المجالد بن سعيد والخلاف فيه ١٣٠
٥٣- ذكر مسلمة بن علقمة والخلاف فيه ١٣٢
٥٤- ذكر المغيرة بن زياد الموصلي والخلاف فيه ١٣٤
٥٥- ذكر من اسمه ناصح ويعرف بالحلمي والخلاف فيه ١٣٦
٥٦- نصر بن باب والاختلاف فيه ١٣٨
٥٧- ذكر أبي حنيفة النعمان بن ثابت ١٤٠
٥٨- ذكر النعمان بن راشد ١٤٣
٥٩- ذكر النهاس بن قهم والاختلاف فيه ١٤٥
٦٠- ذكر نهشل الضبي والاختلاف فيه ١٤٧
٦١- ذكر الهذيل بن بلال والخلاف فيه ١٤٩
٦٢- ذكر وناء بن اياس والخلاف فيه ١٥١
٦٣- ذكر يحيى بن أيوب البجلي والخلاف فيه ١٥٣
٦٤- ذكر يحيى بن الحارث الجابر والخلاف فيه ١٥٥
٦٥- ذكر أبي فروة يزيد بن سنان الرهاوي الجزري والخلاف فيه ١٥٧
٦٦- ذكر يونس بن خباب والخلاف فيه ١٥٩
٦٧- ذكر أبي بصر البكراوي والخلاف فيه ١٦١
٦٨- ذكر أبي قتادة الحراني والخلاف فيه ١٦٣
الفهرس ١٦٥

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

دفع التيه

بشرح ونقد وترتيب

كتاب

من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه.